

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

الموضوع :

**الجملة النحوية عند ابن هشام  
من خلال كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**

مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

إشراف الدكتور :  
أحمد جلايلي

إعداد الطالب :  
محمد رضا عياض

السنة الجامعية : 2004 - 2005م

الحمد لله بجميع المحامد جملة وتفصيلا، هو المغني بنعمه المتواليه بكرة وأصيلا، والهادي كل من نحا نحوه سبيلا، والموفق من اعتمد عليه واتخذه وكيلا، ونصلي ونسلم على أفضل رسول وأكرم نبيّ، خير من أعرب عن لغة الضاد بأفصح لسان عربي، وأصدق من دافع عنها دفاع الغيور الأبوي، وآله وصحبه وبعد:

فإن للغة دورا هاما في كافة مجالات النشاط الإنساني، وفي دفع عجلة الحياة البشرية نحو الاستمرار، ولا معنى لهذا العنصر البشري بدون اللغة، فالأجل هذا كانت تستأثر اهتمام الباحثين، وتستهوئ قلوب الدارسين الأقدمين منهم والمعاصرين، إلى ان وصل الأمر إلى علماء النفس، والمنطق، والفلسفة، والاجتماع، فضلا عن الأدباء واللغويين .

كما أنها تمثل الجانب الأساس في التراث العربي، وإثراء مادته، وإحياء معالمه وبعثه من جديد كلما كاد يناله الاضمحلال والموات - لا قدر الله - ؛ فأولاهم أهل الأبحاث، والدراسات عناية خاصة، توحى بأنها من الضرورة لمكان، في كل نشاط من انشطتهم، سواء أكان أدبيا أم علميا، كل منهم يتطرق إليها، ويتناولها بطريقته الخاصة، وأسلوبه المتميز عن غيره في هذا المجال .

وبما أن لكل علم من العلوم المختلفة محورا أساسا يقوم عليه، وأصلا ترجع إليه فروعه، فإن محور اللغة وركيزتها ووسيلتها الهامة هو النحو العربي، الذي هو مفتاح كل العلوم العربية كافة ليس اللغة فحسب، هذا النحو الذي لقي العناية الفائقة، والاهتمام البالغ

من قبل علمائنا الأقدمين، والمحدثين، العربي منهم والأعجمي، فأوسعوه بحثاً ودراسة، ورسوموا معالمه وحدوده، وذكروا إطلاقاته وقيوده، وأرسوا قواعد وضوابطه، وجعلوها خاضعة للشواهد المسموعة من ألسنة الناطقين بالكلام العربي، والموثوق بصحتها عن طريق الأسانيد المتصلة، والتي هي أيضاً كثيرة النظائر، لها قياسات مستقاة من القرآن الكريم، ومن لغتنا العربية العريقة، قائمة على معايير ثابتة، وحقائق منطقية غير قابلة للشك، ولا الطعن .

وقد حصل منهم ذلك ؛ لأنهم ادركوا ان النحو هو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى الذي به تحكم وتقضي، وبه تسير وتمضي، وإليه ترجع في عظيم مسائلها، وفروع تشريعاتها، ولا نغالي إن قلنا بعدم وجود علم من العربية يستقل بنفسه عن علم النحو، أو يستغني عن معونته، أو يهتدي بغير سبيله وهداه .

وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاد إلى أسرارها بغير هذا العلم؛ فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصول العقائد وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة، قد ترقى بصاحبها إلى درجة الإمامة، وتسمو به إلى منازل المجتهدين - هل نستطيع ذلك إلا بإلهام النحو وإرشاده؟ وقد قالوا: إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفة غيرها، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به .

وما دام لنا - نحن العرب - هذه المفخرة الجليلة بهذا العلم، والتي شهد بها غيرنا، ومنهم العلامة " دي بور " في كتابه " تاريخ الفلسفة " في الإسلام بقوله: " علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي؛ بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق،

وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به " ، إذن فلا غرو أن تتاله ألسنة الطاعنين الحاقدين الذين يتهمونه بالتعقيد، وفساد المنهج وعدم وضوح المعالم، حتى نفرت منه الاجيال المعاصرة، فلا يكادون يسمعون بكلمة " نحو " حتى تشمئز قلوبهم، وتسخر نفوسهم ، واهملوا تراثا نحويا هو في غاية النفاسة والاهمية تأثرا بنعيق أولئك المغرضين .

فلهذا وذاك آثرت أن يكون بحثي في درس نحوي عند إمام من أئمتنا اللغويين، من خلال كتاب له عظيم النفع جليل الفائدة، شعور مني بأهمية البحث في اللغة أيا كان، وبخاصة في أشرف وسائلها وهو النحو العربي، وإسهاما - ولو متواضعا - في الذود عن موروثنا اللغوي الجديد الذي تركه لنا أسلافنا الأفاضل، وحرصا على عدم تركه عرضة للضياع .

ومن بين قضايا النحو الشائكة، والتي مازالت محل أبحاث ونظر قضية الجملة العربية، بأحكامها المتشعبة، ومسائلها المتفرعة، وهي التي تشكل الركيزة القائم عليها الكلام العربي برمته، وكافة مسائل النحو إنما ترجع إلى نظام الجملة العام؛ بالنظر إلى أن الكلام مشكل من مفردات وتراكيب، ولا معنى للمفردات وحدها دون ارتباط بعضها ببعض ارتباطا منسجما، به تؤدي الكلمات وظائفها النحوية، وتكتسب معاني من خلال ترابطها، لذا خصصت البحث في الجملة النحوية .

وبإلقاء نظرة على الدارسين اللغويين الذين تعرضوا للجملة وموضوعاتها بالبحث، نجد أنهم انطلقوا في دراستهم لها من منطلقات مختلفة :

فإذا درسوها من حيث كونها مبدوءة باسم فهي اسمية، أو بفعل فهي فعلية ، أو بظرف فهي ظرفية ، فإن منطلقهم في هذه الدراسة منطلق تركيبى .

وإن درسوها من حيث كونها تقع موقع المفرد ، كالخبر والحال، والمفعول به ، والمضاف إليه ، فيكون لها محل من الإعراب، أو لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل من الإعراب، فمنطلقهم في هذه الدراسة منطلق موقعى وظيفى .

وإن درسوها من حيث كونها جملة خبرية أو إنشائية، فمنطلقهم معنوي، وهو ما يعني الجانب البلاغى .

والمنطلقان التركيبى ، والموقعى ( الوظيفى ) هما اللذان أنطلق منهما في بحثي هذا، والذي وسمته بـ :

**الجملة النحوية عند ابن هشام، من خلال كتابه معنى اللبيب عن كتب الأعراب**

- وقد كان لاختياري هذا الموضوع من الدوافع، والأسباب، والأهداف ما يلي :
- فمن الدوافع توجه الكثير من الدارسين المعاصرين لقضايا النحو العربى إلى دراسة الجملة، مما يوحي بجدارة الموضوع بالاهتمام والاعتبار، ومن بين هؤلاء الدارسين :
- دراسة أبي أوس إبراهيم الشمسان عن " الجملة الشرطية عند النحاة " .
  - دراسة علي الجارم عن " الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية " .
  - دراسة محمد إبراهيم البنا عن " تحليل الجملة الفعلية " .
  - دراسة طه محسن عبد الرحمن عن " الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب " .

كما أن هناك دراسات في الجملة بصفة عامة، وهي دراسات مبسطة بعيدة عن مناقشة النحاة، ومسائل الجدل، وذلك مثل :

- دراسة عبد القادر مهيري عن " الجملة في نظر النحاة العرب "، وهي متخصصة في مناقشة آراء النحويين العرب في الجملة العرب، بالتركيز على الجمل الفعلية والاسمية والشرطية والخبرية .

- دراسة نعمة رحيم العزاوي عن " الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة " .

- دراسة محمد خير الحلواني عن " مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي " .

ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

- عدم تناول علمائنا الأقدمين موضوع الجملة بالدراسة الخاصة، وعدم إعطائه الحظ الوافر من البحث والتحقيق، شأنه في ذلك شأن الفروع النحوية المتباينة، إلا في بعض الإشارات المتفرقة.

- اهتمام غالب المعربين بإعراب المفردات اهتماماً طغى على إعراب الجمل، لا سيما الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لأن إعراب المفردات من إعراب الواضحات كما قال ابن هشام.

ومن الأهداف التي أرمي إليها في بحثي هذا ما يلي :

- إعادة الاعتبار لإعراب الجمل، والتحسيس - قدر الإمكان - بأهميته، وعدم الاستغناء عنه .

- محاولة إحياء كتب علمائنا الأوائل، ولفت الأنظار إلى ما تركوه من مخزون لغوي هائل .

- الاطلاع على منهجية القدماء في أبحاثهم، ودراساتهم النحوية .

- التنويه بقيمة أئمتنا في مجال علم اللغة، والاستفادة من ذلك الموروث النفيس الذي خلفه .
- ومن الطبيعي أن أدرس الجملة عند ابن هشام الأنصاري؛ لأنه :
- يتمتع بمنزلة علمية مرموقة، وشهرة ذائعة بين أوساط النحويين .
- هو أول من قدم دراسة الجملة في باب مستقل، فأوفاهما بحثا وتفصيلا .
- كما وقع اختياري على كتابه الشهير " مغني اللبيب " ؛ لأنه :
- حظي بعناية النحويين واهتمامهم ؛ حيث قام العديد منهم بشرحه وتوضيحه ، والتعليق عليه.
- تضمن مادة علمية غزيرة، وبخاصة في موضوع الجملة .
- يكشف عن قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات، بحيث يكمل بعضها بعضا .
- يتميز بالتبويب الدقيق ، والتنسيق المحكم .
- هذا وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أصل إلى حل إشكال طرحته في أسئلة، منها :
- هل يمكن أن نعيد لإعراب الجمل مكانته الهامة ، أو أن نحسب بأهميته من خلال تناولنا لأشهر ما ألف فيه ؟
- هل استوفى ابن هشام موضوع الجملة النحوية في كتابه مغني اللبيب ؟
- لماذا اختار مغني اللبيب دون غيره من كتبه لاستيفاء الموضوع ؟، وهل المنهج الذي سلكه في ذلك كان مقبولا ؟
- هل ما زالت كتب علمائنا القدماء جديرة بالدراسة والبحث ؟
- وأما عن خطة البحث فقد جاءت على النحو الآتي :
- قسمت البحث إلى مقدمة، ومدخل، وأربعة فصول، وخاتمة .

فبعد المقدمة فتحت الموضوع بمدخل ذكرت فيه أن الجملة لم تلق الاهتمام الخاص؛ بحيث لم تفرد في أبواب خاصة، ولا في فصول مستقلة من كتب النحاة قبل ابن هشام، بل حتى من بعده، وأنهم إن تناولوها فهي ضمن أبواب أخرى من أبواب النحو المتفرقة، وليست إلا تبعا لذلك، مع ذكرى للأسباب التي أدت بهم إلى هذا الاشتغال عن دراستها إلى إعراب المفردات، وتفصيلها، كما سردت فيه بعض أسماء النحاة الذين كانت لهم إشارات إلى الجملة من سيبويه إلى المبرد، إلى من بعدهما حتى القرن الثامن الهجري، ثم ذيلت بذكر ترجمة لابن هشام، وكتابه مغني اللبيب .

وَأَتَّبَعْتُ ذلك بفصل أول سميته بمنهج ابن هشام في موضوع الجملة؛ بقصد التعريف بالطريقة المتبعة لدى ابن هشام، وأبرز السمات التي تميز دراسته، وذلك من الضرورة بمكان حتى إنه يسهل عملية البحث والدراسة؛ فليس من اللائق أن نطرق الموضوع من غير أن نكون على بينة من منهجية صاحبه.

وقد تناولت في هذا الفصل المباحث التالية:

- كتاب مغني اللبيب من ناحية الشكل، وترتيب عناصر الجملة .
- الجمل المعربة وغير المعربة من حيث التقديم والتأخير، والترتيب والعدد .
- الغرض من كتاب المغني .
- مذهب ابن هشام النحوي .
- أصوله وقواعده و مصطلحاته في موضوع الجملة.
- الاستشهاد عند ابن هشام
- ابن هشام والعلماء في موضوع الجملة .



ثم عقدت فصلاً ثانياً سمّيته بالجانب التركيبي في الجملة عند ابن هشام، وهو بداية دراسة موضوع الجملة في كتاب المغني؛ لتتعرّف من خلاله على تصور ابن هشام لمفهوم الجملة، ومختلف هيئاتها التركيبية، سواء في ذلك التركيب الخارجي والتركيب الداخلي، ولذلك فقد عرضت فيه للمباحث الآتية:

- تعريف الجملة لغة واصطلاحاً .
- مفهوم الجملة عند ابن هشام ، والتفريق بينها وبين الكلام .
- الجملة الاسمية .
- الجملة الفعلية .
- المسند والمسند إليه .
- الجملة الظرفية .
- ما يحتمل الاسمية والفعلية من التراكيب .
- الجملة الكبرى والصغرى، وذات الوجه وذات الوجهين .
- ما يحتمل الكبرى والصغرى .

ثم لما كان لإعراب الجمل النصيب الأوفر من دراسة ابن هشام؛ لماله من أهمية ، خصصته بفصلين:

أحدهما - وهو الفصل الثالث- سمّيته بالجمل التي لا محل لها من الإعراب تبعاً لتقديم المؤلف لها، ودراسة هذا النوع من الجمل، وتخصيصه بفصل مستقل ناتج من أنه هو الأصل في الجمل، وأنه قليلاً ما يرد على السنة المعربين، فكان جديراً أن نتطرق إليه بالبحث، وأن نجعل مباحثه سبعة بعدد الجمل غير المعربة .

ثانيهما- وهو الفصل الرابع- سميته بالجمال التي لها محل من الإعراب، وهو لا يقل أهمية عما قبله، وقد جاءت مباحثه سبعة أيضا بعدد الجمل المعربة، ثم أضفت مبحثين في هذا الفصل، الأول: فيما أضافه ابن هشام من الجمل المعربة، وهو الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، والثاني: في حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات.

وهناك ملاحظة، وهي أنني قد أسمي الجمل التي لا محل لها من الإعراب بالجمال غير المعربة، والجمال التي لها محل من الإعراب بالجمال المعربة لقصد التنويع في التعبير، وتجنب تكرار الألفاظ، وإلا فالتعبيران مصطلح واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ثم انتهيت إلى خاتمة خلصت فيها إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وأهم الأفكار التي استقيتها من تناول ابن هشام لموضوع الجملة .

وقد اعتمدت المنهج الوصفي ؛ لكونه يتلاءم مع دراسة الموضوع، فهو وصف للكتاب، ولطريقة مؤلفه في عرض الآراء التي تطرق إليها بالبحث والدراسة المستفيضة .

وأما المصادر و المراجع التي اعتمدها فكان من أبرزها كتاب مغني اللبيب بمختلف طبعاته المتوفرة لديّ، واعتمدت طبعة 1998 (مراجعة : مازن وسعيد الأفغاني) ، ثم الحاشيتان المشهورتان على مغني اللبيب، وهما حاشية الشيخ الأمير، وحاشية الشيخ الدسوقي، ومنها أيضا شرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي، وحاشية الشنواني على قواعد الإعراب أيضا، وقواعد الإعراب هو لابن هشام

نفسه،بالإضافة إلى كتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، والمقرب لابن عصفور، وشرح الكافية للرضي الاسترأبادي، وشرح المفصل لابن يعيش، وغيرها من كتب التراث. ومن كتب المحدثين كتاب في النحو العربي لمهدي المخزومي، واللغة العربية مبناها ومعناها لتمام حسان، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية لمحمد إبراهيم عبادة، والعلامة الإعرابية في الجملة لمحمد حماسة عبد اللطيف، وغير ذلك.

وقد اعتمدت في التهميش لهذه المصادر والمراجع، على طريقة ذكر اسم الكتاب أولاً ثم المؤلف ثم الجزء والصفحة فقط،حتى عند ذكر اسم الكتاب أول مرة؛وذلك للاكتفاء بذكر المعلومات الكاملة في قائمة المصادر والمراجع،حتى لا يكون هناك تكرار،وذكر اسم الكتاب أولاً ثم المؤلف في التهميش وفي قائمة المصادر والمراجع لتعود الأغلبية من القراء والباحثين على حفظ اسم الكتاب، ثم إن معرفتهم به أكثر من المؤلف،كما يقول مختار بوعناني في كتابه المساعد على بحث التخرج.

كما أنني أميز بين المصادر أو المراجع المتماثلة بذكر تاريخ الطبع ، أو المطبعة، كما بين حاشيتي الأمير والدسوقي المختلفتي الطبعتين، وشرحي التصريح لخالد الأزهرى ، وشرحي المفصل لابن يعيش ، وشرحي ابن عقيل بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، ونسختي كتاب في النحو العربي.

وكان بودي أن استعين بمصادر ومراجع لها علاقة بالموضوع، ولكن عقبات حالت دون الحصول عليه، ومنها حاشية الدَّمَامِينِي على مغني اللبيب، وحاشية الشُّمْنِي وهو مفقود ، ومنها تفسير البحر المحيط لأبي حيان،ومعاني القرآن للفراء، وفقدان مثل هذه المصادر والمراجع مما اعتبره من عقبات البحث، وصعوباته

التي اعترضتني طيلة انشغالي به، ومنه أيضا قوة أسلوب ابن هشام في الألفاظ والتراكيب اللغوية عنده؛ إذ إن بعضا منها مستغلق الفهم لولا وجود مثل الحاشيتين السابقتي الذكر على المغني.

هذا، وحسبي أنني حاولت أن يكون البحث نافعا مفيدا ، راقيا إلى مستوى الذوق اللغوي لدى كل من قرأه، أو اطلع عليه ،وما كان فيه من هنات فإني أتمثل قول الشاعر:

فما أبرئ نفسي ؛ إنني بشر أسهو وأخطئ ما لم يحمني قدر

وأتوجه بالشكر الجزيل بعد الله عز وجل إلى المشرف أحمد جلايلي، الذي لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي في هذا البحث وإنجاحه، وتقديمه يد العون في كل صغيرة وكبيرة، وإلى كل أساتذتي بجامعة الجزائر لا أستثني أحدا ، ثم إلى كل من كان له إسهام مادي أو معنوي معي من قريب أو بعيد، والله وحده أسأل التوفيق ، وعليه أتوكل ؛ فهو حسبي ونعم الوكيل.

محمد رضا عياض في :

رجب 1425هـ الموافق 29 أوت 2004

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم علمني ما ينفعني

وانفعني بما علمتني

وزدوني علما

وعاء

# الإهداء

إلى الوالدين الأكرمَيْن ، شاكرًا لهما جميل الفضل ، وواسع العطاء ، ونائل

الكرم . . .

أمي وأبي . . .

والإخوة : عبد اللطيف وعبد الرؤوف ، ورقية ، ويمينة ، وغيرهم . . .

وإلى روح الخال مسعود عياض الطاهرة . . .

وإلى الخال عثمان عياض ، وابنه خالد خاصة والخال بشير عياض وإلى

محمد عرفات جخراب ، وبوبكر بن طبال خاصة والهاشمي حودميسة ،

وعبد الله زرقون ، وتوفيق دحماني، وإلى مصطفى حقيقة ، وشرفاوي

بوبكر، والشيخ فلقت، والطاهر بن ساسي . . .

وإلى كل من يجب لغة الضاد الأصيلة حرفا حرفا ، وكلمة كلمة ، وجملة

جملة . . .

أهدي ثمرة هذا العمل .

# الشكر

أتوجه بالشكر إلى الله تعالى أولاً

ثم إلى المشرف الدكتور : أحمد جلايلي ، وكل أساتذتي بجامعة

الجزائر ، شكر عرفان

وإلى عميد كلية الأدب بجامعة الجزائر الدكتور : عبد القادر هني .

وإلى المشرفين على مكتبة كلية الآداب واللغات بجامعة ورقلة مديرا

وعمالا

وغلى مدير دار الثقافة - مفدي زكريا - بورقلة .

وكل من أعانني ولو بإشارة نافعة أو نية صادقة .



## رموز البحث ودلالاتها

- الإعراب المفصل: الإعراب المفصل لكلام الله المرثل  
- الألفية: ألفية ابن مالك  
- الإنصاف: الإنصاف في مسائل الخلاف  
- البغية: بغية الوعاة  
- التبيان: التبيان في إعراب القرآن  
- تليخيص الشواهد: تليخيص الشواهد و تليخيص الفوائد  
- التيسير: التيسير في القراءات السبع  
- (...): توفي  
- حاشية الأمير: كتاب مغني اللبيب وبهامشه حاشية الأمير ط(المكتبة الأزهرية) و ط (دار الفكر)  
- شرح شعلة: شرح شعلة على الشاطبية  
- الكتاب: كتاب سيبويه  
- المحيط: المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفه  
- المغني: مغني اللبيب عن كتب الأعراب  
- المقدمة: مقدمة ابن خلدون  
- المهذب: المهذب في القراءات العشر  
- الهمع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع  
• مع العلم أنه قد يسجل أحيانا اسم المصدر أو المرجع كاملا

## في قائمة المصادر والمراجع

- ت: تحقيق  
- د ت: دون تاريخ  
- ط: طبعة  
- مط: مطبعة

الحق الذي لا ريب فيه ان علماء العربية لم يألوا جهدا في خدمة النحو و إرساء قواعده، وتثبيت معالمه، ولقد نالت تفاصيله وتفريعاته من جهدهم الكثير ، والنصيب الوفير، حتى برعوا في ذلك ، وبلغوا أسمى المراتب والغايات ، لا يبارون في ذلك ولا يجارون ، وهاهي تأليفهم و تصانيفهم الجملة ، التي في ثناياها ما يشهد لهم بطول الباع ، وعلو الهمة .

إلا أن دراسة الجملة مع كل ذلك لم تلق من اهتماماتهم و عناياتهم الشيء الذي ينبغي ، مع أن الجملة تعتبر أصغر وحدات الكلام ، وأن لها جانبا لا يستهان به ، بل لا يُستغنى عنه من الأهمية العظيمة من حيث التعبير والإفصاح عن الأفكار ، و التفاهم والتخاطب اللذان هما هدف اللغة ، و الغاية التي من اجلها خلقت وأنشئت ، مع ذلك كله قل اعتناء النحاة بها ، فلم يفيضوا فيها ، ولم يستوفوها بحثا و دراسة ، حتى إنهم لا يعرضون لها ، ولا يعرجون عليها إلا وهي تبع لموضوع آخر، أو كلام عن باب من أبواب النحو الموثوثه في كتبهم ، ولم نرهم يبحثون فيها إلا في ثنايا الفصول والأقسام ، أو حين تلجئهم الضرورة للكلام عليها أو الإشارة إليها في حديثهم عن الخبر الذي يكون جملة مع المبتدأ أو مع اسم كان ، أو اسم إن ، فليس لهم بد من ان يذكروا نوعيها الاسمية والفعلية ، و الرابط الذي يشترط فيها ، أو في حديثهم عن جملة الحال المبدوءة بالمضارع، أو بالواو ، أو في موضوع الشرط المتركب من جملتين ، جملة الشرط وجملة الجواب ، أو في ذكرهم للأدوات أو الأسماء التي هي ظروف زمان أو مكان تضاف إلى الجمل، وذلك مثل : حيث، وإذ، و غيرهما ، أو حين يتحدثون عن الكلام و

الكلم والقول ، وما يتعلق بالإسناد ، وما إلى ذلك من الموضوعات المتفرقة التي لا يذكرون فيها الجملة إلا إشارات عابرة هنا وهناك ، لا تفيها حقها .

ولعل السبب الذي ذكره مهدي المخزومي في ذلك يبدو منطقياً حين يقول : " لعل لذلك [ أي لعدم عناية النحاة بالجملة ] سببا ، هو أنهم عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها ، وفكرة العمل والعامل ، ولا يظهر في الجملة اثر العامل ، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة ، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، و إلى المعرب والمبني ، و إلى غير ذلك أساس علمهم و مباحثهم " <sup>1</sup>.

و يواصل قوله : " و إذا قصر النحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات ، وعلى آثار العوامل فيها كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة بالبحث ، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث ؛ بحيث تضم دراسة الجملة ، و أحوالها المختلفة " <sup>2</sup>.

و إن كنا لا نوافق على إلقائه مثل هذا الكلام على أئمتنا الأفاضل ؛ فهم أكبر وأعظم من أن تتألم ألسنتنا بفاحش القول وقبيحه ، فالدكتور علل انشغال النحاة السابقين عن الجملة وقضاياها بالانشغال بالكلمات المفردة ؛ لأن في آخرها ظهوراً للحركات الإعرابية الناتجة عن دخول العامل الذي لقي منهم قداسة عظيمة ، نقم عليهم بسببه كثير من العلماء ، و لا أدل على ذلك من ثورة ابن مضاء القرطبي .

فالإعراب الذي لقي العناية من علمائنا الأكرمين حتى سمو علم النحو به ، فيكاد يكون علم النحو وعلم الإعراب مترادفين ، لما كان هذا الإعراب لا يظهر أثره على الجمل مثل ما يظهر على الكلمات المفردة ركزوا على هذه الأخيرة وأهملوا ما سواها ،

<sup>1</sup> - في النحو العربي (المكتبة العصرية): 34.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه والصفحة نفسها.

لكن يمكن أن نتوجه بالسؤال إلى الدكتور : لماذا اهتم النحاة بذكر المبنيات من الكلمات التي لا تتغير أواخرها ، وهي أيضا لا تظهر فيها لأثر عامل ، شأنها في ذلك شأن الجملة ؟ .

و لنا رأي متواضع في الاهتداء إلى سبب آخر غير الذي ذكره الدكتور ، هو أنهم اكتفوا بالاعتناء بالمفردات ، وركزوا عليها وعلى تفاصيلها ، لأنها تمثل نظام الجملة ، و هل الجملة إلا من كلمات مفردة ، وأجزاءٍ متركبٍ بعضها مع بعض ، فخيّل لهم أنهم حين يدرسون أجزاء الجملة ومركباتها ليسوا بمنأى عن دراسة الجملة ، وهذا قريب مما ذكره عبد اللطيف حماسة بقوله : " و التسوية بين الكلام والجملة تؤكد أن النحاة لم يأبهوا بشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية ، ولكن هذا يوحي من جانب آخر بأنهم كانوا يتناولن اللغة، وهي في حالة عمل حي " <sup>1</sup> .

وعلى كل حال فإن الجمل لم تعط ما تستحقه من الدراسة ،مثل ما حصل مع الجزئيات ، حيث أوسعت و أشبعت بحثا ، كالفاعل و المبتدأ والخبر ، و المشتقات وغيرها ، و بخاصة عند المتأخرين منهم ، إلا ما كان من إشارات إليها من نحاة قبل ابن هشام ، ومن بينهم سيبويه الذي تكلم عنها في أماكن مختلفة من كتابه ، و ذلك في حديثه عن جملة الخبر ، ممثلا لها بقوله : عبد الله لقيته ، وفي حديثه عن جملة الحال ، والجملة الواقعة صفة ، والواقعة جوابا للقسم ، و التي تقع خبرا لـ (إن) ، وعن خبر اسم الموصول ، وعن جملة صلته ، وكذلك الجملة التي تقع بعد الأحرف المصدرية .

<sup>1</sup>-العلامة الإعرابية في الجملة:18.

كما عرض لها المبرد البصري من ناحية تعريفها الاصطلاحي ، وهو أول من فعل ذلك ، لكنه عروض يفتقد إلى التفصيل ، وبيان الإجمال وتوضيح الإبهام ، وكذلك النحاة الذين جاؤوا من بعده لم يزيدوا شيئاً على ما فعله هذا الإمام ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : الزجاج ، و الزمخشري ، إلا ان الناظر في تناولهم للجملة يجد أنه تناول موجز غير مترابط بعضه ببعض ، لا تكاد تعثر عليه إلا مختلطاً ضمن التفاصيل و الآراء النحوية المذكورة هنا وهناك .

و لا نعدم أن نجد علماء كان لهم اهتمام - و لو بسيطاً- بالجملة، سواء أكان ذلك عاماً أو خاصاً و من بينهم :

- الفارسي ( ت 337 هـ )

- الجرجاني ( ت 471 هـ )

- أبو حيان ( ت 745 هـ )

- المرادي ( ت 749 هـ )\*

- سراج الدين الدمنهوري ( ت 751 هـ )\*\*.

فهؤلاء القلائل عرضوا للجملة قبل ابن هشام ، ومنهم من عاصره ، و أما الذين من بعده من علماء القرن الثامن الهجري ممن اسهموا في موضوع الجملة ، فنذكر منهم :

- الصائغ الدمشقي ( ت 745 هـ )

- ابن عقيل ( ت 769 هـ )

\*-هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد،الفقيه البارع،المعروف بابن أم قاسم،له شرح على التسهيل والمفصل والألفية،وغيرها ،توفي سنة 749هـ

\*\* -هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الدمنهوري ، برع في النحو والقراءات والحديث والفقهاء والمعاني ، مات سنة 751هـ ، يراجع البغية : 223/2 ، وهو الذي لم يعثر صاحب كتاب " نحو الجمل " على ترجمة له ولا تاريخ لوفاته في ما كان له من مراجع ، فيراجع نحو الجمل : 141 .

- ابن الصائغ ( ت 776 هـ )
- المجراي المغربي ( ت 778 هـ )
- ناظر الجيش ( ت 778 هـ )
- ابن جابر الهواري الاندلسي ( ت 780 هـ )
- الرضي الاسترابطي ( ت 786 هـ )
- الشاطبي ( ت 790 هـ )
- ابن الوكيل ( ت 791 هـ )

وقد كان إسهامهم في موضوع الجملة متنوعا ، فتارة يكون منشورا ، وتارة يكون منظوما ، شاملا لكل الجمل المعربة و غير المعربة ، أو بعضا منها<sup>1</sup>.

كما حاول بعض العلماء المحدثين أن يقدموا دراسة جديدة تدور في فلك الجملة النحوية ، و عللوا تلك المحاولة بأنها تهدف إلى التيسير في الدراسة النحوية ، وتسهيل سبله القراء والباحثين، ومنهم تمام حسان، ومهدي المخزومي، وإبراهيم أنيس، وعبد السلام المسدي، كما سنرى ذلك في تعريف الجملة الاصطلاحي .

فهذه لمحة عن تناول العلماء السابقين ، والمحدثين من النحاة لدراسة الجملة وتعرضهم لمصطلحها ، و علاقاتها بالكلام، وهل هي مرادفة له ، أو مخالفة له أعم منه .

و الملاحظة العامة التي لوحظت في تطرقهم للجملة عموما هي أنهم لم يستوفوها بالبحث ، ولم يخصصوها بالدراسة مثلما فعلوا بمختلف المسائل النحوية في كتبهم وتأليفهم.

<sup>1</sup>-يراجع نحو الجمل:142.

و لا بأس أن نختم هذا التمهيد بذكر ترجمة لابن هشام و تعريف بكتابه الجليل " مغني اللبيب عن كتب الأعراب باعتبار أننا نود دراسة الجملة النحوية عنده من ذلك الكتاب .

### ترجمة ابن هشام :

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل العلامة المشهور ، المكنى أبا أحمد ، قال عنه في الدرر : " ولد في ذي القعدة سنة ثمان و سبعمائة ، ولزم الشهاب عبد الطيف بن المرحل ، وتلا على بن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمة ، ولم يلزمه ولا قرأ عليه ن وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وأتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وتخرج به جماعة من أهل مصر ، وغيرهم ، قال عنه بن خلدون : " مازلنا - ونحن بالمغرب - نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه " <sup>1</sup> .

وقد صنف ابن هشام كثيرا من الكتب النافعة التي تلوح منها أمارات التحقيق ، وطول الباع في البحث والتحقيق ، أشهرها : كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، وهو مشهور متداول ، ومرجع هام للدارسين و عليه شروح كثيرة .

وكان - رحمه الله - خبيرا بالشعر ، ونظمه ، ومن شعره قوله :

وَمَنْ يَصْطَبِرُ لِلْعِلْمِ يَظْفَرُ بِنَيْلِهِ      وَمَنْ يَخْطُبُ الْحَسَنَاءَ يَصْبِرُ عَلَى الْبَدْلِ  
وَمَنْ لَا يُدِلُّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلَا      يَسِيرًا يَعِشُ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَا ذُلِّ

<sup>1</sup> -بغية الوعاة: 68/2-69 ، ويراجع ابن هشام وأثره في النحو العربي: 17.

وتوفي - رحمه الله - ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين و سبعمائة للهجرة ( 761 هـ )، ودفن عند باب النصر بالقاهرة وقبره معروف هناك إلى الآن رحمه الله وأسبغ على جدته المغفرة، والرضوان<sup>1</sup>.

#### - كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب :

ما من دارس لقواعد اللغة العربية ، ولا باحث في قضايا النحو العربي ن إلا وقد سمع بكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، فضلا عن أن يكون استعان به ، أو اعتمد عليه ، وما ذلك إلا لأن هذا الكتاب يأتي في صدارة قائمة التراث اللغوي الضخم الذي ورثناه من أسلافنا النحاة ، و هو يأخذ المكان اللائق من بين كتب ابن هشام ، لأنه أجلها قدرا ، و أبلغها أثرا ، و أكثرها استيعابا للموضوعات النحوية ، و مصداق ذلك ما ذكر ابن خلدون عنه، وعن مؤلفه، قائلا : "فما عرفنا بعد سيبويه أنحى من ابن هشام، ولا رأينا بعد الكتاب أخذ من كتاب المغني"<sup>2</sup>، وأضاف قائلا: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها ، واستوفى فيه أحكام الإعراب مجملة و مفصلة ... فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها ... فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته ، و اطلاعه، و الله يزيد في الخلق ما يشاء"<sup>3</sup>.

حتى إن بعضهم قال فيه مادحا :

جَلاَ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعْرَابِهِ لَنَا      عَرُوساً عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدَّهْرَ لَا يَبْنِي  
وَ أَبْدَى لَنَا مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الَّذِي      تُقْرَأُ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ

<sup>1</sup>-ضياء السالك إلى أوضح المسالك:1/06-07، ويراجع كتاب الوفيات:361.

<sup>2</sup>-المغني:11، وابن هشام وأثره النحوي:18.

<sup>3</sup>-مقدمة ابن خلدون:547.



وَأَهْدَى لِأَرْبَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا  
وَلَقَّبَهُ مُغْنِي اللَّيِّبِ، فَأَصْبَحُوا  
يُفَدِّي بَعَيْنَ كَلِمًا حَلَّ فِي أُذُنِ  
وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي<sup>1</sup>

### بعض شراح مغني اللبيب :

لاشك أن ما تضمنه مغني اللبيب من مادة علمية غزيرة في النحو العربي ، واحتلاله المكانة المرموقة من بين سائر كتب النحو ، جعل العلماء يعكفون على شرحه، والتعليق عليه ، ومن هؤلاء :

- محمد بن عبد الرحمان شمس الدين بن الصائغ ( ت 776 هـ ) ، ولم يعثر على اسم شرحه الذي لم يكمله .
- محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين الدماميني ( 763هـ - 827 هـ ) ، ويسمى شرحه " شرح الدماميني " وله شرح ثان عن المغني، يسمى "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب " ، وهي المشهورة بالحاشية الهندية .
- محمد عمار بن محمد أبو ياسر ( ت 844 هـ ) ، ويسمى شرحه " الكافي في شرح المغني لابن هشام " .
- أحمد بن محمد أبو العباس تقي الدين الشمني ( 801هـ - 872 هـ ) ، ويسمى شرحه " المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام " .
- احمد بن علي شهاب الدين بن الملا ( 937 هـ - 911 هـ ) ، ويسمى شرحه " منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب " .
- جلال الدين السيوطي ( 849 هـ - 911 هـ ) ، وله عدة شروح على المغني منها :

<sup>1</sup>-حاشية الأمير(دار الفكر):08/1.

- تحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب .
- تحفة القريب في الكلام على مغني اللبيب .
- فتح القريب في حواشي مغني اللبيب .
- وله أيضا " شرح شواهد المغني " ، وهو المشهور المتداول .
- على بن محمد نور الدين العسيلي ( ت 980 هـ ، أو 994 هـ ) ، ولم يعثر على اسم شرحه .
- محمد بن احمد الأرنبقي المعروف بـ " وحي زاده " ( ت 1018 هـ ) ، ويسمى شرحه " مواهب الأريب في شرح مغني اللبيب لابن هشام " .
- المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي ( ت 1100 هـ ) ، ويسمى شرحه " غنية الأريب في شرح مغني اللبيب لابن هشام "<sup>1</sup> ومن الكتب التي سميت بالمغني ما يلي:
  - المغني في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني، في الجمل.
  - المغني في شرح الموجز ، للكازورني ، في الطلب.
  - المغني في الأصول ، للخبازي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ابن هشام النحوي: 328، 134، 157، 327، 231، 329، 180-181.

<sup>2</sup> - يراجع أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: 301.

# الفصل الأول

## منهج ابن هشام في موضوع الجملة

- الشكل العام لكتاب المغني .
- ترتيبه عناصر موضوع الجملة .
- الغرض من كتاب المغني .
- المذهب النحوي لابن هشام .
- أصوله وقواعده و مصطلحاته في موضوع الجملة
- الاستشهاد عند ابن هشام .
- موقف ابن هشام من آراء العلماء في دراسة الجملة .

إن مما لا شك فيه أن عددا هائلا من علمائنا الأقدمين منهم ، والمحدثين تصدوا لعملية التأليف ، وانبروا للجمع والتصنيف ، في شتى العلوم العربية ، وبخاصة علوم اللغة والنحو ، فأثروا بذلك العمل خزانة التراث ، وأسهموا في ضبط العلوم والمعارف ، وتقديمها للطلبة والمتعلمين بمختلف الطرق و الوسائل ، فحافظوا على الموروث اللغوي عامة ، والنحوي خاصة من أن يناله الضياع والاندثار .

وكل عالم من هؤلاء العلماء المؤلفين و المصنفين لا يباشر عملية التأليف إلا ويتخذ نمطا معيناً يسير عليه ، وطريقة تميز عمله عن عمل غيره ، وهذا ما يسمى أو ما يعرف بالمنهج .

هذا المنهج الذي يسهل عملية الجمع والتأليف على صاحبها ، ويرسم له الطرق التي يسير عليها لتقديم ما يريد تقديمه من معلومات ، بل وينير له السبيل حتى لا يضل في جمع الكم الهائل من دون ضوابط ، و لا قواعد تنظم عمله ، وحتى لا يقدم للقارئ شيئاً عويص الفهم ، عسير الإدراك ، فظ العبارة ، نافر الأسلوب ، وفي هذا الصدد نقل السيوطي عن النووي قوله : " وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده، إلا بعد تهذيبه ... و ليحرص على إيضاح العبارة ، وإيجازها ، فلا يوضح إيضاحا ينتهي إلى الركافة ، و لا يوجز إيجازا يفضي إلى المحق والاستغلاق " <sup>1</sup>.

وهذا هو السبب - في نظرنا - في نفور كثير من القراء المعاصرين لكتب القدامى من علمائنا اللغويين منهم و النحويين على صفة الخصوص هو أن مؤلفاتهم ، و مصنفاتهم يعوزها الاحتكام إلى منهج يجعلها سهلة التناول ، طيعة الفهم ، سائغة الإدراك .

وخير شاهد على هذه الدعوة ما يلقاه كتاب سيبويه مثلا من وحشة و غرابية وهو بين ظهرائي القراء ، ولكنه ما كان معدودا لجيل غير هذا الجيل ، ولأمة غير هذه

<sup>1</sup> - التعريف بأداب التأليف : 24-25 .

الأمة ،ذهب فيه صاحبه شذر مذر لم يحتكم إلى تبويب ، و لا تنسيق يتناسب مع أفهام هذا العصر .

وليس ابن هشام إلا فذاً من أولئك الأفاذاذ الذين تركوا لنا موروثا لغويا هائلا ، وعملا بالفوائد حافلا ، فكان لا بد أن يتخذ لنفسه منهاجا يطبعه ، وسلوكا معيناً يتبعه ، و سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق لهذا المنهج الذي سلكه في موضوع الجملة .

### أولا : كتاب مغني اللبيب

هذا السفر الجليل الذي تركه ابن هشام و الذي ارتبط اسمه باسمه ،حتى لا يكاد يعرف إلا به ، وهو يأتي في المرتبة الأولى من مؤلفاته ، بل لا نغالي إن قلنا بأنه يحاكي كتاب سيبويه في البقاء والخلود ،كما ذكر ابن خلدون ، ومادام موضوعنا محتوي فيه ، فإنه لا بد من التعريف به شكلا ، ومضمونا فيما يخص الجملة فقط .

أ- الشكل : لقد بوبه ثمانية أبواب احتوت كل مسائله وقضاياه ،وهي :

الباب الأول: وهو تفسير المفردات وذكر أحكامها وقد رتبت ترتيبا ألفبائيا، الألف المفردة فأ ، وأيا ، وأجل وإن إلى الواو و المفردة، والياء المفردة .

الباب الثاني : وهو في تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها ، وهو ما نحن بصدد التطرق إليه في بحثنا هذا .

الباب الثالث : وهو في ذكر أحكام ما يشبه الجملة ، و هو الظرف والجار والمجرور .

الباب الرابع: وهو في ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها .

الباب الخامس: وهو في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، و الصواب خلافها .

الباب السابع : في كيفية الإعراب .

الباب الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .  
والذي يهمننا في هذه الأبواب الثمانية المذكورة هو الباب الثاني الذي خصصه  
للجملة ، و ذكر أقسامها وأحكامها ، و قد جعله في ستة محاور :

- 1- الفرق بين الجملة، والكلام .
- 2- الجملة الاسمية ،والفعلية، والظرفية .
- 3- الجملة الصغرى، والكبرى، ذات الوجه، وذات الوجهين .
- 4- الجمل التي لا محل لها من الإعراب .
- 5- الجمل التي لها محل من الإعراب .
- 6- حكم الجمل بعد المعارف ، وبعد النكرات .

## ثانيا: ترتيبه عناصر موضوع الجملة

- تناول ابن هشام الباب الثاني من أبواب مغني اللبيب، وهو الذي خصصه لتفسير الجملة، وذكر أقسامها و أحكامها بالطريقة الشكلية الآتية :
- شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها .
  - الكلام .
  - الجملة .
  - انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية .
  - \* الاسمية : وقد رأى مهدي المخزومي بأنه بدأ بها ؛ لأنه يعتقد أن أصل الاشتقاق هو الاسم<sup>1</sup> وليس الفعل، لكن يمكن القول : إنه قدمها لتقدم الاسم على الفعل في أقسام الكلم العربية، ولأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار .
  - \* الفعلية .
  - \* الظرفية .
  - ولم يعتبر الجملة الشرطية قسما مستقلا، كما أضافها غيره، بل رأى أنها من قبيل الفعلية .
  - المقصود بصدر الجملة .
  - المعتبر ما هو صدر في الأصل .
  - ما يحتمل الاسمية والفعلية في عشرة أمثلة .
  - انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، وما يحتملها .
  - \* الكبرى .

<sup>1</sup> - يراجع في النحو العربي : 40 .

\* الصغرى .

\* ما يحتملها في أربعة أمثلة .

- انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، وذات وجهين :

\* ذات الوجهين :وبدأ بها على خلاف ما عنون لها ؛ وذلك لكبرها باسمية صدرها ، وفعلية عجزها ، وعكس ذلك .

\* ذات الوجه : وأخرها ؛ لأنها لا تكون إلا اسمية الصدر و العجز ، أو العكس .

### ترتيبه للجمل المعربة وغير المعربة :

لا شك أن المؤلف طرق موضوع إعراب الجمل في كتاب مغني اللبيب ، و في كتابه " قواعد الإعراب" أيضا ، ليس كما ورد على لسان بعض الباحثين من أنه لم يتكلم على مصطلح الجملة إلا في كتاب المغني فقط<sup>1</sup> ، وحين تعرضه لذلك كان يرتب الجمل المعربة ، و غير المعربة في كل كتاب بطريقة لا تختلف كثيرا عن الأخرى .

ففي المغني كان ترتيبه للجمل التي لا محل لها كما يلي :

- الابتدائية ، أو المستأنفة .
- المعترضة بين الشئيين .
- التفسيرية .
- المجاب بها القسم .
- الواقعة جوابا لشرط غير جازم ، أو جازم ولم يقترن بالفاء و لا بإذا الفجائية .
- الواقعة صلة لاسم أو حرف .
- التابعة لما لا محل له .

<sup>1</sup>- وهو ما جاء في رسالة الماجستير الموسومة بالجملة في مغني اللبيب عن كتب الأعراب - قراءة توليدية تحويلية - جامعة الجزائر-1998، ص 06 .



وأما الجمل التي لها محل من الإعراب فرتبها كما يلي :

- الواقعة خبرا .
- الواقعة حالا .
- الواقعة مفعولا .
- الواقعة مضافا إليه.
- الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم.
- التابعة لمفرد .
- التابعة لجملة لها محل.

وأما في كتاب قواعد الإعراب ، وهو كتاب صغير الحجم ، عظيم الفائدة ألفه ابن هشام للمتعلمين ، وكان ذلك قبل مغني اللبيب ، وقد تناوله كثير من العلماء بالشرح والحواشي ، من بينهم محيي الدين الكافيجي المتوفى سنة 879هـ\* ، وأبو بكر الشنواني\*\* ، وتكلم فيه على الجمل وأقسامها وأحكامها ، وقد رتب الجمل التي لها محل من الإعراب فيه كما يلي :

- الواقعة خبرا .
- الواقعة حالا.
- الواقعة مفعولا.

\*- هو محيي الدين محمد بن سليمان أبو عبد الله الرومي الكافيجي ولد سنة 788هـ، استوعب علوما عدة وتصدر للإفتاء والتدريس بالقاهرة ودمشق ومن تصانيفه التي تفوق المائة شرح قواعد الإعراب هذا ، توفي سنة 879هـ، يراجع شرح قواعد الإعراب:12.

\*\* - هو أبو بكر بن إسماعيل بن عثمان الشنواني نسبة إلى شنوان بشين ونون مفتوحتين ولد في ما يقارب سنة 961 هـ ، تلقى تعليمه بجامع الأزهر ، وله من التصانيف هذه الحاشية على قواعد الإعراب ، وتوفي سنة 1019 هـ بالقاهرة ، يراجع حاشية الشنواني : أ - ف .

- الواقعة مضافا إليه.
  - الواقعة جوابا لشرط جازم.
  - التابعة لمفرد .
  - التابعة لجملة لها محل .
- وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فرتبها كما يلي :
- الابتدائية.
  - الواقعة صلة لاسم.
  - المعتضة بين شيئين.
  - التفسيرية .
  - الواقعة جوابا للقسم.
  - الواقعة جوابا لشرط غير جازم ،أو جازم لم يقترن بالفاء ،ولا بإذا الفجائية .
  - التابعة لما لا موضع له .

## تقديمه وتأخيره للجمل غير المعربة والمعربة :

بعدما أنهى ابن هشام الكلام على بعض أقسام الجملة ، كالفرق بينها وبين الكلام ، و تنويعها إلى اسمية و فعلية و ظرفية، و إلى صغرى و كبرى ذات وجه و ذات وجهين ، استفتح موضوع إعراب الجمل مبتدئاً بالحديث عن الجمل التي لا محل لها أولاً ، ثم الجمل الني لها محل ثانياً ، متبعا بذلك طريقتين مختلفتين في كتابيه المغني ، و قواعد الإعراب ، فمرة قدم الجمل غير المعربة، و مرة قدم الجمل المعربة ، و نحن نحاول أن نهتدي إلى السبب الذي دفعه إلى هذا الصنيع .

ففي المغني علل تقديمه الجمل التي لا محل لها بقوله : " و إنما بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، و ذلك هو الأصل في الجمل " <sup>1</sup> ، فهو اعتبر الأصل في الجملة <sup>2</sup> أن تخالف المفرد ؛ لأنها مقابلة له ، و متى أمكنت المخالفة بين المتقابلين كانت أولى ، و هو تعليل قوي يشهد بدقة نظر ابن هشام .

و أما في كتابه قواعد الإعراب فعلى العكس من ذلك ؛ إذ إنه قدم الجمل التي لها من محل من الإعراب ، و لم يذكر تعليلاً كما فعل في المغني ، و اختلافه في التقديم و التأخير في الكتابين يرجع في نظرنا إلى :

- جواز الطريقتين ، و لا مزية لإحدهما على الأخرى .
- أن الغاية من كتاب قواعد الإعراب تعليمية ، و الابتداء بالجمل المعربة مناسب لذلك ؛ لتعلق هذه الجمل بالإعراب ، و هو مقدم لشرفه <sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - المغني : 369 .

<sup>2</sup> - يراجع الأشباه و النظائر : 25/2 .

<sup>3</sup> - يراجع شرح اللامية الجردية : 49-50 ، و شرح قواعد الإعراب : 82 ، و نحو الجمل : 151 .

- أن ابن هشام إن كان صنف المغني بعد قواعد الإعراب ، و هو الظاهر من قوله :  
 " و مما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب  
 عن قواعد الإعراب ... " <sup>1</sup> ، فهو قد تراجع عن طريقة تقديم الجمل المعربة إلى الطريقة  
 المعاكسة ، و الدليل على هذا الاحتمال القوي انه علل تقديمه للجمل غير المعربة ، بينها  
 في كتاب الإعراب لم يذكر تعليلا كما أسلفنا .

و الذين طرقتوا موضوع الجملة من العلماء كابن هشام انقسموا ثلاث فرق  
 بالنسبة لما يقدم و ما يؤخر من الجمل المعربة و غير المعربة ، و ذلك بعدما اتفقوا  
 على التقسيم الثنائي الذي لا ثالث له ، و إنما اختلفوا فيما يدرس أولا .

فالذين رأوا تقديم الجمل المعربة :

- أبو حيان النحوي ( ت 745 هـ ) .
- المرادي ( ت 749 هـ ) .
- عبد العزيز بن محمد بن يوسف الهادي .
- سراج الدين الدمهوري . ( ت 751 هـ ) .
- و الذين رأوا تقديم الجمل غير المعربة :
- المجراي ( ت 779 هـ ) .
- السيوطي ( ت 849 هـ ) .
- و الذين رأوا الجمع بين الطريقتين :
- ابن هشام ( ت 761 هـ ) .

<sup>1</sup> - المغني : 17 .

و هذا جدول يوضح العلماء بالنسبة للتقديم و التأخير فيما ذكرنا<sup>1</sup> :

تقديم المعربة	تقديم غير المعربة	الجمع بين الطريقتين
ابوحيان	المجرادي	ابن هشام
المرادي	السيوطي	
عبد العزيز بن يوسف الهادي		
الدمنهوري		

### عدد الجمل المعربة و غير المعربة :

#### 01 - الجمل التي لا محل لها من الإعراب

اختلف العلماء الذين تناولوا الجملة في عدد الجمل غير المعربة ثلاثة فرق :  
 فريق عدها سبعا ، و هم : المرادي ( ت 749 هـ ) ، و المجرادي ( ت 778 هـ ) ،  
 و السيوطي ( ت 849 هـ ) ، و ابن هشام ( ت 761 هـ ) .  
 و فريق عدها ثمانيا ، و هم : أبو حيان الأندلسي ( ت 745 هـ ) على خلاف عنه ،  
 و سراج الدين الدمنهوري ( ت 751 هـ ) .  
 و فريق عدها اثنتي عشرة ، و منهم : أبو حيان ( ت 745 هـ ) على خلاف عنه  
 أيضا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- يراجع نحو الجمل: 151.

<sup>2</sup>- يراجع المرجع نفسه: 143 .

## 02 - الجمل التي لها محل من الإعراب

ووصل بها ابن هشام إلى تسع، بعد إضافته للجملة المستثناة ، و الجملة المسند إليها ، وهي كذلك اختلف فيها على أربعة أقوال :قول بأنها سبع ، و من القائلين بذلك : المرادي ( ت 749 هـ )، و السيوطي ( ت 849 هـ )، و المجرادي ( ت 778 هـ ).  
و قول بأنها ثمان ، و من أصحاب هذا القول : أبو حيان على خلاف عنه ، و سراج الدين الدمنهوري ( ت 751 هـ ).

و قول بأنها تسع ، و ممن قال به : المرادي ، و ابن هشام .

و هناك قول لأبي حيان بأنها ثلاثون<sup>1</sup>

وهذا جدول يوضح ذلك:

العلماء	عدد الجمل المعربة	عدد الجمل غير المعربة
أبو حيان	30 أو 08	12 أو 08
المرادي	09	07
ابن هشام	07	07
ابن هشام	09	07
السيوطي	07	07
المجرادي	07	07
الدمنهوري	08	08

<sup>1</sup> - يراجع المرجع السابق والصفحة نفسها ، و الأشباه و النظائر : 22/2-30 .

## ثالثاً: الغرض من كتاب مغني اللبيب

إن لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب من اسمه أوفر الحظ والنصيب، وفق فيه ابن هشام في تهذيب النحو وتنقيحه، وتقديمه على غير الصورة التي قدمها النحاة من قبله، بل يختلف حتى عن تقديمه هو نفسه لمسائل النحو في كتبه الأخرى، مثل: أوضح المسالك، وشرح شذور الذهب، و قطر الندى، وغيرها من كتبه العظيمة، فهو في هذا السفر العظيم المغني لم يترك شاردة، ولا واردة إلا أحصاها، وجلاها للقارئ الكريم. وقد تصدى في هذا الموروث الهائل لجميع المسائل فقتلها بالبحث الدقيق، وعرض للمسائل العويصة فتناولها بالدرس العميق، مجانبا في ذلك كله الطول الذي يفضي إلى الإملال، والإيجاز الذي يؤدي إلى الإخلال والإهمال، مجيبا عن كل إشكال، وموردا كل احتمال يعرض للمعربين من القراء، حتى إنهم لا يسألونه زيادة مما يحل ويفصل التحليل والتفصيل اللذين يجاوزان الإقناع.

وهاهو يفصح عن غرضه من تأليفه لهذا الكتاب بقوله: "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين.

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي<sup>1\*</sup>.

ويقول في الغرض العام من تأليفه: "ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى، المسماة: الإعراب عن قواعد الإعراب حسن موقعها عند أولي الأبواب، وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشدرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وهأنا بائح بما أسررت، مفيد لما قررته وحررت، مقرباً فوائده للأفهام، واضعاً فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى المام"<sup>2</sup>.

فمن خلال كلامه هذا نستطيع أن نكشف أن هناك غرضين من تأليفه :

غرض عام : وهو المتمثل في إعجاب القراء في زمانه بكتاب قواعد الإعراب ، وإقبالهم عليه ، مع أنه مختصر جدا ، وليس فيه من المسائل ما يكفي لإشباع رغباتهم ، وأن ما فيه بالمقارنة بما في مغني اللبيب إنما هو كقطرة بحر كما قال.

غرض خاص : وهو المتعلق بما يتناوله النحويون من مسائل نحوية ، فهي في نظر ابن هشام إما تكرار ، أو خارجة عن موضوع الإعراب ، أو إعراب واضحات ، وهو ما يجعل القارئ في غنى عنه ، أو يكون مدعاة للنفور و الملل ، فكأن ابن هشام أراد أن يصبغ التأليف في النحو بصبغة جديدة لم يسبق إليها .

<sup>1</sup> - المغني: 18-20.

\*- الحوفي هو أبو الحسن علي بن إبراهيم (340هـ) من بلدة يقال لها "الحوف" بمصر، عالم بالعربية والتفسير، له الموضح في النحو والبرهان في تفسير القرآن، وعلوم القرآن، يراجع البغية: 2/140، والمدارس النحوية: 334.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه: 18.



كما أنه لم يغفل عن هو المقصود بكتابه هذا ، أو بعبارة أخرى لمن يوجهه ، ولأي طبقة من القراء، فقال في مقدمته : " وخطابي به لمن ابتدأ في تعليم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب " <sup>1</sup> .

ولنا على هذا الكلام ملاحظات :

- أن المتصفح للمغني لا يحكم من أول وهلة بأنه موجه للمبتدئين حقيقة، وذلك مما احتوى من كثرة الاستطرادات، والتفاصيل التي تتسم بالتعقيد أحيانا .

- أن المبتدئ في عصره ليس كالمبتدئ في العصور المتأخرة عنه ، لا سيما عصرنا هذا.

- أن قصده بالمبتدئ الذي حصلت له دربة على إدراك المسائل العويصة ، وتمكن من الإعراب تمكنا جيدا ، وأخذ منه مأخذا قويا ، ولكل زمان أهله ، ولكل جيل أبنائه . وما يبين أن الغاية من مغني اللبيب ليست تعليمية أمور ، منها :

- عنوان الكتاب : فتسميته بمغني اللبيب تحمل في طياتها معنى المستوى الرفيع الذي وجه له الكتاب ، فكلمة (مغني ) تحمل دلالة الاكتفاء و الاقتناع ، و الشيء لا يغني إلا إذا كان كافيا شافيا، بحيث لا يدع للاحتياج مجالاً، و معنى هذا أن القارئ إذا اطلع عليه و تصفحه لا يلتفت إلى غيره ، ولا ينظر إلى سواه من الكتب، و ليس هذا من شأن الكتب التي تؤلف لأطوار المبتدئين المتعلمين ، كما أن كلمة ( اللبيب ) تعني القارئ الحاذق الذي هو فوق المبتدئ بدرجات عالية ، ولا يخفى ما في لفظ (اللَّب ) من دلالة العمق، و الدقة و المهارة، وهي كلها أوصاف تتجاوز أوصاف المبتدئ المتعلم .

<sup>1</sup> - المغني :20.

- كثرة الخلافات : لقد جاء في ثنايا كتاب المغني ذكر مستفيض للخلافات ، وبسط كثير لصور المسائل في الموضوعات ، و ذلك كالاختلاف بين البصريين والكوفيين ، وغيرهم من العلماء المشهورين أو غير المشهورين ، حتى في مسائل غير نحوية كالقراءات و أحكام التلاوة .

- كثرة الاستطرادات : من الطبيعي أن ينجم الاستطراد عن ذكر الخلاف في المسألة ، فنجد ابن هشام في أغلب الأحيان لا يكتفي بإيراد المسألة في موضعها ، بل يقم فيها مسائل عدة ، و يفتح فيها تفرعات متشعبة للإحاطة بها ، كما سنعرض إليه في تفاصيل البحث .

كل هذا يدعم رأينا أن كتاب المغني مؤلف موسوعي، موجه لطبقة عالية من المتعلمين الذين أخذوا من علم النحو مأخذا قويا .

## رابعاً: مذهب ابن هشام النحوي

إن زهاب ابن هشام في كثير من الأحيان بل أغلبها مع البصريين ، وقبوله لآرائهم ، ودفاعه عنهم غير متعصب ، ولا مقلد ليسوغ لنا الحكم بأنه بصري الاتجاه ، بل ويعلن ذلك في تسمية البصريين بعبارة "أصحابنا" ، أو يعبر عنهم بضمير جماعة المتكلمين، وهو يعينهم، مثلما يقول: ولنا كذا وكذا ، إلى غير ذلك من العبارات التي تفصح عن أنه ينتحل مذهبهم ، ويسلك طريقتهم .

فلننظر إليه في معرض حديثه عن حذف الموصوف ، إذ يقول : " واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: منا ظعن، ومنا أقام، فأصحابنا يقدرون موصوفا، أي : فريق، والكوفيون يقدرون موصولا ، أي: الذي، أو :من "1.

فهو ينعت البصريين بالأصحاب ،في مقابل الكوفيين ، كما يعبر بضمير الجماعة المتكلمين ،و يعني البصريين بقوله في الكلام على " إن " : " الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها ، خلاف للكوفيين ، ولنا 2 قراءة الحرميين ، وأبي بكر : ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم... ﴾ 3 ، و حكاية سيبويه : إن عمرا لمنطلق .

1- المغني : 589 .

2- المصدر نفسه :35.

3- هود من الآية :111.

- هذا ولو ذهب الملاحظ يتتبع ما وافق فيه البصريين لما انتهى إلى حد، إلا أنه لم يتعصب لهم دون حجة وبرهان ، بل كان ينبذ أقوالهم إن خالفوا الصواب الذي يراه ، ويرد عليهم بما تمكن من أدلة عقلية ونقلية ، ومما خالفهم فيه إلى رأي الكوفيين :
- مسألة رافع الفعل المضارع : واتبع رأي الفراء\* في أن رافعه تجرده من الناصب والجازم<sup>1</sup>.
- إعراب الاسم واللقب إذا كانا علمين : واختار الإتيان وصححه ، واعتبر الإضافة قولاً فاسداً يرددها النظر<sup>2</sup>.
- تقدم خبر " ليس " عليها : حيث ارتضى قول الكوفيين ، ومعهم المبرد وابن السراج ، وقال : " وهو الصحيح "<sup>3</sup>.
- ومما وافق فيه البصريين في موضوع الجملة ما يلي :
- تمثيله للجملة بـ " أقائم الزيدان " حيث إن البصريين يشترطون أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام في ذلك<sup>4</sup> .
- اعتباره " أن " وصلتها التي تقع بعد " لو " فاعلاب " ثبت أو ثابت " مقدرًا ، على خلاف سيبويه<sup>5</sup>.

\*- الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ) إمام في النحو واللغة والأدب عند الكوفيين لقب بالفراء؛ لأنه يفري الكلام، له معاني القرآن وآلة الكتاب والمقصود والمدود، يراجع البغية: 333/2، والمدارس النحوية: 192.

<sup>1</sup>- يراجع شرح قطر الندى : 57.

<sup>2</sup>- يراجع المرجع نفسه : 98 .

<sup>3</sup>- يراجع المرجع نفسه : 133.

<sup>4</sup>- يراجع المغني : 363.

<sup>5</sup>- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

- اعتباره أن الاسم المرفوع بعد " إن الشرطية " فاعل.<sup>1</sup>
- اعتباره أن " نعم " و " بئس " فعلان على خلاف الكوفيين القائلين باسميتهما.<sup>2</sup>
- في تمثيله بنحو : زيد في الدار رأى أن الخبر محذوف تقديره : استقر ، أو مستقر.<sup>3</sup>
- تعبيره بالجر و الصفة وهما مصطلحان بصريان.<sup>4</sup>
- و أما الكوفيون فإنه حين ينقل أقوالهم أو يسوق آراءهم يسميهم في غالب الأحيان ، ومن ذلك :
- تمثيله للجملة الاسمية بنحو : " قائم الزيدان ".<sup>5</sup>
- نقله قول الكسائي\* وجماعة بأن الاسم المرفوع بعد " مذ " فاعل بفعل محذوف ، و الجملة فعلية ؛ حيث قال الكسائي و جماعة : " المعنى مذ كان يومان" ، فمذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جملة فعلية ، فعلها ماض حذف فعلها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - يراجع المصدر السابق : 365 .

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه : 366 .

<sup>3</sup> - يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

<sup>4</sup> - يراجع المصدر نفسه : 364 ، 377 ، 401 ، 406 .

<sup>5</sup> - يراجع المصدر نفسه : 364 .

\* - الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة (189هـ) احد القراء السبعة و إمام أهل الكوفة في اللغة والنحو، و صاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه ، لقب بالكسائي؛ لأنه أحرم في كساء ، و تعلم النحو عن كبر ، يراجع البغية : 162/2-163، والمدارس النحوية : 172.

<sup>6</sup> - يراجع المغني : 361.

- ذكر أنهم يجوزون أن تقع الجملة فاعلا<sup>1</sup> .
- وقد عبر تعبيرهم بالخفض بدل الجر ، حتى سمح السيوطي لنفسه أن يقول عنه :  
" وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو ؛ لأنه عبر  
بالخفض ، وهو عبارتهم " <sup>2</sup> ، ومن ذلك :
- \* في الاسم المرفوع بعد " مذ " حيث قال عن الجملة الفعلية بعدها بأنها في محل  
خفض .<sup>3</sup>

\* في رواية كلمة " أيهم " بالخفض من قول الشاعر :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ      فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ<sup>4</sup> .

### طريقته في تناول الأبواب والفصول:

ما من شك في أن ابن هشام من العلماء الذين يحاولون أن يأتوا على كل صغيرة  
وكبيرة حينما يكونون بصدد البحث عن مسألة نحوية ، أو يتعرضون لقضية من القضايا  
اللغوية ، ولقد شهد له ابن خلدون بأنه كان ينحو طريقة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن  
جني\* في البحث والتمحيص<sup>5</sup> ، ولقد لفت انتباهنا ونحن ندرس له موضوع الجملة أنه ما  
تناول فصلا من الفصول فيها إلا وجعل في آخره أو في ضمنه مبحثا يحاول فيه أن يبين

<sup>1</sup> - يراجع المصدر السابق: 386، وابن هشام النحوي : 94.

<sup>2</sup> - ابن هشام : 57.

<sup>3</sup> - يراجع المغني : 365 ، و يراجع الفرق بين النعت والصفة في الفروق في اللغة : 22.

<sup>4</sup> - يراجع المغني : 393 .

\* - هو عثمان أبو الفتح بن جني (392هـ) صاحب الخصائص وسر صناعة الإعراب، بارع في اللغة والأدب،  
يراجع بغية الوعاة: 132/2.

<sup>5</sup> - تراجع المقدمة : 547 .

إجمالاً ، أو يزيل إشكالا ، أو يرفع احتمالا ، ويتم ذلك إما: بتبنيه ، أو تعليق ، أو تمثيل - وهو الغالب - أو بتعقيب ، كما فعل ذلك في المراد بصدر الجملة الاسمية أو الفعلية<sup>1</sup> ، وفي ما يحتمل الجملة الاسمية، والفعلية تبعا لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ، ويسرد عشرة أمثلة لذلك ، وفي الجملة الاستئنافية بيانه أن هناك من الاستئناف ما يخفى ، وما يحتمل الاستئناف وغيره ، وما جرى فيه خلاف من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هل هو مستأنف أم لا<sup>2</sup>.

وكذلك في الجملة الاعتراضية حيث عقد مسألة في اشتباهها بالجملة الحالية ، وميز بينهما بأربعة أمور<sup>3</sup>.

وكذلك في جملة جواب القسم نبه على ما يخفى من أمثلة جواب القسم ، وما يحتمله ، ويحتمل غيره<sup>4</sup>.

وكذلك في الجملة الواقعة مفعولا به نبه على ما يخفى من الجمل المحكية بالقول ، وعلى ما يحتمل أنه محكي و غير محكي من الجمل ، ثم ساق أمثلة لذلك<sup>5</sup> ، و في الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم نبه على أن هذه الجملة قد تقع جوابا لطلب ، ولا يشترط أن تكون بعد الفاء .

<sup>1</sup> - المغني: 364.

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه : 370-372.

<sup>3</sup> - يراجع المصدر نفسه: 381 - 384 .

<sup>4</sup> - يراجع المصدر نفسه: 389 .

<sup>5</sup> - يراجع المصدر نفسه: 397.

وفي آخر كلامه على قسم الجمل التي لها محل من الإعراب جعل تنبيهاً أضاف به جملتين معربتين ، فبلغ بها تسعا بدل سبع ، واستدل على ما ذهب إليه بآيات قرآنية<sup>1</sup> .

وسلوك ابن هشام هذه الطريقة في تناوله للأبواب والفصول في موضوع الجملة يرجع إلى ما يلي :

- أن ذلك هو منهجه بصفة عامة ، ولا يقتصر على هذا الموضوع ، أو هذا الكتاب .
- أن هذه الطريقة يقتضيها كتاب مغني اللبيب ؛ لما يتطلبه من تفصيل و تحليل .
- أن المسائل التي يتناولها تتطلب ذلك ؛ لتشعبها وتفرعها .
- النظر الدقيق الذي اتسم به المؤلف ، والحس اللغوي الذي يتمتع به ، وحبه للإقناع .
- دلالة ذلك على وفرة المخزون النحوي لديه ، و غناه بالمادة المعرفية ، وكثرة اطلاعه و تفحصه .
- سعيه إلى الخروج على النمط المألوف من التصنيف و التأليف ، بابتكار طريقة جديدة مثل هذه ، و ألا يحوج القارئ إلى مزيد من المعلومات في كتاب غير كتابه ، كأنه يمثل قول النووي في شأن المؤلف عموماً : " وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر ، و المراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه " <sup>2</sup> .

<sup>1</sup>- يراجع المصدر السابق: 409-410 .

<sup>2</sup>- التعريف بأداب التأليف : 25 .



## خامسا: أصوله وقواعده ومصطلحاته في موضوع الجملة

نثر ابن هشام في ثنايا موضوع الجملة بعضا من الأصول و القواعد والمصطلحات النحوية التي تميز مذهبه، أو مذهب غيره من النحويين ، وإن كانت ليست بالكثيرة ، باعتبار أن موضوع الجملة محدود في كتابه في حيز صغير إذا ما قورن بسائر أبواب الكتاب مجتمعة ، فمن ذلك :

1- الأصول : وقد استطعنا العثور على ثلاثة منها ، وهي :

- قوله في الحديث عن الجملة المعترضة بين أجزاء الصلة ، حينما رجع وجهها في إعراب آية ، : "وهو أحسن لإغناؤه عن تقدير رابط".
  - قوله في الجملة المفسرة: " ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة".
  - قوله في الحديث عما يضاف إلى الجملة من الظروف : " ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه " .
  - قوله في الجملة الخامسة من الجمل المعربة ناقلا احتجاج المبرد: "... أن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره".
  - قوله في باب الجمل بعد النكرات والمعارف في وجه من وجوه إعراباته: " ويرجحه سلامته من تقدير"<sup>1</sup>.
- كما أنه يستعمل العبارات الأصولية من سماع ، و إجماع ، و اتفاق ، واستحسان ، وجواز وقياس، وتعليل، وتضعيف، ورد في كثير من الأحيان ، وهي عبارات مستمدة من علم أصول النحو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المغني : 378 ، 388 ، 412 ، 404 .

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه : 366 ، 367 ، 372 ، 377 ، 380 ، 387 ، 390 ، 403 ، 404 ، 409 .

## 2- القواعد: وما وجدنا له في ذلك:

- الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها .
- الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة .
- التزامهم في مثل: إن قام زيد أقوم كون الشرط ماضيا .
- الجملة نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط.
- الحال لا تأتي من المضاف إليه.
- الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات .
- الاستفهام لا يعمل فيما قبله.
- جزء الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما .
- زوال الإبهام عن النكرة بعمومها .
- اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل<sup>1</sup> .

## 3- المصطلحات: وهي كثيرة بالمقارنة مع الأصول والقواعد، ومنها مصطلحات عامة ، وأخرى خاصة .

### فمن المصطلحات العامة :

- تعبيره بالجملة التي لها محل من الإعراب ، والتي لا محل لها بدل الجمل المعربة وغير المعربة.
- تعبيره بالخفض والخافض بالمصطلح الكوفي ، وكذلك النعت والمنعوت .
- عبارة " انجزام" للمجزوم .

<sup>1</sup> - المصدر السابق: 371، 372، 374، 375، 385، 386، 400، 405، 408، 411، 414، والصفحات مرتبة على حسب ترتيب المسائل المذكورة في الصفحة.

- استعماله لعبارة: "يسبك" للمصدر، بدل "يؤول".<sup>1</sup>
- ومن المصطلحات الخاصة :
- أنه بالنسبة لأسماء الجمل غير المعربة ينوع التسميات، فيقول عن الاستئنافية: استئنافية، ومستأنفة، واستئناف، وعن الجملة الاعتراضية: معترضة، واعتراض، وعن الجملة التفسيرية: مفسرة، وتفسير، وهكذا.
- استعماله لعبارة "نائب الفاعل" بدل المفعول الذي لم يسم فاعله .
- قوله: الجملة ذات خبر، وذات فاعل .
- استعماله لعبارة "الحال المتداخلة" وهي التي تكون ضمن حال أخرى، وعبارة "ترادف الأحوال" ومعناه تتابعها.
- استعماله لفظ "المفعول المسرح" ومعناه غير المقيد بالجار و المجرور .
- تعبيره عن العطف بالحرف بعبارة " النسق".
- عبارة "المعرف الجنسي" لما دخلت عليه "ال" الجنسية<sup>2</sup>.
- كما لا يفوتنا أن نسجل في هذا الصدد تعبير ابن هشام بعبارات منطقية، وإن كانت شبه نادرة في موضوع الجملة، وهي تدل على تأثره بالمنطق، شأنه شأن باقي النحاة البصريين الذين هم أكثر إذعانا للمنطق، ومناهجه الصارمة؛ لصلتهم المبكرة بالدراسات الفلسفية<sup>3</sup>، ومن ذلك :
- التوكيد والاعتراض لا يتنافيان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع المصدر السابق: 363، 365، 382، 388، 393، 394، 410، 412 .

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه : 365، 369، 373، 384، 387، 395، 399، 408، 409، 410، 411، وترتيب الصفحات على حسب ترتيب المسائل كما سبق.

<sup>3</sup> - يراجع المدارس النحوية: 165.

<sup>4</sup> - يراجع المغني: 377.

- لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد<sup>1</sup>.
- ظهور الشيء ،والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به<sup>2</sup>.

### المستويات اللغوية الواردة في موضوع الجملة:

وجه ابن هشام عنايته إلى المستوى النحوي عناية المتخصص في هذا المجال في غالب كتبه ، وكتاب مغني اللبيب واحد منها ،سائرا بذلك سير النحويين المتأخرين الذين فصلوا في دراساتهم بين الصوت ،والصرف ،والنحو واللغة،ولكن لا نعدم أن نجده يتكلم عن بعض هذه المستويات في ثنايا الموضوع، ومما رصدنا له في ذلك :

#### من المستوى الصوتي والصرفي:

- إدغام نون "لكن" في نون " أنا" من كلمة "لكننا"<sup>3</sup> في سورة الكهف من الآية 38 .
- إمالة الألف من "أتيك" في سورة النمل من الآية 40.
- نقل حركة همزة "أنا" من "لكننا " .
- في قولهم : "ولا أخا - فاعلم - لزيد " كلمة "أخا " على لغة القصر .
- دخول اللام على اللام أمر لفظي ،وهو ثقل التكرار ،فاكتفي بالألف فاصلة بين النونات في " اذهبنا"<sup>4</sup> .

#### من المستوى اللغوي:

- "أية" مصدر " أويت " إذا رحمته ، ورفقت به .

<sup>1</sup>- يراجع المصدر السابق:383.

<sup>2</sup>- يراجع المصدر نفسه :386.

<sup>3</sup>- يراجع سر صناعة الإعراب:485/2.

<sup>4</sup>- يراجع المغني :367، 368، 378، 390 .

- أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.
- يقال :تفكرت فيه ،وسألت عنه ، ونظرت فيه .
- "ريث" مصدر "راث" إذا أبطأ.
- المتقفة السمر هي الرماح<sup>1</sup>.
- من المستوى الدلالي: ومن ذلك قوله :
- "وقد ورد الكلام تهديداً، كقولك لعبدك :لك عندي ما تختار ، تريد بذلك إيعاده ،أو التهكم به.
- الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي هو قسيم الإنشاء.
- والأصل : إنكم لذائقوا عذابي ثم عدل إلى التكلم ،والأصل : إن لهم لما يتخيرون ،ثم عدل إلى الخطاب"<sup>2</sup> ،وهذا هو الالتفات في البلاغة، ومعناه العدول من الخطاب إلى الغيبة أو إلى التكلم ،والعكس<sup>3</sup>.

#### ذكره للبيانين:

ونسجل في هذا الصدد ذكره لأهل البيان ،وقد استأنس بعض أقوالهم وآرائهم في أثناء كلامه على بعض الجمل، ومثال ذلك ما أورده في الجملة الاستثنائية بقوله : "ويخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر"<sup>4</sup>، وما قاله في الجملة الاعتراضية : "تتبيه : للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- يراجع المصدر السابق: 380، 389، 399، 404، 409.

<sup>2</sup>- يراجع المصدر نفسه: 382، 385، 390، 397 .

<sup>3</sup> - يراجع شرح عقود الجمان: 28.

<sup>4</sup>- المغني : 370 .

<sup>5</sup>- المصدر نفسه : 384 .

## سادسا: الاستشهاد عند ابن هشام

إن الملاحظ للباب الثاني الذي عقده ابن هشام للجملة وأقسامها يجد أنه لا يخلو من شواهد على المسائل النحوية في ذلك الموضوع؛ لتدعيم رأيه ، وتأكيد ما ذهب إليه، شأنه في ذلك شأن كل النحاة الذين يتخذون من الاستشهاد دليلا وحجة لأقوالهم ، كيف لا وهو يعد ممن ألفوا في الشواهد ، واهتموا بظاهرة الاستشهاد وكتبه شاهدة على ذلك<sup>1</sup> ، وسنذكر كيف كان يفعل في ذلك مبتدئين باستشهاده بالآيات القرآنية .

أ- استشهاده بالآيات القرآنية :

أكثر المؤلف من إيراد الآيات القرآنية للاحتجاج بها ، كما هي عادته من عنايته بذلك ، و يبدو ذلك جليا في كتابه " شرح شذور الذهب " مثلا<sup>2</sup> ، و هذا إنما يدل على أنه يعتبر القرآن الكريم مدونة لغوية حافلة بالشواهد النحوية و اللغوية .

عدها :

و قد تفاوت إيراد تلك الآيات في كل قسم من أقسام الجمل التي تناولها ، فنجد ذكر ما لا يقل عن مائتي آية ، و هذا يرجع إلى أنه أطال الكلام و أشبعه في موضوع الجمل ، و أكثر من ذكر الاختلافات و التفريعات مما أثرى المادة و أغزرها ، فلأجل ذلك كثر الاستشهاد بالآيات تبعا لكثرة المادة ، حتى يكون هناك توازن بين الموضوع و بين سوق شواهده .

<sup>1</sup>- يراجع الاستشهاد والاحتجاج باللغة : 95-96 .

<sup>2</sup>- يراجع المرجع نفسه : 103 .

## القراءات المتواترة :

- مما هو معلوم - ولا شك - أن بين القراءات القرآنية السبع أو العشر اختلافاً - ولو كان طفيفاً - في الأحكام الإعرابية ، فكثيراً ما تكون شواهد على مسائل نحوية مختلفة ، فإن لم تكن هذه المسألة في قراءة ما فهي في قراءة أخرى .
- و مما استدلل به ابن هشام في ذلك :
- أن حمزة يميل الألف من ( آتيك ) في سورة النمل من الآية السابعة والعشرين .<sup>1</sup>
  - قوله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ... ﴾<sup>2</sup> فيمن فتح بـاء ( يسبح )<sup>3</sup> ، أي بالبناء للمجهول .
  - قوله تعالى : ﴿ ... إني وضعتها أنثى - و الله أعلم بما وضعت - و ليس الذكر كالانثى ، و إني سميتها مريم ﴾<sup>4</sup> ، قال : " فيمن قرأ بسكون تاء ( وضعت ) " <sup>5</sup> .
  - قوله تعالى : ﴿ ... لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق و أكن من الصالحين ﴾<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - يراجع التيسير في القراءات السبع : 48 ، و النشر في القراءات العشر : 60/2 ، و شرح شعلة على الشاطبية : 121 ، و سراج القارئ : 70 ، و المذهب في القراءات العشر : 104/2 ، و يراجع المغني : 368 .

<sup>2</sup> - النور من الآية 36 .

<sup>3</sup> - قراءة ابن عامر و أبي بكر ، يراجع التيسير : 132 ، و النشر : 332/2 ، و سراج القارئ : 161 ، و القراءات و أثرها في التفسير - الأحكام : 841/2 - 842 ، و يراجع المغني : 370 .

<sup>4</sup> - آل عمران من الآية 36 .

<sup>5</sup> - قراءة عاصم و غير ابن عامر و يعقوب و أبي بكر ، يراجع التيسير : 73 ، و النشر : 2 / 239 ، و المذهب : 119/1 ، و المغني : 379 ، و قرأ أبو رجاء و إبراهيم النخعي : ( بما وضعت ) بفتح الضاد و سكون العين و تاء الفاعل ، يراجع القراءات و أثرها : 240/1 .

<sup>6</sup> - المنافقون من الآية 10 .

بجزم ( أكن )<sup>2</sup>، فقبل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ، و جزم ( أصدق ) و يسمى العطف على المعنى .

- قوله تعالى : ﴿ فهب لي من لدنك و ليا يرثني ... ﴾<sup>3</sup> ، أي وليا وارثا ، و ذلك فيمن رفع ( يرث ) ، و أما من جزمه فهو جواب للدعاء<sup>4</sup> .

- قوله تعالى : ﴿ ... فأرسله معي رداء يصدقني ﴾<sup>5</sup> قرئ برفع ( يصدق ) و جزمه<sup>6</sup> .

### القراءات الشاذة

قبل النحاة الاحتجاج بالقراءات الشاذة في المسائل اللغوية والنحوية<sup>7</sup> ، ومنهم ابن هشام الذي كان يحتج بها في مسائل من موضوع الجملة ، فمن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ فشربوا منه إلا قليلاً منهم ﴾<sup>8</sup> برفع كلمة ( قليلاً ) على أنها مبتدأ خبرها محذوف ، وهي قراءة أبيّ ، وابن مسعود ، والأعمش<sup>9</sup> .

<sup>1</sup>- يراجع النشر : 188/2 ، و سراج القارئ : 182 ، و المهذب : 289/2 ، و المغني : 406 .

<sup>2</sup>- مريم من الايتين 5-6 .

<sup>3</sup>- قراءة ابي عمرو ، و الكسائي ، يراجع التيسير : 120 ، و قراءة الكسائي : 92 ، و النشر : 317/2 ، و المغني : 407 .

<sup>4</sup>- القصص من الآية 34 .

<sup>5</sup>- قراءة الرفع لعاصم و حمزة ، و قراءة غيرهما بالجزم ، يراجع التيسير : 139 ، و النشر 341/2 ، و المغني : 407 .

<sup>6</sup>- يراجع فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : 420/1 .

<sup>7</sup>- البقرة من الآية 247 .

<sup>8</sup>- يراجع القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : 35 ، والكشاف : 381/1 ، والتبيان في إعراب القرءان : 199/1 ، و المغني : 409 .



- قوله تعالى: ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم ... ﴾<sup>1</sup> ينصب الاسم الموصول (أيهم) على أنه مفعول به منصوب، وهي قراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف<sup>2</sup>، وقد ذكرها في الجملة الواقعة صلة للموصول.
- قوله تعالى: ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدثا ... ﴾<sup>3</sup> ينصب كلمة (محدثا) على أنها حال منصوبة من الاسم المجرور (ذكر) ، وهي قراءة زيد بن علي<sup>4</sup>، وتكلم عليها في الجملة الحالية.
- قوله تعالى: ﴿ قال فالحق-والحق أقول-لأملأن جهنم... ﴾<sup>5</sup> فقرئت الآية برفع كلمتي ( الحق) معا ، على أن الأول مبتدأ خبره محذوف ، والثاني مبتدأ خبره جملة (أقول) المقدره بـ (أقوله) بالضمير العائد على المبتدأ (الحق) الثاني ، كما قرئت بجر كلمتي (الحق) معا، على أن الأول مقسم به مجرور بحرف جر محذوف، والثاني توكيد على حكاية لفظ المقسم به ( الحق) الأول ، كما قرئت بجر (الحق) الأول ، ونصب الثاني ، على أن الأول مقسم به مجرور بحرف جر محذوف .

<sup>1</sup> -مريم من الآية 69.

<sup>2</sup> -يراجع القراءات الشاذة: 111، والكشاف: 520/2، والتبيان: 878/2، والمغني: 393.

<sup>3</sup> -الأنبياء من الآية 02 .

<sup>4</sup> - يراجع القراءات الشاذة: 358، وفيه قراءة بالرفع لابن أبي عبة، يراجع الكشاف: 562/2، والتبيان: 911/2 ، والمغني

: 394 .

<sup>5</sup> - ص من الآية 83.

والثاني مفعول به منصوب بالفعل (أقول)<sup>1</sup>، وتحدث عن ذلك في جملة الاعتراض بين القسم وجوابه.

- قوله تعالى: ﴿ فِدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر ﴾<sup>2</sup> بكسر همزة (إني)؛ لأنها في أول جملة مفسرة للفعل (دعا)، وهي قراءة عيسى النقي، وابن أبي إسحاق<sup>3</sup>، وذكر ذلك في الجملة الواقعة مفعولاً به.

- قوله جل شأنه: ﴿ ... حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ ... ﴾<sup>4</sup> بجعل (حَصِرَةٌ) اسماً، وهو حال منصوبة، وهي قراءة الحسن<sup>5</sup> وذكر ذلك فيما يحتمل الانشائية والخبرية من الجمل في قسم الجمل بعد المعارف والنكرات .

- قوله جل شأنه: ﴿ ... بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ جَاءَكُمْ ... ﴾<sup>6</sup> بغير ( أو ) قبل (جاءوكم)، وهي قراءة أبي<sup>7</sup> وذكرها في الموضع نفسه الذي ذكر فيه (حصرة صدورهم)، إلا أن ابن هشام في كل ذلك لا ينسب هذه القراءات إلى أصحابها؛ فلا يذكر أسماءهم، بل يسند الفعل لما لم يسم فاعله ك: قرئ، أو على قراءة كذا، ونحو هذا، إلا قراءة الحسن فإنه سمي صاحبها .

<sup>1</sup>- لم نقف إلا على قراءة الرفع فيهما وهي للأعمش، يراجع إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر: 373، وتفسير غرائب القرآن في تفسير الطبري: 118/23، والكشاف: 384/3، والتبيان: 1107/2، والمغني: 376-377.

<sup>2</sup>- القمر الآية 10.

<sup>3</sup>- يراجع القراءات الشاذة: 84، والكشاف: 37/4، والتبيان: 1193/2، والمغني: 393.

<sup>4</sup>- النساء من الآية 89.

<sup>5</sup>- يراجع القراءات الشاذة: 91، 170، 491، وإيضاح الرموز: 204، والمغني: 412.

<sup>6</sup>- النساء من الآية 89.

<sup>7</sup>- يراجع الكشاف: 552/1، والمغني: 412.

تفسيره لبعض الآيات:

انطلاقاً من أن معرفة المعنى ضرورية في الإعراب ، فإذا لم يفهم المعنى فهما جيداً فإن ذلك يؤدي إلى عسر الإعراب ، ولا يهتدى إليه إلا بصعوبة ، لذلك كان ابن هشام يتعرض لتفسير بعض الآيات ، فمن ذلك:

ما أورده في قوله تعالى: ﴿ نساءكم حرث لكم ﴾<sup>1</sup> من أن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل ، لا محض الشهوة<sup>2</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما قاله في الجملة الاعتراضية في قوله تعالى: ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾<sup>3</sup>، من أن المعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها<sup>4</sup>.  
ومنه أيضاً قوله في آية ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل ءادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾<sup>5</sup>

من أن (خلقته) وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسداً من طين ثم كون بل باعتبار المعنى ، أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين<sup>6</sup>.

ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿ يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبيس العشير ﴾<sup>7</sup> من أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل (من) مبتدأ

<sup>1</sup>- البقرة من الآية 221.

<sup>2</sup>-يراجع تفسير الطبري: 228/2-229 ، وتفسير القرآن العظيم: 458/1 وما بعدها، والجامع للأحكام: 74/3-75.

<sup>3</sup>-آل عمران من الآية 36.

<sup>4</sup>-يراجع تفسير الطبري: 159/3-160 ، وتفسير القرآن العظيم: 31/2، والجامع للأحكام: 1106/4 .

<sup>5</sup>-آل عمران الآية 59.

<sup>6</sup>-يراجع تفسير الطبري: 208/207/3، وتفسير القرآن العظيم: 29/2، والجامع للأحكام: 79/4-80.

<sup>7</sup>-الحج الآية 13.

حذف خبره ،أي إلهه ،وأن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول :  
الوثن إلهه، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكافر<sup>1</sup>.

### ذكره لبعض أحكام التلاوة:

- بعض أحكام التجويد : وذكر من أحكام التجويد حكم مسألة الوقف والابتداء في قوله : "... والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب"، وقوله : " وزعم أبو حاتم\* أن من ذلك ( تثير الأرض ) فقال : الوقف على ( ذلول ) جيد ، ثم يبتدئ ( تثير الارض ) على الاستئناف<sup>2</sup>، وأما السيوطي فيعتب أن ( تثير الأرض) صفة لـ (ذلول)<sup>3</sup>، فلا ينبغي الوقف عندها حتى لا تفصل الصفة عن الموصوف.

### الحفظ:

من ذلك ما وجده من سهو الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لآية ﴿ بطانة من دونكم ﴾<sup>4</sup> حيث اعتبرها (من دونكم بطانة) فقال ابن هشام : "وليست التلاوة كما ذكر"<sup>5</sup> وكذلك ما استدركه على أبي حيان في "البحر المحيط" في تفسيره لآية ﴿ وتقطعوا أمرهم بينهم ﴾<sup>6</sup>، حيث زاد إليها كلمة (زبرا) والصواب أن (زبرا) في آية المؤمنون في قوله تعالى ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا ﴾<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>-يراجع تفسير الطبري:94/17-95، وتفسير القرآن العظيم:4/620، والجامع للأحكام:12/16-17.

\*- هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني(255هـ) أو (254هـ) أو (248هـ) إمام في اللغة وعلوم القرآن والشعر، له إعراب القرآن ولحن العامة والمقصود والممدود، يراجع البغية:1/606.

<sup>2</sup>-يراجع المغني:371، والواضح في شرح المقدمة الجزرية:80، وشرح الجزرية:108.

<sup>3</sup>- يراجع الإتيان في علوم القرآن:1/84.

<sup>4</sup>- المغني:372.

<sup>5</sup>-الأنبياء من الآية93.

<sup>6</sup>-الأنبياء من الآية93.

<sup>7</sup>-المغني:372.

وقد انجر على سهو أبي حيان سهو رجلين أيضا، وهما: السفاقي إبراهيم بن محمد (ت 742 هـ)، والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت 756 هـ)<sup>1</sup>، ففهم أن تنبيهه ابن هشام على سهو بعض العلماء قد يكون ذا أثر وفائدة، وهو تحذير طلبة العلم من مخاطر ذلك عليهم.

### استشهاده بالأحاديث النبوية :

يبدو أن ابن هشام لم يحتج بالأحاديث النبوية في موضوع الجملة إلا شيئا يسيرا، على الرغم من أنه من بين النحاة الذين يحتجون بالحديث النبوي في المسائل النحوية<sup>2</sup>، ولكن قلة احتجاجه بها في هذا الموضوع لا يدل على رفضه لذلك مطلقا.

و قد وجدنا أنه احتج ببعض أحاديث، منها :

- قوله صلى الله عليه و سلم في دعاء النوم : " باسمك ربي و وضعت جنبي " <sup>3</sup> .
- قوله عليه الصلاة و السلام : " نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث " <sup>4</sup> ، و ذلك في أثناء كلامه عن الجملة الاعتراضية بين المبتدأ و خبره .
- قوله صلى الله عليه و سلم : " ... لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت " <sup>5</sup> في معرض حديثه عن الاعتراض بأكثر من جملتين .

<sup>1</sup>- يراجع المصدر السابق، والصفحة نفسها، وحاشية الأمير (دار الفكر)، 48/2، وحاشية الدسوقي، (دار الكتب العلمية) 404/2 .

<sup>2</sup> - يراجع فيض نشر الانشراح : 446/1، و الاستشهاد و الاحتجاج باللغة، 111 .

<sup>3</sup> - صحيح مسلم بشرح النووي : 17/32، من كتاب الأذكار، باب ما يقول عند النوم، برقم : 2714 .

<sup>4</sup> - يراجع مسند الإمام احمد : 306/1، برقم : 172، و 416/1، برقم : 333، و 14/3، برقم : 1319 .

<sup>5</sup> - صحيح البخاري : 205/1، من كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، برقم : 04، و 143/8، من كتاب الاعتصام بالكتاب و السنة، باب ما يكره من كثرة السؤال، برقم : 22، و الجامع الصحيح للإمام مسلم :

95/2، من كتاب الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، برقم : 510، و مختصر صحيح مسلم : 85 .

- معنى قوله صلى الله عليه و سلم أيضا : " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " <sup>1</sup> ، و ذلك حين تكلم عن الجملة التفسيرية ، في المثال السابع من أمثلتها :
- قوله صلى الله عليه و سلم : " أقرب ما يكون العبد من ربه و هو ساجد " <sup>2</sup> ، و أورده في الجملة الواقعة حالا .

و بهذا يعلن ابن هشام انتماءه للجماعة الذين يؤيدون الاستشهاد بالأحاديث الشريفة في مسائل النحو العربي ، و من بينهم ابن مالك الأندلسي ، و الجوهري ، و ابن فارس ، و ابن خروف\* ، و ابن جنبي ، قال الإمام اللغوي أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ( ت 1170 هـ ) : " و هو الذي ينبغي التعويل عليه ، و المصير إليه ، إذ المتكلم به صلى الله عليه و سلم افصح الخلق على الإطلاق ، و أبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم و الاستغراق " <sup>3</sup> .

#### ذكره لبعض مصطلحات علم الحديث :

من ذلك قوله في التتبيه الخامس من تنبيهات الجملة الواقعة مفعولا به : " قد يوصل بالمحكية غير محكي ، و هو الذي يسميه المحدثون **مدرجا** " <sup>4</sup> ، و يعني بذلك الحديث المدرج <sup>5</sup> .

<sup>1</sup>-صحيح البخاري: 16/7 ، كتاب الدعوات،باب ما يقول إذا علا عقبه،والحديث برقم:76.

<sup>2</sup>-- الجامع الصحيح للإمام مسلم : 49/2 ، من كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع و السجود ، برقم :261.

\*-هو علي بن محمد(609هـ) من نحاة الأندلس، له شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل، ولم يتزوج قط ، يراجع البغية:203/2، والمدارس النحوية:301.

<sup>3</sup>- فيض نشر الانشراح : 446/1.

<sup>4</sup>-المغني:399.

<sup>5</sup>- يراجع شرح البيقونية في مصطلح الحديث : 124 ، و حاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 92/2 .

## استشهاده بالأمثال العربية:

كما أن الأمثال العربية كان لها حظ - وإن كان ضئيلاً جداً - في احتجاج ابن هشام في موضوع الجملة، ولا يتجاوز عددها الثلاثة، وهي على التوالي:

- قولهم: "مكره أخاك لا بطل"<sup>1</sup>، بنصب نائب الفاعل (أخوك)، ويروى برفعه، واستشهد به على لغة القصر في الأسماء الخمسة في الجملة المعترضة بين المضاف والمضاف إليه.

- قولهم: "(زعموا) مطية الكذب"<sup>2</sup>، واستدل به على أن الجمل التي يراد لفظها يحكم لها بحكم المفردات، في المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة.

- قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"<sup>3</sup>، ويروى: لا أن تراه، وقد أورده ابن هشام في آخر كلامه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، أثناء تعرضه للجملة المسند إليها.

وهذا إنما يدل على أن أمثال العرب من المدونات التي يجب اعتمادها في الاستشهاد والاستدلال بها هي كذلك ولا يقتصر على نصوص الوحي والشعر.

<sup>1</sup>-يراجع أمثال العرب:112، وكتاب مجمع الأمثال-مختارات-:152، والمغني:378.

<sup>2</sup>-يراجع همع الهوامع:06/1، ولسان العرب:12/267، والمغني:387,410.

<sup>3</sup>-يراجع أمثال العرب:55، وإعراب الحديث النبوي:263، والمغني:410، وكتاب سيبويه:4/44 برواية: لأن تراه، والمزهر في علوم اللغة:1/495.

## استشهاده بالأبيات الشعرية :

ما من شك أن الشعر ديوان العرب ، و قد عني باهتمام كبير من النحاة القدامى ؛ حيث إنهم وجدوا فيه المصدر الهام و الحافل بالكثير من الشواهد على مسائل النحو العربي ، و قد تصدر الشعر الذروة العالية في الاستشهاد به بعد القرآن الكريم ، حتى إن عبد القاهر الجرجاني في كتابه العظيم " دلائل الإعجاز " حمل حملة شديدة على من ذمه ، و زهد بالاشتغال به <sup>1</sup> .

فلم يقل احتجاج ابن هشام بالشعر عن احتجاجه بالقرآن ، و قد رصدنا له ما لا يقل عن تسعين بيتا استشهاد بها في الموضوع الذي نحن بصدده ، و كلها لشعراء جاهليين و مخضرمين ، و من الطبقة الثالثة الذين اتفق على الاحتجاج بشعرهم ، أمثال : امرئ القيس و عنتره ، و زهير ، و الزبير ابن العوام رضي الله عنه ، و الفرزدق و جرير و النابغة ، إلا بيتا واحدا لابن دريد\* صاحب " الجمهرة " ذكره شاهدا لإضافة " حيث " ، و هو :

ثُمَّتَ رَاحَ فِي الْمَلْبِينِ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى الْمَأْمِينِ وَ مَنِ <sup>2</sup>

و ابن دريد من المتأخرين ، و لذلك لم يذكر هذا البيت السيوطي في شرح شواهد المغني .

و من الأبيات الشعرية ما لم يذكر ابن هشام قائلها ، أو لم يسمه ، أو لم يعرف ، و قد أورد بيتا لأبي نواس ، و هو :

<sup>1</sup> - يراجع دلائل الإعجاز : 32 .

\* - هو أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ) إمام في اللغة والأدب، له الاشتقاق والجمهرة والملاحن وديوان الشعر، يراجع المغني: 402.

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه : 402 .



كأن كبرى و صغرى من ففاقعها      حصباء درّ على أرض من الذهب  
 لكنه نقل تلحين أبي نواس فيه ، فعلم انه ليس للاحتجاج ؛ لتأخر قائله ، ولم يورده  
 السيوطي في شرح شواهد المغني <sup>1</sup> .  
 و في أثناء استشهادها بها نجده يعرب ألفاظا منها ، لاسيما ما يتعلق بأحكام الجملة  
 التي يتحدث عنها ، و أحيانا يشرح بعض ألفاظها و يبين ما غمض من معنى فيها ،  
 و أحيانا أخرى ينبه على روايات لهذا البيت أو ذاك ، و يجعل هذه الرواية دليلا على  
 القضية النحوية التي يذكرها ، و لنكتف بمثالين أو ثلاثة ، فمن ذلك :  
 قوله في المثال الأول من الجملة الاعتراضية : " أحدها بين الفعل و مرفوعه كقوله :  
 شجاك - أظن - ربع الظاعينا      و لم تعبأ بعذل العاذلينا <sup>2</sup>  
 و يروى بنصب ( ربع ) ، على أنه مفعول أول ، و ( شجاك ) مفعوله الثاني ،  
 و فيه ضمير مستتر راجع إليه " <sup>3</sup> .  
 و في الموضوع نفسه يقول : " و زعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة ،  
 و ذلك لأنه قال في قول الشاعر :  
 أراني - ولا كفران لله آية      لنفسي - قد طالبت غير منيل <sup>4</sup> :  
 " إن ( آية ) و هي مصدر " أويت له " إذا رحمته ورفقت به <sup>5</sup> .  
 و من ذلك أيضا ما قاله في الجملة الواقعة مفعولا به حين أنشد هذا البيت :  
 قالت له - وهو بعيش ضنك -      لا تكثري لومي وخلي عنك <sup>6</sup> :

<sup>1</sup> - يراجع المصدر السابق : 368 .

<sup>2</sup> - شرح شواهد المغني : 806/2 ، برقم : 610 ، و تلخيص الشواهد ، و تلخيص الفوائد : 446 .

<sup>3</sup> - المغني : 373 .

<sup>4</sup> - شرح شواهد المغني : 820/2 ، برقم : 631 ، و هو لابن الدمينة .

<sup>5</sup> - المغني : 330 .

<sup>6</sup> - شرح شواهد المغني : 834/2 ، برقم : 653 ، و هو لمجهول .

" التقدير قالت له : أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي".<sup>1</sup>  
 و كان في أغلب الأحيان لا ينسب الأبيات الشعرية إلى قائلها كما سبق ، فلا  
 يسميهم إلا قليلا ممن ذكر أسماءهم ، و هم :

ابن هرمة ، و رؤبة بن العجاج و كثير و زهير بن ابي سلمى و المتنبى و الفرزدق  
 و كعب الأحبار رضي الله عنه و عنتره بن شداد و أبو ذؤيب الهذلي .

كما أنه كان حين يستشهد ببعض الأبيات يضمنها نصائح لطالب العلم ، و من ذلك :

و اعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرا<sup>2</sup>

و فيه حث على الحرص على طلب العلم .

و قوله :

أُطْلِبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ فآفة الطالب أن يضجرا<sup>3</sup>

و فيه دعوة إلى الصبر على نيل المطالب ، و من أشرفها العلم .

و قوله :

ليت - و هل ينفع شيئا " لَيْتُ " - ليت شبابا بوع فاشترت<sup>4</sup>

و فيه إظهار لقيمة فترة الشباب من العمر و الدعوة إلى اغتنامها ، و التحسيس بقيمتها .

إلى غير ذلك من الأبيات التي كان يضمنها نصائحه للقارئ الكريم .

<sup>1</sup> - المغني : 398 .

<sup>2</sup> - شرح شواهد المغني : 828/2 ، برقم : 636 ، و هو لمجهول .

<sup>3</sup> - المغني : 382 .

<sup>4</sup> - شرح شواهد المغني : 819/2 ، برقم : 626 ، و تخلص الشواهد : 495 .

## ذكره لبعض المسائل العروضية :

و في هذا المجال الشعري لم يغفل ابن هشام حتى عن الحديث عن بعض مسائل علم العروض مما يدل على أن له معرفة بهذا الشأن ، و نلاحظ ذلك في معرض حديثه عن الجملة الكبرى و الصغرى حيث قال : " و كذلك قول العروضيين : فاصلة صغرى ، و فاصلة كبرى " <sup>1</sup> ، و معنى الفاصلة في العروض أن يتوالى ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن في الفاصلة الصغرى ، و يتوالى أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن في الفاصلة الكبرى <sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> - المغني : 368 .

<sup>2</sup> - يراجع المتوسط الكافي في العروض و القوافي : 21 ، و العروض الواضح : 16 .

## سابعاً: ابن هشام مع العلماء في موضوع الجملة

كان ابن هشام يعرض لآراء طائفة من النحاة في موضوع الجملة؛ حتى يكون أكثر ثراءً وتوثيقاً، وما زال العلماء ينقل بعضهم عن بعض، ويستند كل منهم على الآخر في الاستدلال والتوثيق في كل العلوم المختلفة، وهذا دأبهم جيلاً بعد جيل، ولا نجد من بينهم من يخلو كلامه أو مصنفه من ذكر عالم أو شيخ يرجع إليه في الاحتجاج، كما يحدث أن يقع بينهم الاتفاق والاختلاف، وإن كان يصل ببعضهم إلى أن يتحامل على بعض كما حدث لابن هشام مع ابن حيان.

### احتجاجه بأقوالهم وآرائهم:

فكثيراً ما يعتمد ابن هشام أقوال بعض العلماء ويتخذها دليلاً على ما ذهب إليه، كأن يقول - مثلاً -: "قال الزمخشري\* كذا وكذا..."، أو يقول: "لان المبرد يرى كذا..."، و "سيبويه يرى"، أو: "عند الأخفش كذا"، أو: "كذا على ما ذكر ابن مالك"، وأحياناً يذكر قول الجمهور، أو قول البصريين، أو قول الكوفيين، أو قول البغداديين، أو قول المغاربة، وربما يعتبر الحق مع أحد العلماء غير المشهورين، كما فعل مع "الأبدي"<sup>1</sup>، أو يستحسن رأياً لعالم مغمور كـ "الحوفي"<sup>2</sup> مثلاً.

\* - الزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد المعتزلي المذهب (497-538 هـ) متفنن في كل علم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة، من أشهر تصانيفه الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، يراجع البغية: 280-279/2.

<sup>1</sup> - يراجع المغني: 376.

<sup>2</sup> - يراجع المصدر نفسه: 378.

معارضته لهم:

وأحيانا يناقشهم ،ويورد من أقوالهم ما لا يراه صوابا،كقوله مثلا : "زعم فلان"،ثم يعقب بقوله: "وليس بشيء"، أو بقوله : "والصواب خلاف ذلك"، كما كان يبين شيئا من أوهامهم واضطراباتهم ،كقوله مثلا: "وحصل للإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية سهو"<sup>1</sup>، أو يقول: "وتوهم أبو حيان كذا" ، أو يقول : "وقع لمكي\* و أبي البقاء وهم في جملة الجواب"، أو يقول : "واضطرب في ذلك كلام الزمخشري"، أو : "وخلط مكي...". إلى آخره...، وكان كثيرا ما يستعمل كلمة (زعم) علامة على رد القول ورفضه ،ومن نماذج ذلك قوله - مثلا-: "وزعم الأخفش كذا... والصواب خلاف قوله"، أو يقول : "وزعم المهدي...، ثم يرده قائلا : وليس بشيء"، أو: "وزعم سيبويه... ثم يعقب بالقول :ورد عليه"، ومن ذلك أيضا قوله : "فزعم أنها بحسب ما تفسره... ثم يعلن رفضه : "ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة"<sup>2</sup>.

ثم لا يعني هذا أنه يشترط في رده لقول ما أن يكون هكذا القول مصدرا للكلمة (زعم) ،بل نجده يرد أقوالا وليس في أولها هذه الكلمة ، ودليل ذلك قوله -مثلا -:"أما قول ابن عصفور : إن ثنية الضمير في الآية شاذة فباطل"<sup>3</sup>، وكقوله :

<sup>1</sup>- يراجع التفسير الكبير للرازي :173/8.

\* - مكي هو ابن ابي طالب حموش بن محمد (355-437 هـ) عالم بالتفسير والقراءات و اللغة ، من مؤلفاته : مشكل إعراب القرآن و الموجز في القرآن و الوقف على كلاً ، يراجع البغية :298/2.

<sup>2</sup>-المغني:387.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه:376.

"وأما قول ابن عطية\* :ليس فيها إلا اعتراض واحد ،وهو (لو تعلمون) ؛لأن (وإنه لقسم ... عظيم) تؤكد لا اعتراض فمردود<sup>1</sup> ،إلى غير ذلك ممل يطول المقام بذكره.

### رفضه لاستشهاداتهم على بعض المسائل:

وقد يحدث أن يرد ابن هشام بتأويل أو اعتراض استشهادا ما لأحد من العلماء ،ثم لا يعني هذا أنه لا يتوافق مع صاحب هذا الاستشهاد، بل إنما يرد الآية أو البيت من الشعر ، أو يؤوله تأويلا لطيفا كما يقول ؛لما يرى فيهما من عدم صلاحيتهما للاستشهاد في هذه المسألة أو تلك،وإنما يصلح بغيرهما ،فلننظر إليه وهو يجيب عما استدل به ابن مالك\* على جواز الاعتراض بأكثر من جملة بقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر - إن كنتم لا تعلمون - بالبينت و الزبر﴾<sup>2</sup>، والشاهد في الآية الاعتراض بجملة (فاسألوا) وجملة (إن كنتم لا تعلمون) بين جملة (يوحي إليهم)، وبين شبه الجملة (بالبينات) على ما رأى ابن مالك، وكذلك بقول زهير بن أبي سلمى<sup>3</sup> :

لعمري - والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي -

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي

والشاهد في البيتين الاعتراض بجملة (والخطوب مغيرات)، وجملة (وفي طول المعاشرة التقالي) بين (لعمري) وبين (لقد باليت)، أي بين القسم وجوابه ،على رأي ابن مالك كما ذكرنا .

\*- هو عبد الحق الغرناطي (481-542هـ) فقيه عالم بالأحكام والحديث ، يراجع البغية: 2/73.

<sup>1</sup>-المغني: 377

\*\* - هو أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجبالي الشافعي النحوي المشهور نزيل دمشق ولد سنة 600 هـ - بجان في الأندلس ،إمام في النحو والقراءات واللغة بلا مدافع ، تصانيفه لا تعد ولا تحصى ،توفي سنة 661هـ .

<sup>2</sup>- النحل من الآية 43-44.

<sup>3</sup>- ديوانه : 57 ، وشرح شواهد المغني : 2/821 ، برقم : 632.

وابن مالك حين استدل بذلك كان يرد على أبي علي الفارسي منعه الاعتراض بأكثر من جملة، لكن ابن هشام أجاب عن هذا الاستدلال بقوله: "وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة"<sup>1</sup>، ومعنى قول ابن هشام أن الجملتين المعترض بهما في الآية السابقة الذكر وهما (فاسألوا) و (إن كنتم) هاتان الجملتان تعتبران جملة واحدة؛ لأن الأمر (فاسألوا) دليل جواب الشرط (إن كنتم) عند أكثر العلماء، أو أن الأمر هو نفسه جواب الشرط عند البعض، وعليه فليس هناك جملتان بناء على أن جملة الأمر هي دليل جواب الشرط؛ لأنهما حينئذ كالجملة الواحدة، فاستشهاد ابن مالك - في نظر ابن هشام - بهذه الآية على جواز الاعتراض بأكثر من جملة استشهاد طرقها الاحتمال، وأما البيتان فلم يعترض على استدلال ابن مالك بهما، ولعله رآهما صالحين للاستشهاد بهما على الجواز، وهو ما يذهب إليه ابن هشام، ودليل ذلك أنه جعله مسألة متن مسائل الجملة الاعتراضية بقوله: "وقد يعترض بأكثر من جملتين"<sup>2</sup>.

وكذلك رد زعم ابن عصفور\* أن السماع قد ورد بأن الموصول قد يوصل بجملة القسم وجوابها، وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَلِمًا لِيُوفِيَنَّهُمْ... ﴾<sup>3</sup>، ردها هذا الاستدلال على ابن عصفور بقوله: "وليس بشيء"، ثم راح يعلل رده هذا إلى أن قال: "وكان الجيد أن يستدل [أي ابن عصفور] بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لِمَنْ لِيُطِئُنَّ ﴾<sup>4</sup>، وفي قول ابن هشام هذا دليل على ما ذكرنا من أنه حين يرفض استدلالاً ما بآية أو بيت من الشعر لأحد من العلماء لا

<sup>1</sup>-المغني: 380-381.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه: 379.

\*- هو أبو الحسن علي بن مؤمن (597-663هـ) من نحاة الأندلس، له الممتع في التصريف والمقرب وشرح الجمل وغيرها، يراجع البغية: 210/2.

<sup>3</sup>- هود من الآية 111.

<sup>4</sup>- النساء من الآية 72.

يعني أنه لا يوافق، وإنما غاية ما في الأمر أن الاستدلال على تلك المسألة ينبغي أن يكون صالحاً غير محتمل، ولا يرد أي احتمال.

### ذِكْرُهُ لِمَا أَهْمَلُوهُ:

كما أنه يتوصل إلى شئ لم يتوصل إليه غيره ممن سبقه من العلماء، ونموذج ذلك في تعريفه للجملة التفسيرية، وهي الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حيث قال: "وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"<sup>1</sup>، ثم قال في موضوع آخر بعدما أنهى أمثلتها الثمانية: "وقولي في الضابط "الفضلة" احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: (زيد اضربه)، فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه"<sup>2</sup>، فهو يذكر أن تقييد الجملة المفسرة بالفضلة أمر لا بد منه؛ لأن هناك جملاً مفسرة ولكن لها محل من الإعراب، كالجملة التي تفسر ضمير الشأن -مثلاً- كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>3</sup>، فجملة (لا يفلح الظالمون) مفسرة لضمير الشأن الموجود في (إنه)، ولكن لها محل من الإعراب؛ لأنها في محل رفع خبر (إن)، وجملة الاشتغال المفسرة للجملة التي قبل الاسم المشتغل عنه في مثل: (زيدا ضربته)، فجملة (ضربته) مفسرة لجملة محذوفة قبل الاسم المشتغل عنه وهو (زيدا) والتقدير: ضربت زيذا ضربته، وقد يكون لهذه الجملة المفسرة محل من الإعراب، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>4</sup>،

<sup>1</sup> - المغني: 384.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه: 387.

<sup>3</sup> - يوسف من الآية 23.

<sup>4</sup> - القمر الآية 49.



فجملته ( خلقناه) مفسرة لجملته محذوفة قبل (كل شئ) وهي في محل رفع خبر (إننا) والتقدير: إننا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر، والله أعلم، لكن هذا على رأي الشلوبين\* القائل بأن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره، فإن كان لما تفسره محل من الإعراب كان لها محل، وإلا فلا<sup>1</sup>.

وتوصل ابن هشام إلى شئ أهمله النحاة من قبله يدل على دقة نظره في المسائل النحوية، وقدرته على الاستنباط والتتظير.

### عدددهم :

هذا وقد قارب عدد الذين ذكرهم من أولئك النحاة ما يزيد على الثلاثين، متفاوتة درجات ذكرهم في موضوع الجملة، فنجد أكثرهم ذكرا الزمخشري؛ إذ ذكره خمس عشرة مرة، ثم يليه سيبويه، فابن مالك الأندلسي، والأخفش الأوسط\*، ثم أبو البقاء،\*\* وأبو علي الفارسي\*\*\*، وابن عصفور، وغيرهم.

\* - الشلوبين هو عمر بن محمد (562 - 645 هـ) إمام في اللغة والنحو في الأندلس، ولقبه بفتح الشين المثلثة و اللام وسكون الواو و كسر الباء الموحدة، وقد يقال : الشلوبيني بياء النسبة، ومعناه الأبيض الأشقر بلغة الأندلس، له تعليق على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية و التوطئة في النحو، يراجع البغية: 224/2-225، والمدارس النحوية: 145.

<sup>1</sup> - المغني: 387، ويراجع حاشية الأمير (المطبعة الأزهرية): 56/2، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 76/2.

\* - الأخفش الأوسط هو سعيد بن مسعدة (255-830 هـ) عالم باللغة والنحو والأدب، أخذ عن سيبويه، له معاني القرآن وشرح أبيات المعاني، يراجع البغية: 590/1، والمدارس النحوية: 94.

\*\* - هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616 هـ) عالم باللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، له إعراب القرآن وشرح للمع وشرح ديوان المتنبّي، يراجع البغية: 38/2، والمدارس النحوية: 279.

\*\*\* - أبو علي الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (288-377 هـ) إمام في العربية في عصره، له الإيضاح والتذكرة في النحو والحجة في القراءات، يراجع البغية: 496/1، والمدارس النحوية: 255.

وهو في كل ذلك لا يذكر من أين أخذ أقوالهم وآراءهم، بمعنى أنه لا يسمي مصنفاتهم التي أوردوا فيها ما استدل به هو، وربما نوع تسمياتهم؛ فالزمخشري-مثلا- يذكره مرة بلقبه، ومرة بصاحب المفصل، والأخفش يذكره أحيانا بكنيته "أبي الحسن"، وكذلك المبرد يكتبه مرات بأبي العباس، وهكذا.

وما يلاحظ في إكثاره من الاحتجاج بأقوال الزمخشري من تفسيره "الكشاف" أنه ذو عناية بنصوص القرآن الكريم، وأن استشهاده بها يفوق استشهاده بالشعر، وكذلك شأنه مع أبي البقاء صاحب "التبيان في إعراب القرآن".

تحامله على أبي حيان الأندلسي:

يحدث أن تقع خصومات بين العلماء في مسائل علمية، فلا يتوافقوا فيها على رأي، فيصل بهم الأمر إلى كيل التهم فيما بينهم، وتتبع العثرات وإن قلت، وما يتبع ذلك من حظ النفوس، إلا أن ذلك التخاصم بينهم قد يعود بالفائدة على طلبة العلم؛ فيستفيدون من ردود العلماء بعضهم على بعض، وهي من مصائب قوم عند قوم فوائد، وهما هو ابن هشام يعطينا نموذجا من ذلك في تحامله على أبي حيان\* الذي تلمذ له وسمع منه<sup>1</sup>، فمن ذلك:

\* هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي (745هـ) نحوي لغوي مفسر مقرئ ومحدث ومؤرخ وأديب، له البحر المحيط والتذليل والتكميل وارتشاف الضرب، يراجع البيهقي: 2/280.

<sup>1</sup> - يراجع ابن هشام: 46.

- قوله عنه في آخر تنبيهه في الجملة الاعتراضية: "...ويورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما"<sup>1</sup>، حيث اتهمه بأنه يجهل علم البيان.
- قوله عنه أيضا في بداية الحديث عن جملة جواب القسم: "وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة"<sup>2</sup>، حيث ظن أبو حيان أن ابن عطية \* يعتبر "الواو" حرف قسم في آية: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾<sup>3</sup>.
- وإلى هنا ننهي هذا الفصل ، بعدما تعرضنا لأهم القضايا المنهجية التي ميزت دراسة ابن هشام لموضوع الجملة ، وأحكامها .

---

<sup>1</sup> - المغني: 384.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه: 388.

\* - هو ابن عطية عبد الحق الغرناطي (481-542هـ) فقيه عالم بالأحكام والحديث، يراجع البغية: 73/2.

<sup>3</sup> - مريم من الآية 71 .

## الفصل الثاني

### تركيب الجملة

#### محمد ابن هشام

- تعريف الجملة .
- مفهوم الجملة عند ابن هشام .
- الجملة الاسمية .
- الجملة الفعلية .
- علاقة المسند و المسند إليه .
- الجملة الظرفية .
- ما يحتمل الجملة الاسمية و الجملة الفعلية .
- تقسيم الجملة باعتبار التركيب الداخلي ( الصغرى و الكبرى ذات الوجه وذات الوجهين )

## أولاً: تعريف الجملة

سبق أن قلنا إن دراسة الجملة لم تنل حظاً وافراً من البحث والتحقيق، مثل بقية الفروع النحوية المختلفة، التي أوسعها العلماء بالتفصيل في قضاياها، وتخصيصها في أبواب مستقلة في كتبهم؛ فلم يعرف أنهم خصوا الجملة بكتاب واحد، أو مصنف منفرد، إلا بعض الإشارات، أو التعريفات في شتات صفحات الكتب والحواشي، أو التعليقات العابرة في كلامهم.

إلا أن ابن هشام يعد -وبحق- الإمام في هذا الموضوع؛ حيث أفرد لها باباً مستقلاً من كتابه الشهير "مغني للبيب"، وأفاض فيها القول غير مغل ولا مقل، وسنحاول في هذا الفصل أن نهتدي إلى تركيب الجملة عنده من الناحية غير الإعرابية، مبتدئين بتعريفها لغة.

1- لغة: قال صاحب العين في مادة (جمل): "والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب، والكلام من الجملة، وحساب الجمل ما قطع على حروف "أبي جاد"<sup>1</sup>.

وفي معجم مقاييس اللغة، في مادة (جمل): "أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته: حصلته"<sup>2</sup>.

وعند الزمخشري: "وأجمل الحساب والكلام ثم فصله وبينه، وتعلم حساب الجمل، وأخذ الشيء جملة"<sup>3</sup>.

وقال الفيروزآبادي: "وجمل... الشيء: جمعه عن تفرقة، والحساب: رده إلى الجملة"<sup>4</sup>.

1- العين: 143/6.

2- معجم مقاييس اللغة: 246.

3- أساس البلاغة: 100.

4- القاموس المحيط (مؤسسة الرسالة): 980.

وفي لسان العرب لابن منظور: "والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره".<sup>1</sup>

وقال صاحب الصحاح<sup>2</sup>: "و الجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، قال الشاعر:

..... لهم جامل ما يهدأ الليل سامره<sup>3</sup>.

والجملة واحدة الجمل، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة ...

والجُمْلُ أيضاً: حبل السفينة الذي يقال له: الفلّس، وهو حبال مجموعة، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿...حتى يلج الجُمْلُ في سم الخياط<sup>4</sup>﴾ بتشديد ميم (الجمل)، وضم الجيم قبلها .

ويزيد الزبيدي صاحب "تاج العروس" توضيحاً بقوله: الجملة بالضم جماعة الشيء، كأنها اشتقت من جماعة الحبل؛ لأنها قوة كبيرة جمعت، فأجمعت جملة، وقال الراغب: "واعتبر معنى الكثرة، فقيل لكل جماعة غير منفصلة جملة، قلت: ومنه أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"<sup>5</sup>.

ولقد جاءت لفظة الجملة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة﴾.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - لسان العرب (دار صادر): 203/3.

<sup>2</sup> - الصحاح: 1661/4-1662.

<sup>3</sup> - ديوان الحطيئة: 25، بلفظ: ذوو جامل.

<sup>4</sup> - الأعراف من الآية 39، ويراجع الكشاف: 78/2.

<sup>5</sup> - تاج العروس

<sup>6</sup> - مريم من الآية 71.

وجاء في تفسير هذه الآية أنهم قالوا: هلا أنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد، كما أنزلت الكتب الثلاثة، وماله أنزل على التفريق؟<sup>1</sup>

وكل هذه التعاريف ترد معنى الجملة اللغوي إلى الجمع والتأليف لأشياء متفرقة يضم بعضها إلى بعض حتى تشكل جماعة، أي جملة، وكذلك هي في الكلام العربي ضم أحد طرفي الإسناد إلى الطرف الآخر وتركيبهما، والتأليف بينهما بطريق العمل الإسنادي الذي سنبينه في المعنى الاصطلاحي.

## 2- اصطلاحاً:

تعرض النحاة لمصطلح الجملة قبل ابن هشام، ومنهم الخليل بن أحمد (ت 175هـ) الذي استخدم مصطلح الجملة بمعناه اللغوي في الكتاب المنسوب إليه وهو "الجمال" فيقول عن مجموعة الألفات، أو اللامات أو غيرها من المجموعات: إنها جمل.<sup>2</sup>

واتفق أغلب الدارسين على أن سيبويه (ت 180هـ) لم يتعرض لمصطلح الجملة صراحة، وإنما تعرض لأجزائها ومكوناتها في أبواب مختلفة، كباب المسند، أو المسند إليه، واستقامة الكلام، والفاعل وغيرها، ففي باب المسند والمسند إليه -مثلاً- تحدث عن أجزاء الجملة دون ذكر لمصطلحها بقوله: "هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"<sup>3</sup>، غير أننا لا نعدم أنه استعمل لفظ الجملة بمعناه اللغوي، وذلك في باب ما يحتمل الشعر، بقوله: "وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك؛ لأن هذا موضع جمل"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - يراجع الكشف: 90/3.

<sup>2</sup> - للاطلاع يراجع كتاب الجمل في النحو للخليل، تحقيق فخر الدين قباوة.

<sup>3</sup> - الكتاب: 23/1.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه: 32/1.

وقد سار النحاة على هذا المنوال سيراً دقيقاً، وبخاصة أهل الكوفة والبصرة على حد سواء، إلا أبا العباس المبرد (ت 285 هـ) فإنه يعتبر أول من تحدث عن مصطلح الجملة، وذلك في باب الفاعل، كما تكلم على أقسامها، الاسمى في الابتداء، والفعليّة والشرطيّة، فيقول: "هذا باب الفاعل رفع، وذلك كقولك: قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأن هو و الفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة"<sup>1</sup>.  
وقد استخدم ابن السراج (ت 316 هـ) مصطلح الجملة في قوله: "والجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر"<sup>2</sup>.

كما نجد ابن جني (ت 392 هـ) تحدث عن الجملة، إلا أنه يخلط بينها وبين الكلام؛ فهو يرى أنها مرادفة له؛ إذ يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، ووصه، ومه،... فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"<sup>3</sup>.

أما الزمخشري (ت 538 هـ) فلا يخرج عما قاله ابن جني، إلا أن ابن جني تكلم على الإفادة، والزمخشري على الإسناد، ووافق ابن جني في أن الكلام مرادف للجملة، فيقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا من اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم، نحو

<sup>1</sup> - المقتضب : 08/1.

<sup>2</sup> - الأصول : 70/1 .

<sup>3</sup> - الخصائص : 71/1 .



قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة<sup>1</sup>، وكذلك فعل الإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز<sup>2</sup>.

وكذلك ابن يعيش\* (ت 643هـ) في شرحه للمفصل فوافق الزمخشري وابن جني بقوله: "إن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"<sup>3</sup>، وأكد ذلك في أثناء حديثه في جملة القسم بقوله: "والجملة عبارة عن كل كلام مستقل..."<sup>4</sup>

وقد نحا هذا النحو القاضي أبو الوليد بن رشد في عدم التفريق بين الجملة والكلام، وسمى الكلام الناقص تركيب تقييد، وهو ما لا فائدة فيه.<sup>5</sup>

ولقد خرج الرضي (ت 643هـ) عن قول ابن جني و الزمخشري، ففرق بين الكلام والجملة بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خب المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة، ولا ينعكس"<sup>6</sup> فهو يعتبر أن الجملة يكفي فيها توفر الإسناد، أما الكلام فلا بد فيه من الإسناد والإفادة معا.

<sup>1</sup> - المفصل: 60 .

<sup>2</sup> - يراجع دلائل الإعجاز: 13- 16.

\* هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا بن المفضل بن يحيى النحوي الحلبي ولد سنة 553 هـ قرأ النحو وسمع الحديث وكان من كبار أئمة العربية ماهرا في النحو والتصريف من أشهر تصانيفه شرح المفصل وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة 643 هـ، يراجع البغية: 2/352-353.

<sup>3</sup> - شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 85/1 .

<sup>4</sup> - المرجع نفسه (دار الكتب العلمية) : 245/5 .

<sup>5</sup> - يراجع الضروري في صناعة النحو : 26-27 .

<sup>6</sup> - شرح الكافية في النحو : 08/1 .

وتبعه ابن هشام الأنصاري في تفريقه بين الجملة والكلام ،على ما سنبينه عند حديثنا عن مفهوم الجملة عند ابن هشام.

وأما الذين جاؤوا بعد ابن هشام من النحاة فلم يضيفوا شيئاً ،بل بقوا يدورون في فلك ما قاله سابقوهم ،فقد يأخذون بقول نحوي ويرجحون مذهبه ،ويردون أقوال غيره ممن يخالفه ،وقد يجمعون بين القولين ،ونجد ذلك جلياً عند السيوطي (ت 911هـ) ،وذلك حينما ينقل الوجهين ثم يرجح الثاني منهما بقوله: "والجملة قيل ترادف الكلام ،والأصح: أعم منه؛ لعدم شرط الإفادة"<sup>1</sup> ، ثم ينقل رأياً آخر بقوله: "الجملة القول المركب ،كما أفصح به شيخنا الكافيجي (ت 879 هـ) في شرح القواعد ، ثم اختار الترادف ،قال: "لأننا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة ، وسبقه إلى ذلك ناظر الجيش ،وقال: "إنه الذي يقتضيه كلام النحاة" ،قال: "وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً ،أو جواباً ،أو صلة ،فإطلاق مجازي؛ لأن كلا منهما كان جملة قبل"<sup>2</sup> ، فالملاحظ أن السيوطي أراد أن يجمع بين القولين.

أما المحدثون من النحاة فإن دراساتهم لمصطلح الجملة لا تخرج عما ذكره الأقدمون من ذكر للإسناد والإفادة ،فمنهم من ركز على الإسناد ومنهم من ركز على الإفادة ، ومنهم من جمع بينهما ،كما جاءت بعض مصطلحاتهم عن الجملة مستمدة من الدراسات اللسانية الحديثة ،كما هو الحال عند عبد السلام المسدي حين يقول: "فالجملة المستقلة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام ؟ ، وتتميز بشيئين:

<sup>1</sup> - همع الهوامع : 12/1 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه : 13/1 .

أولهما: أن أجزاءها تترابط عضوياً...، وثانيهما: أنها لا تتدرج في بناء نحوي أوسع<sup>1</sup>، فهذا المفهوم الذي قدمه المسدي هو وصف للجملة ليس إلا، وهو ما يمليه عليه تأثيره بالمنهج الوصفي.

أما مهدي المخزومي فيشترط الإفادة في الجملة، ولا يفرق بينها وبين الإسناد، وذلك في قوله: "ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه...، يسمى هذا النوع إسناداً أو جملة"<sup>2</sup>.

كما ذكر وظيفتها، إذ يصفها قائلاً: "إنها الصورة اللفظية للفكرة، أما وظيفتها فهي نقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع"<sup>3</sup>.

ولقد تعرض عباس حسن إلى مصطلح الجملة أيضاً، فلم يخرج عن كلام القدامى، فيقول: "الكلام، أو الجملة هو ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"<sup>4</sup>، فقيد الجملة بالإفادة، وسوى بينها وبين الكلام.

وذهب المذهب نفسه إبراهيم أنيس مركزاً على الإفادة في الجملة، قال: "هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تتركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر"<sup>5</sup>.

ومنهم من اشترط الإسناد كـ "براجيشتراسر" مثلما يذكر محمد حماسة عبد اللطيف، يقول "براجيشتراسر" هذا: "إذا خلا أي تركيب من الإسناد فهو ليس بجملة، وإن أدى إلى معنى يحسن السكوت عليه"<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - يراجع نظام الجملة في شعر المعلمات : 22 .

<sup>2</sup> - في النحو العربي (المكتبة العصرية) : 82-83 .

<sup>3</sup> - المرجع نفسه : 83 .

<sup>4</sup> - النحو الوافي : 15/1 .

<sup>5</sup> - من أسرار العربية : 260-261 .

<sup>6</sup> - العلامة الإعرابية في الجملة : 48 .

ولقد استمد أحمد خليل عمايرة مصطلح الجملة من تعريف ابن جنبي، غير أنه خالفه في أن يكون الكلام مرادفا للجملة، ثم هو يشترط الإفادة وذلك في قوله: " فنرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه"<sup>1</sup>.

أما حماسة عبد اللطيف فيقدم مفهوما للجملة يرفض فيه أن يكون الإسناد مقوما من المقومات الرئيسية للجملة، وذلك ما نلاحظه في قوله: " كل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ، وإن كان من كلمة واحدة"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>- في نحو اللغة وتراكيبها : 77 .

<sup>2</sup>- العلامة الإعرابية: 57.

## ثانيا : مفهوم الجملة عند ابن هشام

أما ابن هشام فلما كان بصدد تعريفه لمصطلح الجملة ابتداءً بتعريف الكلام أولاً ، ثم قصد إلى تعريف الجملة من خلال ذكره لمكوناتها من الفعل و الفاعل ، والفعل ونائب الفاعل والوصف المعتمد على نفي أو استفهام وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة مع مرفوع كل منها ، وكذلك المبتدأ وخبره، وما كان بمنزلة اسم "كان" وخبرها، واسم "إن" وخبرها و مفعولي "ظننت" وأخواتها ، وغير ذلك مما يقوم مقامهما، ودخلت عليه النواسخ؛ إذ إنه في الأصل مبتدأ وخبر.

وقارن بين الجملة وبين الكلام ، ويبيّن أن بينهما عموماً وخصوصاً من حيث إن الجملة أعم منه ؛ لأنها تشمل الإسناد المفيد وغير المفيد، أما الكلام فيشترط في الإسناد الذي يحتويه أن يكون مفيداً، يوضح هذا قوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما ،نحو:ضرب اللص،و أقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس" <sup>1</sup>

فهو من الذين يفرقون بين الجملة والكلام ويرون أن بينهما عموماً وخصوصاً،

ومن هؤلاء:

- الرضي الاسترابادي (ت 643هـ) .
- ابن مالك (ت 672هـ).
- السيوطي(ت 911 هـ).

<sup>1</sup> - المغني : 363 .

ويظهر لنا أن التفريق بينهما هو الذي ينصره الدليل؛ لأننا إذا ربطنا معنى الجملة الاصطلاحي بمعناها اللغوي فسنصل إلى أن الجملة مجرد تركيب لأجزاء بعضها مع بعض، بغض النظر عن كون الفائدة حاصلة أو غير حاصلة.

ثم راح ابن هشام يعطي تعليلاً لما ذهب إليه من ذلك التفريق بين الجملة والكلام بقوله: "والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"<sup>1</sup>، ففي نظره أن النحاة يطلقون لفظ جملة على التركيب الذي يقع في أسلوب الشرط، ومن المعلوم أن الشرط لا تتم به فائدة، فلو قلنا - مثلاً -: إن وصل الأستاذ... لافتقد الكلام إلى الفائدة حتى نأتي بالجواب، ونقول - مثلاً -: إن وصل الأستاذ استعد الطلبة، والشيء نفسه يقال في جملة جواب الشرط، وجملة الصلة؛ لأن كلا منهما متوقفة فائدته على الكلام الذي يتمها، فجملة الجواب تتوقف على جملة الشرط، وجملة الصلة لا بد فيها من الموصول الذي هو المقصود بالفائدة، ولنوضح الأمر أكثر نقول: إن جملة جواب الشرط قد تبدو متوفرة على الفائدة، مثلما نلاحظ في المثال السابق: إن وصل الأستاذ استعد الطلبة، وكذلك صلة الموصول في المثال: جاء الذي نجح، فجملة (استعد الطلبة) مكونة من مسند ومسند إليه، وقد أفادت، وكذلك جملة الموصول (نجح)، فلماذا اعتبرهما ابن هشام خاليتين من الفائدة؟ .

والجواب مثلما قاله الأمير في حاشيته على المغني: أن المعنى بالفائدة التي يتوفر عليها الكلام دون الجملة هي الفائدة المقصودة لذاتها، إذن فجملة (استعد الطلبة) ليست فائدتها مقصودة، وليس قصد المتكلم بها أن يخبر السامع باستعداد الطلبة، بل هي جزاء

<sup>1</sup> - المصدر السابق والصفحة نفسها .

وجواب لكلام قبلها وهو (إن وصل الأستاذ)، وكذلك جملة الصلة (نجح) في المثال الأنف الذكر، ليس قصد المتكلم بها إخبار السامع بنجاح الذي جاء، بل قصده حين قال: جاء الذي نجح أن يخبر عن مجيء هذا الذي نجح، والجملة (نجح) إنما هي لتعيين الاسم الموصول، وتوضيحه؛ لأن الأسماء الموصولة مبهمة لا بد من تعيينها، وإيضاح إبهامها<sup>1</sup>.

ونستنتج من هذا أن ابن هشام يقسم الفائدة قسمين، هما:

- فائدة مقصودة لذاتها، وهي الحاصلة من الكلام لا محالة، وقد تحصل من الجملة أو لا تحصل.

- فائدة غير مقصودة لذاتها، وقد تكون في الجملة، أما الكلام فلا تكون فيه. ونستنتج أيضا من خلال مفهومه للجملة، وأنها أعم من الكلام أن كل كلام جملة، وليس كل جملة كلاما.

كما يفهم من كلامه السابق أن النحاة في موضوع الجملة وعلاقتها بالكلام فريقان كما قدمنا ذكره: فريق يقول بأنهما مترادفان، وآخر يقول بالتفريق بينهما، وهم الذين رماهم بالتوهم في قوله: "كما توهمه كثير من الناس" ومن بينهم صاحب المفصل وهو الزمخشري، لكن الشيخ الأمير نفى أن يكون ذلك توهما، وقال: "بل هو اصطلاح، كما في مختصر ابن الحاجب"<sup>2</sup>، أي أن القول بترادف الجملة والكلام إنما هو اصطلاح منقول عن مجموعة من النحويين.

ثم ضرب ابن هشام مثلا بنص من النصوص القرآنية الكريمة ليوضح فيه الاختلاف الذي وقع في تحديد أبعاد الجملة من بدايتها إلى نهايتها، معللا بهذا المثال صحة ما ذهب إليه من التفريق بين الجملة والكلام، حيث إن في هذه الآيات جملا خالية من الفائدة، ومع ذلك قال ابن مالك بأن الزمخشري اعتبرها جملا معترضة؛ حيث حكم

<sup>1</sup>- يراجع حاشية الأمير (دار الفكر) : 42/2 .

<sup>2</sup>- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

بجواز الاعتراض بها، ولنسق هذه الآيات ، وهي قوله تعالى: ﴿... فأخذنهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى ءامنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و الارض ، ولكن كذبوا فأخذنهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن ياتيهم بأسنا بيتا وهم نائمون﴾<sup>1</sup>.

فذكر ابن هشام أن ابن مالك قال بأن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، وهي :

- 1- وهم لا يشعرون .
- 2- ولو أن أهل القرى ءامنوا .
- 3- واتقوا .
- 4- لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .
- 5- ولكن كذبوا .
- 6- فأخذناهم .
- 7- بما كانوا يكسبون.<sup>2</sup>

واعترض هذه الجمل هو بين قوله تعالى : ﴿فأخذنهم بغتة ....﴾ ، وقوله تعالى :

﴿ أفأمن أهل القرى ...﴾

وجملة ( أفأمن... ) معطوفة بالفاء التي بعد همزة الاستفهام على جملة ( فأخذناهم بغتة )<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الأعراف : من الآيتين 94 - 95 ، ويراجع الإعراب المفصل لكلام الله المرثل : 39/4-42.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية ) : 381/2.

<sup>3</sup> - يراجع المصدر نفسه (دار الكتب العلمية ) : 381/2 - 382.



وعقب ابن هشام على عد ابن مالك إياها سبعا بقوله: " فلأنه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل<sup>1</sup> ؛ باعتبار أن ( ولو أن أهل القرى ) جملة ، و ( آمنوا ) جملة أخرى مستقلة.

إلا أن ابن هشام برر لابن مالك حين عدها سبعا بأنه اعتبر جملة (ولو أن أهل القرى آمنوا) جملة واحدة بمجموعها ، ولم يعد (ولو أن أهل القرى) جملة ، و(آمنوا)جملة أخرى ، برر له هذا الرأي بأنه لعله بناه على ما اختاره هو ونقله عن سيبويه من كون "أن" مع صلتها - وهي حرف مصدري- مبتدأ لا خبر له، والمعنى أنها تسبك مع ما دخلت عليه بمصدر يعرب مبتدأ ليس له خبر، وذلك لطول الكلام في نظر سيبويه، ولأن الإسناد متضمن في السياق ، قال الدسوقي موضحا هذه القضية: "وحاصله أن سيبويه يقول: إن المعنى: (ولو أن إيمانهم) ،فقيل له: أين الخبر؟ فقال: إنه لما طال الكلام ، وجرى الإسناد في ضمنه لم يحتج للخبر"<sup>2</sup>، فسيبويه يقدر الجملة اسمية، لكن ابن هشام عقب على اختيار ابن مالك لقول سيبويه بقوله: "قلت إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، الزمخشري يرى أن "أن" وصلتها هنا فاعل بـ(ثبت)"<sup>3</sup>.

وهذا من ابن هشام تعقيب وجيه ؛ فما دام بن مالك يذكر رأي الزمخشري حين حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل لا ينبغي له إلا أن يلتزم بما يراه هذا الإمام في إعراب الآيات السابقة، ولا يختار غير ما يختار، أما أن ينقل عنه رأيا نحويا في نص من النصوص ، ثم يحيد عما يراه من إعراب فهذا من غير المقبول .

1- المغني : 363 .

2- حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية ) : 382/2 .

3- المغني : 364.

وأما عن مسألة " أن " الواقعة بعد "لو" فإن الزمخشري يرى أنها هي والمصدر المؤول بعدها فاعل بفعل محذوف، يفسره الفعل الظاهر بعدها، والتقدير في آية: ﴿ ولو ان أهل القرى ءامنوا ﴾: ولو ثبت إيمان أهل القرى ، فتصبح جملة فعلية<sup>1</sup> ، قال في المفصل في فصل وجوب أن يلي الفعل (لو) و(أن): "ولا بد من أن يليهما الفعل ، ونحو قوله تعالى : ﴿...لو انتم تملكون...﴾<sup>2</sup> على إضمار فعل يفسره الظاهر ، ولذلك لم يجز :لو زيد ذاهب ، ولا لو عمرو خارج، ولطلبهما الفعل وجب في " أن " الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلا ، كقولك: لو أن زيدا جاءني لأكرمته ، وقال تعالى : ﴿ ولو انهم فعلوا ما يوعدون به...﴾<sup>3</sup> ، ولو قلت : لو أن زيدا حاضري لأكرمته لم يجز<sup>4</sup>.

والملاحظ في هذه الجمل التي عدها ابن مالك في آيات : ( ولو ان أهل القرى) أنها ليست مفيدة ومع ذلك عدت جملا. وهذا عند من يقول بالتفريق بين الجملة والكلام كابن هشام ومن ذهب مذهبه .

وأما القائلون بترادفهما فإنهم يعدون هذه الآيات الكريمات أربع جمل ، أو ثلاثا كما صحح ابن هشام ، وهي :

- 1- وهم لا يشعرون .
- 2- ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .
- 3- ولكن كذبوا .
- 4- فأخذناهم بما كانوا يكسبون .

<sup>1</sup> - تراجع المصدر السابق و الصفحة نفسها ، وشرح ابن عقيل (1998) : 355/2.

<sup>2</sup> - الإسراء من الآية 100.

<sup>3</sup> - النساء من الآية 65 .

<sup>4</sup> - شرح المفصل (دار الكتب العلمية): 120/5.

ومن حقها أن تكون في نظر ابن هشام ثلاث جمل ، وذلك بإسقاط ( وهم لا يشعرون ) قال : " لأنها حال مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ... وهذا هو التحقيق " <sup>1</sup>.

والتحقيق الذي يعنيه هو أن قوله تعالى : «...وهم لا يشعرون...» لا تعتبر جملة لعدم استقلالها ؛ لأنها حال ، ولا بد للحال أن ترتبط بعاملها ، وهو هنا ضمير الغائب الواقع مفعولاً به في الفعل ( فأخذناهم ) أي فأخذناهم حالة كونهم لا يشعرون .  
وهنا يرد إشكال مفاده : أنه كان من حق ابن هشام أن يعتبر ( وهم لا يشعرون ) جملة ، وإن لم تكن مستقلة ؛ لأن الجملة عنده لا يشترط فيها الإفادة ، كما ظهر من مفهومه المتقدم للجملة ، فكيف ذلك ؟

وجواباً على ذلك حاول ابن هشام أن يزيل هذا الإشكال بقوله : " ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة ؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة ب قيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً " <sup>2</sup> ، ومعنى حديثه هذا أن جملة ( وهم لا يشعرون ) ما دامت معترضة ، لا يشترط أن تكون كلاماً مفيداً وهذا تقييد للإطلاق الذي ذكره من أن الجملة لا ترادف الكلام ، أي أن عدم ترادف الكلام والجملة ليس مطلقاً ، بل قد ترادفه أحياناً كما في الجملة الاعتراضية التي شرط لها ابن هشام الإفادة .

وفي خاتمة هذا المبحث نقف وقفة متأملة مع محمد إبراهيم عبادة ، حيث اهتدى إلى فرق جوهرى بين الفريقين :

- الفريق الذي يقول بترادف الجملة والكلام ، وأنه يشترط الإفادة في كل منهما .
- والفريق الذي لا يرى ذلك ، وأن الجملة عنده أعم من الكلام .

<sup>1</sup> - المغني : 364 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه و الصفحة نفسها .

فالفرق بين هذين الاتجاهين أن القائلين بالترادف ينطلقون في تحديد أبعاد الجملة من منطلق مفاده الترابط بين البنية التركيبية ، والمعنى ، أي رأوا ن بين المظهر الشكلي والمعنى في الجملة علاقةً ، فإذا لم يكن المعنى تاماً فلا تسمى تلك البنية التركيبية جملةً . بينما قد يكون للسياق دور في تمام المعنى ، وحصول الفائدة للبنية التركيبية ، فجملة ( ويل للمصلين ) إذا كانت في سياق الوعد والتهديد للمسلمين من كافر مثلاً ، أو جملة ( ولا تقربوا الصلاة ) فهي تؤدي معنى تاماً من خلال هذا السياق الذي وردت فيه ، لكن لا يمكن اعتبارها جملةً تؤدي معنى وهي في سياق القرآن ؛ لأن مراد القرآن أن يتوعد بالويل المصلين بقيد كونهم ساهين عن صلاتهم ، أي المصلين الساهين عن الصلاة فلا يؤديونها في أوقاتها المحددة لها .

وكذلك الشأن في ( ولا تقربوا الصلاة ) الواردة في سياق القرآن ؛ إذ المراد النهي عن قربان الصلاة في حالة السكر ، أي أن ذلك النهي مقيد بحالة من الحالات ، إذن فكل من جملة ' ويل للمصلين ) ، و ( لا تقربوا الصلاة ) ليس جملة في القرآن ، ولذلك يعد أهل الأداء الوقف عليهما وفقاً قبيحاً قد يحرم فعله لغير ضرورة.<sup>1</sup>

أمّا إذا لم يدرك أو يحدد السياق في البنى التركيبية للجملة فهنا ينشأ الاختلاف في تحديد أبعاده بالنظر إلى عدم تحديد المعنى وحصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها<sup>2</sup> . وأمّا أصحاب الاتجاه الثاني وهم القائلون بعدم الترادف بين الجملة والكلام ، فينطلقون في تحديد أبعاد الجملة من البنية التركيبية ، وهو الشكل فقط ، وما يحصل من علاقات نحوية بين أجزاء هذه البنية ، وهذه العلاقات لا تخرج عن كونها إسناداً يحصل بين المسند والمسند إليه ، بغض النظر عن حصول الفائدة ، أو عدم حصولها ، وقصدنا

<sup>1</sup> - يراجع منار الهدى في بيان الوقف و الابتداء: 78، 309 .

<sup>2</sup> - يراجع الجملة العربية: 35 .

بالفائدة هو الفائدة المقصودة ، كما نبه على ذلك الشيخ الأمير في حاشيته على المغني وقد سبق ذكره ، أمّا الفائدة المجردة غير المقصودة لذاتها ، وهي ما يسمونها الإسناد الأصلي<sup>1</sup> فهي حاصله ، وذلك ما يكون في الجملة التي تقع خبراً ، والتي تقع صفة ، أو صلة ونحوها ، فكل واحدة من هذه الجمل نجد بين أطرافها علاقة إسنادية يحصل بسببها مضمون أو فائدة ويحسن أن يسكت المتعلم عليها ، فيستفيد المخاطب أو السامع .

---

<sup>1</sup> - يراجع شرح الكافية في النحو : 08/1.

### ثالثاً: الجملة الاسمية

انطلق ابن هشام في تركيب الجملة من المسند والمسند إليه معتبرا المتصدر منهما، فإن كان اسما فهي جملة اسمية، وإن كان فعلا فهي جملة فعلية، وإن كان ظرفا فهي جملة ظرفية، إذن فهو تقسيم باعتبار ما كان متقدما من ركنيها الأساسيين.

ومعنى الجملة الاسمية هو أنها منسوبة إلى صدرها الذي هو اسم، والمراد بالاسم الذي يكون في أولها هو ما ليس ظرفا؛ لأن الظرف يعتبر اسما من الأسماء هو كذلك، ودليل هذا أن ابن هشام جعل الجملة المصدرة بالظرف قسما مستقلا بنفسه، وقد نبه كل من الشيخ الأمير، والشيخ الدسوقي على ذلك<sup>1</sup>.

ومثل لها بثلاثة أمثلة؛ ليفيد تنوع الاسم الذي يتصدرها، وهي:

- "زيد قائم": وهذا هو المبتدأ الصريح الذي تحقق فيه شروط الابتداء.
- "هيهات العقيق": وهو اسم الفعل؛ إذ إن هذا النوع من الكلمات يعد من قبيل الأسماء، وإن كان في المعنى فعلا، فـ"هيهات" في المثال السابق اسم فعل ماض بمعنى: "بعد"، ولا يصح اعتباره فعلا؛ لأنه لا يقبل علامة من علامات الفعل، قال ابن مالك: "ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه"<sup>2</sup>

وقال في شأن عدم قبوله علامة من علامات الفعل:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو: صه وحيهل<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - يراجع حاشية الأمير (دار الفكر): 42/2، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 384/2.

<sup>2</sup> - شرح ابن عقيل (1998): 277/2.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه: 30/1.

وهناك من أعرب أسماء الأفعال مفعولات مطلقة ، وعليه فجملتها جملة فعلية <sup>1</sup>.

- "قائم الزيدان" : وهو الوصف (اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة) الذي يصح أن يكون مبتدأ عند الكوفيين والأخفش ، من دون أن يسبقه نفي ولا استفهام ، بينما لا يصح أن يكون مبتدأ عند البصريين <sup>2</sup>.

وقد ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، كما نقله عن السيوطي في همع الهوامع ، وهي:

1- مذهب البصريين : وهو منع الوصف أن يكون مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

2- مذهب ابن مالك : وهو جواز كون الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام لكنه قبيح عنده <sup>3</sup>.

3- مذهب الكوفيين ، والأخفش من البصريين : وهو الجواز في ذلك ، بلا قبح <sup>4</sup>.

والملاحظة التي نسجلها على تلك الأمثلة التي ذكرها أنه قد لا يكون صدر الجملة الاسمية مبتدأ في كل الأحوال ، وهو ما لا يتحقق في اسم الفعل ، فلا يمكن إعراب الاسم ( هيهات ) من : " هيهات العقيق مبتدأ ، لكن يمكننا القول : إن الجملة الاسمية لا بد فيها من مبتدأ وخبر أو ما ينزل منزلتهما مما دخلت عليه النواسخ ، أو مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر ، إذا كان المبتدأ وصفاً أي اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، إلا في صورة واحدة وهي اسم الفعل مع فاعله.

وفي نظر مهدي مخزومي أن على ابن هشام مأخذ في الجملة الاسمية ، وهي:

<sup>1</sup> - يراجع حاشية الأمير (دار الفكر) : 43/2.

<sup>2</sup> - يراجع شرح الكافية في النحو: 198/1-199، وشرح اللمع في النحو: 29-30.

<sup>3</sup> - يراجع التذييل والتكميل: 272/3-273.

<sup>4</sup> - يراجع حاشية الصبان : 297/1.

أنه اعتبرها هي الأساس لكل الجمل العربية؛ بدليل أنه قد بدأ بها في التقسيم انطلاقاً من اعتباره أن الاسم هو الأصل، وهو أصل المشتقات، والفعل فرع عنه، وهي مسألة نشب فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين أيهما الأصل الفعل أم المصدر<sup>1</sup>.

- أنه جعل (هيات) اسماً مثله مثل النحاة قبله وبعده مع أنها لا تقبل علامة من علامات الأسماء، وهي: الجر والتنوين والنداء وال والإسناد إليها.

- أنه جعل (قائم الزيدان) جملة اسمية، وليس كذلك في نظر مهدي المخزومي، ومن ذهب مذهبه؛ لأن (الزيدان) - وهو المسند إليه فاعل في الحقيقة لا مبتدأ<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>- يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/235-245.

<sup>2</sup>- يراجع في النحو العربي (المكتبة العصرية): 40.



## رابعاً : الجملة الفعلية

وهي ما كان صدرها فعلاً، فهي منسوبة إلى هذا الصدر الذي هو فعل ، وبمعنى آخر هي كل هيئة تركيبية مبدوءة في الأصل بفعل، وهذا الفعل قد يأتي على أشكال، أشار إليها ابن هشام من خلال تمثيله ، وهي:

- فعل ماض مبني للفاعل ( للمعلوم ) ، مثل: قام زيد.
- فعل ماض مبني للمفعول ( للمجهول)، مثل : ضُرب اللص.
- فعل ماض ناقص يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، مثل: كان زيد قائماً .
- فعل ماض ، ينصب المبتدأ والخبر جميعاً، مثل: ظننته قائماً.
- فعل مضارع ، مثل: يقوم زيد.
- فعل أمر<sup>1</sup> ، مثل: قم.

وقد اعتبر ابن هشام أن مثل: قام زيد، ويقوم زيد، و قم ، وضرب اللص هي الأصل في الجمل الفعلية، بمعنى أنها كذلك على الحقيقة، وأما جملة (كان ) و(ظننت) فليست فعلية على الحقيقة، بل هي ملحقة بها ؛لأنها في الأصل جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

وهذا ما لاحظته كل من الشيخ الأمير ،والشيخ الدسوقي في حاشيتيهما على المغني، إلا أنهما اعترضا على ابن هشام في ذلك ،واعتبراها من قبيل الجملة الفعلية حقيقة<sup>2</sup>، وهو ما يتوافق مع ضابط ابن هشام الذي جعله لتسمية الجملة اسمية ،أو فعلية ، وهو الصدر ، فما دام أنه في تلك الأمثلة فعل-سواء أهو (كان) أم (ظننت) أم غيرهما فالجملة إذن فعلية.

<sup>1</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):384/2.

<sup>2</sup>- يراجع حاشية الأمير (دار الفكر):42/2،وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):380/2.

وقد أوضح ابن هشام هذه القضية في التنبيه الذي ذكره بعد تقسيمه الجملة، حيث يقول: "ومرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه"<sup>1</sup>، ومثل (كان)، و (ظننت) أفعال مسندة إلى أسمائها، والقول بإسنادها قول الجمهور من النحويين.

وقال البيانبيون: "إنها قيد للخبر، فمعنى: كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي"، وعلى قولهم هذا لا يكون الإسناد بين كان واسمها، وإنما هو بين اسمها وخبرها؛ ولأن هذا الإسناد وقع بينهما قبل دخول (كان) عليهما<sup>2</sup>.

ومن أهم خصائص هذا المركب، وهو الجملة الفعلية:

- أن يتقدم فيه الفعل على الفاعل عند البصريين، و أما الكوفيون فأجازوا ذلك، فعنهم أن مثل هذين التركيبين: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية في الحالين، إلا أن الفاعل (المسند إليه) في المثال الأول متأخر، وفي المثال الثاني متقدم.

واستدلوا على رأيهم هذا بما ورد عن العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا<sup>3</sup>

فيقولون بأن (مشيها) فاعل للصفة المشبهة (وئيدا) وقد تقدم عليها.

وأما البصريون فيعربون (مشيها) مبتدأً، وخبره محذوف، و(وئيداً) حالاً من الجمال<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المغني: 364.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 384/2، وهمع الهوامع: 111/1-114.

<sup>3</sup> - شرح ابن عقيل (198): 423/1.

<sup>4</sup> - يراجع المرجع نفسه، والصفحة نفسها، وشرح المفصل (دار الكتب العلمية): 202/1-203.

والقول بتقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية يبدو أنه هو الصحيح من حيث أمن اللبس بين الجملة الاسمية والفعلية، ولاشك أن لغتنا تراعي جانب الوضوح، وتهدف إلى رفع الالتباس الذي قد يحصل بين التراكيب؛ فلكي تكون لكل جملة تركيبية خاصة يجب أن يفرق بينهما من جهة رتبة المسند والمسند إليه<sup>1</sup>.

ولسنا ندري بم فرق بينهما من قال: "فطبيعة الجملة الاسمية تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية، وما دما نواجه جملتين نواتي طبيعتين مختلفتين، يحسن بنا أن نفرق بين المسند إليه في الأولى، والمسند إليه في الثانية فنسمي الأول مبتدأً، ونسمي الثاني فاعلاً سواء أكان الفعل في الجملة الفعلية مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول"<sup>2</sup>؟ إلا مجرد تسمية بـ: مبتدأ، وفاعل.

- كما أن من خصائص الجملة الفعلية أيضاً ألا يحذف الفاعل، فإما أن يكون اسماً ظاهراً، أو يكون ضميراً بارزاً، أو مستتراً، إلا ما جاء على الكسائي من جواز حذف الفاعل في مثل قوله تعالى: ﴿كلا إذا بلغت التراقي...﴾<sup>3</sup>، وقول العرب: إذا كان غدا فأتني.

<sup>1</sup>-يراجع العلامة الإعرابية:84.وعلل النحو:377.

<sup>2</sup>- في النحو العربي (المكتبة العصرية):44.

<sup>3</sup>-القيامة من الآية25.

### خامساً: علاقة المسند والمسند إليه بالجملة

جعل ابن هشام مثله مثل بقية النحاة من المسند والمسند إليه ركنين رئيسين في الجملة، لا بد أن تقوم عليهما، ويعد الإخلال بهما، أو بأحد منهما إخلالاً بتركيبة الجملة، وبمظهرها الشكلي، قال عبد القاهر الجرجاني: "ومختصر الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند أو مسند إليه"<sup>1</sup>.

كما قصرُوا حصول الفائدة، وتمام المعنى على هذين الركنين والحفاظ عليهما، ورأوا أن المتلقي أو السامع يكفي ويستفيد من المتكلم بمجرد صدور المسند والمسند إليه منه أثناء عملية الخطاب، كأن التخاطب عندهم لا يخرج عن كونه إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، وهو ما يؤديه ذاك الركنان الرئيسان.

وكل قواعد النحو التي قعدوها، وضوابطه التي حددها، إنما هي لمحافظة الجملة على دعامتيتها الأساسيين: المسند والمسند إليه، وذلك مثل:

- الفعل لا بد له من فاعل.

- المبتدأ لا بد له من خبر.

- تقديرهم لكل من الفعل والخبر بعد حذفهما جوازا أو وجوبا.

وما شابه ذلك من المسائل، وقل أن نجد بين النحاة من يخرج عن هذا التصور، مثل الكسائي الذي لا يكثر حين يدعي دعوى بجواز حذف الفاعل وهو المسند إليه دون أن يتكلف له تأويلا، أو يخلق له تقديرا، مستندا في دعواه تلك إلى نصوص لا مطعن فيها، كآيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ...﴾<sup>2</sup>، وكحديث

<sup>1</sup> - يراجع دلائل العجاز: 16.

<sup>2</sup> - سبقت في ص: 82.

النبي ﷺ: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ..."<sup>1</sup> ، ومن كلام العرب قولهم: " إذا كان غدا فأتني"، ومن أشعارهم أيضا:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا

فالكسائي-مثلا- في هذه الشواهد وما شابهها يجيز حذف الفاعل من كل من الفعل (بلغت) و (يزني) و (يشربها) و(كان) و(لا يرضيك)<sup>2</sup>.

فابن هشام يرى أن المسند والمسند إليه هما الأساس في تركيبية الجملة الاسمية ، موردا لذلك نماذج منها تقدم فيها بعض الحروف على المسند إليه وهو المبتدأ، ومع ذلك تحافظ التركيبية على اسميتها ؛لأن العبرة-كما قال ابن هشام- في الصدر إنما هي المسند والمسند إليه، فلا يضر إن تقدم عليه شيء من الأدوات، كأدوات الاستفهام، أو النفي، أو أخوات(إن) ؛ ولأن هذه الأدوات أو الحروف لا تعتبر صدرا في الجملة، وأراد ابن هشام من خلال هذا أن يوقع دلالة الصدر ومفهومه على المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، ومن هذه الأمثلة التي ساقها:

- أقائم الزيدان: وهو ما كان فيه المسند وصفا، وتقدمه حرف استفهام وهو الهمزة.
- أزيد أخوك: وهو ما تقدم فيه حرف الاستفهام على المسند إليه ( المبتدأ).
- لعل أباك منطلق: لما تقدم فيه حرف مشبه بالفعل من أخوات (إن) على المسند إليه.
- ما زيد قائما: لما تقدم فيه حرف النفي (ما) على المسند إليه أيضا<sup>3</sup>.

وكذلك في الجملة الفعلية رأى أن الأصل هو الفعل ،وأنه هو الصدر المقصود ،وقد

ينقدم عليه من الأدوات فيما مثل به، وهو :

<sup>1</sup>- يراجع سلسلة الأحاديث الصحيحة : 1269/6 .

<sup>2</sup>- يراجع :أوضح المسالك:137، والعلامة الإعرابية في الجملة:31-32.

<sup>3</sup>- يراجع المغني:364.

- أقام زيد : لما تقدمت فيه همزة الاستفهام على المسند (الفعل).
- إن قام زيد : للفعل المسبوق بحرف الشرط (إن).
- قد قام زيد : للمسبوق بحرف التحقيق (قد).
- هلاً قمت : لما تقدمه حرف تحضيض، أو توبيخ<sup>1</sup>.

قال شارح اللامية المجرادية\* في شرح الجمل وأشباهها: "ولا عبرة أيضاً بهذه الكلم التي افتتحت بها؛ وذلك لأن العبرة بما تتركب منه الجملة، ويتقوم منه وجودها، وهي من اسمين، كزيد ذاهب، واسم وفعل، نحو: فاز التائب"<sup>2</sup>

اعتبار التركيب الأصلي :

كما عقد ابن هشام مطلباً تحدث فيه على أن المعتبر في تركيب الجملة هو التركيب الأصلي؛ لأنه قد يعرض لها تغير بتقديم أو تأخير، أو حذف وتقدير، وغير ذلك مما يبذل شكلها، فهنا يجب النظر إلى الأصل، وفي ذلك يقول: "والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل"<sup>3</sup>.

وضرب لذلك أمثلة فيما يخص الجملة الفعلية وهي:

- كيف جاء زيد : وفيها تقدم اسم الاستفهام (كيف) على الفعل، وهو حال مقدمة.

<sup>1</sup>- يراجع المصدر السابق والصفحة نفسها.

\*- هو عبد الله الحسن بن يوسف بن مهدي الزباني من علماء القرن الحادي عشر الهجري، له شرح على اللامية المجرادية، توفي سنة 1023هـ.

<sup>2</sup>- شرح اللامية المجرادية: 27.

<sup>3</sup>- المغني: 364.

- قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾<sup>1</sup>، وفيها تقدم المفعول به (أي) وهو اسم استفهام أيضاً.
- قوله تعالى: ﴿فَفَرِّقَا كَذِبَتُمْ، وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ﴾<sup>2</sup>، وفيه تقدم المفعول به (فريقا) على الفعل .
- قوله تعالى: ﴿خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ...﴾<sup>3</sup>، وفيها تقدمت الحال (خشعا).

لأن التركيب الأصلي في هذه الأمثلة أن يتقدم الفعل، فيقال: جاء زيد كيف، وفي غير القرآن: تنكرون أي آيات الله، وكذبتم فريقا، وتقتلون فريقا، ويخرجون خشعا أبصارهم؛ حتى تصبح الجملة فعلية، والأسماء التي تقدمت في هذه الأمثلة على الفعل هي على قصد التأخير كما قال ابن هشام، بالنظر إلى أصل التركيب، هذا بالنسبة للتقديم والتأخير.

وأما بالنسبة للحذف والتقدير، فالذي مثل به ما يلي:

- يا عبد الله: على تقدير فعل النداء (أدعو)، فالأصل: أدعو عبد الله.
- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ...﴾<sup>4</sup>، على تقدير فعل، والأصل: وإن استجارك أحد<sup>5</sup>.
- قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا نُنزِّلُ الْغَمَامَ...﴾<sup>6</sup>، على تقدير فعل، والأصل: وخلق الأنعام<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - غافر من الآية 80، ويراجع الإعراب المفصل: 304/10.

<sup>2</sup> - البقرة من الآية 86، ويراجع الإعراب المفصل: 108/1.

<sup>3</sup> - القمر من الآية 07، ويراجع الإعراب المفصل: 301/11.

<sup>4</sup> - التوبة من الآية 6، ويراجع الإعراب المفصل: 252-251/4.

<sup>5</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998): 430/1.

<sup>6</sup> - النحل من الآية 05، ويراجع الإعراب المفصل: 118/6.

<sup>7</sup> - يراجع الكتاب: 81/1، وشرح ابن عقيل (1998): 470/1.

- قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى﴾<sup>1</sup>، على تقدير فعل القسم، والأصل: أقسم .  
وفي هذا الشأن قال صاحب المجراية\*:

وما هو في أصل الكلام مصدر فمعتبر من غير خلف تحصلاً<sup>2</sup>

لكن ابن هشام لم يسلم من انتقادات بعض الدارسين المحدثين في بعض ما مثل به، ومن ذلك:

جملة النداء (يا عبد الله)، حيث عابوا عليه تقدير فعل النداء (أدعو)، وأنه اعتبر ذلك هو الحق<sup>3</sup>، ورأوا أن مثل هذا التقدير المتكلف من ابن هشام يخل بأسلوب النداء، بل بأسلوب الجملة الإنشائي، ويغيره إلى الأسلوب الخبري، وهو ما يشهد به المنطق<sup>4</sup>، وهناك من غالى في ذلك، فجعل التقدير: يا أدعو، فجمع بين الحرف والفعل<sup>5</sup>، وهو تعسف ظاهر.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وإن احد من المشركين استجرك﴾ مما يقع فيه الاسم بعد أدوات الشرط، التي تختص بالدخول على الأفعال كما يقول النحاة، فإذا جاء بعدها اسم فإنما هو فاعل مرفوع مقدر يفسره الفعل الظاهر بعده، فرأى البعض أن هذا تعسف من النحاة، وخروج عن الاستعمال اللغوي، واحتكام إلى قواعد عقلية، جعلوا لها السلطان على الكثير من التراكيب والألفاظ، والذي يلاحظ كلام العرب يجد الكثير من استعمال الاسم بعد هذه الأدوات الشرطية، وبذلك ورد القرآن الكريم، كما قال تعالى:

<sup>1</sup>- الليل الآية 01، ويراجع الإعراب المفصل: 451/12.

\*- هو الإمام أبو عبد الله محمد بن المجراد من علماء القرن الثامن الهجري له منظومة فب الجمل تعرف باللامية المجراية، توفي سنة 778هـ، يراجع شرح اللامية المجراية: 02.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه: 27.

<sup>3</sup>- يراجع موقد الأذهان وموقف الوسنان: 137، 194 .

<sup>4</sup>- يراجع في النحو العربي (المكتبة العصرية): 53.

<sup>5</sup>- يراجع الإرشاد إلى قواعد الإعراب: 78.



﴿ إذا الشمس كورت... ﴾<sup>1</sup> و ﴿ إذا السماء انفطرت ... ﴾<sup>2</sup> وغيرهما من الآيات، وذلك قول الكوفيين و سيبويه، فيعربون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ، لكن شرطوا أن يكون الخبر فعلاً<sup>3</sup>.

ومنهم من وافق ابن هشام على اعتبار مثل هذا التركيب جملة فعلية، لكن بتقديم الفاعل، وتأخير الفعل الظاهر عنه. وليس بتقدير فعل قبله.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ والآنم خلقها ﴾<sup>4</sup> بتقديم المفعول، وتأخير الفعل، بمعنى أن (الآنم) منصوب بالفعل الظاهر بعده، وليس بتقدير فعل قبله<sup>5</sup>. كما أخذوا عليه في جعله (والليل إذا يغشى) جملة فعلية بتقدير فعل القسم؛ لأن تقديره ثقيل، بادي التكلف، إذا قيل: أقسم و الليل إذا يغشى، ورأى هؤلاء المنتقدون أن للقسم أسلوباً خاصاً مثله مثل النداء<sup>6</sup>، أو أنه من قبيل الجمل غير الإسنادية.

<sup>1</sup> - الشمس الآية: 01.

<sup>2</sup> - الانفطار الآية: 01.

<sup>3</sup> - يراجع العلامة الإعرابية: 38.

<sup>4</sup> - سبقت في ص: 86 .

<sup>5</sup> - يراجع في النحو العربي (المكتبة العصرية): 54.

<sup>6</sup> - يراجع المرجع نفسه: 55.

## سادسا: الجملة الظرفية

وقد عدها ابن هشام قسما مستقلا ثالثا من أقسام الجملة في كتاب مغني اللبيب، ولم يفعل ذلك في كتابه "قواعد الإعراب" تماشيا-في نظرنا-مع حجم الكتاب من جهة، ومن جهة أخرى أن الجملة الظرفية محتملة لدخولها في الاسمية والفعلية، كما سنبينه<sup>1</sup>.  
والمراد بها ما كان صدرها ظرفا أو جارا أو مجرورا، والجار والمجرور يعتبران ظرفا من جهة المعنى؛ فليس هناك فرق معنوي بين أن نقول: أتيت في الصباح، وأتيت الصباح.

واشترط ابن هشام لهذا الظرف أن يسبقه استفهام؛ والسبب في ذلك أنه "لما كان الاستفهام- ومثله النفي- لا ينصبان إلا على الحدث كان الظرف الواقع بعدهما متضمنا معنى الحدث، فكأن قولك: أفي الدار زيد؟ يساوي قولك: هل استقر زيد"<sup>2</sup>.  
ولتردد هذا النوع من الجمل بين الاسمية والفعلية، بحسب التقدير قال ابن هشام: "والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما"<sup>3</sup>.

فهو يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور أحد طرفي الإسناد، بحيث يكونان مسندا، والمرفوع بعدهما مسندا إليه فاعلا بهما، وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، في المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور، فالكوفيون يذهبون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وتأخر ذلك الاسم، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا

<sup>1</sup> - يراجع شرح قواعد الإعراب: 74، وحاشية الشنواني: 52.

<sup>2</sup> - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 1/315.

<sup>3</sup> - المغني: 364.

يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء، ولكل من الفريقين حجج على ما ذهب إليه، ليس هذا موضع بسطها<sup>1</sup>.

وممن قال بالجملة الظرفية الزمخشري<sup>2</sup>، إلا أنه - كما قال ابن هشام - لم يشترط أن يعتمد الظرف أو الجار والمجرور فيها على نفي ولا استفهام، ويرشد إلى ذلك تمثيله لها ب : في الدار من المثال : زيد في الدار؛ حيث اعتبر ان جملة الخبر عن (زيد) جملة ظرفية، ولم يسبقها شيء من ذلك، ولكن من تمثيله لها بجملة الخبر لا نعرف إن كان يشترط الاعتماد أو لا؛ ولأن كلا من الشيخ الأمير والشيخ الدسوقي في حاشيتيهما على المغني لم يلاحظا ذلك، لكن قد يفهم عدم اشتراطه ذلك من خلال مغايرة مثاله لمثال ابن هشام.

وكيفية الاستدلال لقول الزمخشري لجملة الظرف من خلال المثال ما يلي:

أن جملة الخبر من (زيد في الدار) أصلها : استقر في الدار، وفي الفعل (استقر) ضمير مستتر يعود على (زيد)، وهي حينئذ جملة فعلية من فعل وفاعل، فحذف الفعل (استقر) وبقي الضمير المستتر بلا عامل يعمل فيه، فانتقل إلى الظرف، وصار هذا الظرف هو العامل في ذلك الضمير، فتكونت بذلك جملة من مسند - وهو الظرف - ومسند إليه - وهو الضمير المستتر<sup>3</sup>.

إلا ان ابن يعيش أرجع كل تقسيمات الجملة إلى اثنين لا ثالث لهما، ومن ذلك أيضا الجملة الشرطية، حيث قال ما نصه: " وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن

<sup>1</sup> - يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف: 51/1.

<sup>2</sup> - يراجع شرح المفصل (دار الكتب العلمية): 229/1.

<sup>3</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 385/2، وحاشية الأمير (دار الفكر) : 2/ 43، وشرح المفصل (دار الكتب العلمية): 230/1.

الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط، (فعل وفاعل) ،والجزاء (فعل وفاعل) أيضا،والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل<sup>1</sup>. وهذا ما ذكره ابن هشام حول في الجملة الشرطية،وصوب أنها من قبيل الجملة الفعلية<sup>2</sup>. وأما الجملة الشرطية فقد جاءت في تقسيم أبي علي الفارسي، حيث قال: "وأما الجملة التي تكون خبرَ المبتدأِ فعلى أربعة أضرب:

- الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل.

- الثاني: أن تكون مركبة من مبتدأٍ وخبر.

- الثالث: أن تكون شرطا وجزاء.

- الرابع: أن تكون ظرفا. "3

وممن قال بالجملة الشرطية أيضا شارح اللمع لابني جني، وهو الواسطي الضرير؛ حيث جاء في شرحه لخبر المبتدأِ ما نصه: "الضرب الثاني: يكون الخبر جملة، والجملة على ثلاثة أقسام:

- الأول: جملة من مبتدأٍ وخبر، كقولك: زيد (أبوه منطلق).

- الثاني: جملة من فعل وفاعل، كقولك: زيد (قام أبوه).

- الثالث: جملة من شرط وجزاء، كقولك: زيد (إن تكرمه يكرمك)"4.

ومادام ان ابن هشام لم يعتبر الجملة الشرطية قسما مستقلا من أقسام الجملة،فلا حاجة بنا إلى البحث فيها.

<sup>1</sup>- يراجع المرجع السابق:229/1.

<sup>2</sup>- يراجع المغني:364.

<sup>3</sup>- المقتصد في شرح الإيضاح:273/1.

<sup>4</sup>- شرح اللمع:31.

## سابعاً: ما يحتمل من الجمل الاسمية والفعلية والظرفية

هناك تراكيب من الجمل يتردد بين أن يكون من قبيل الجملة الاسمية، أو الفعلية، أو الظرفية، فهو محتمل؛ ويرجع هذا التردد والاحتمال في نظر ابن هشام إلى أمرين، وهما:

1- اختلاف التقدير: ومعناه أن يكون للجملة تقديران أو ثلاثة، كل تقدير تتركب الجملة بسببه تركباً خاصاً.

2- اختلاف النحويين: ومعناه اختلافهم في الإعراب الذي يؤدي إلى اختلاف صدر الجملة المبدوءة به، فعلى إعراب ما تكون الجملة اسمية، وعلى إعراب آخر تكون فعلية، وعلى ثالث تكون ظرفية، وهكذا...

وذكر ابن هشام من ذلك عشرة أمثلة، وهي:

1- إذا قام زيد فأنا أكرمه: وهي الجملة التي اشتملت على (إذا) التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، وهذه الجملة اسمية إن كان التقدير: أنا أكرم زيدا إذا قام، على اعتبار أن العامل في (إذا) هو جوابها الذي هو جملة (فأنا أكرمه) الاسمية، ومن المعلوم أن العامل متقدم في الرتبة على المعمول.

والجملة فعلية، إن كان التقدير: أكرم زيدا إذا قام، وذلك على أن العامل في (إذا) هو فعل الشرط (قام) بعدها، وهو فعل كما يلاحظ\*.

\* - هذا مبني على الخلاف في عامل (إذا)، يراجع الجنى الداني: 369-370، وشرح الكافية: 275/3-276.

ومثل لما تقديره جملة فعلية بقول الشاعر:

فبينا نحن نرقبه أتاناً معلقاً وقضةً وزناد راع<sup>1</sup>

والتقدير: أتاناً بينا نحن نرقبه.

ب- أفي الدار زيد؟ ، و أعندك عمرو؟ : للجملة المشتملة على ظرف أو جار ومجرور، فهي اسمية على أن: (زيد) مؤخر، وشبه الجملة (في الدار) خبر مقدم\* ، أو على أن : (زيد) فاعل سد مسد الخبر عن مبتدأ محذوف تقديره: كائن أو مستقر\* ، فالتقدير : كائن زيد في الدار ، أو مستقر زيد في الدار، وهي جملة ظرفية إن كان (زيد) فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور<sup>2</sup>.

ج- ما رأيتَه مذ يومان: للجملة المشتملة على (مذ)، فهي اسمية على تقديرين:

الأول : بيني وبين لقائه يومان، ف (يومان) مبتدأ مؤخر، والظرف قبله خبر مقدم<sup>3</sup>.

الثاني: أمد انتفاء الرؤية يومان ، ف (أمد) مبتدأ، و (يومان) خبر .

وهي فعلية على تقدير: مذ كان يومان، ف(كان) تامةً، و (يومان) فاعل، و(مذ) ظرف<sup>4</sup>.

د- ماذا صنعت: للجملة المشتملة على (ماذا)، فهي اسمية على تقدير: ما الذي

صنعتَه؟ ف (ما) اسم استفهام مبتدأ، و (الذي) خبرها، و(صنعت) صلتها، عند سيبويه<sup>5</sup>، أو

<sup>1</sup>- شرح شواهد المغني: 798/2، برقم: 603.

\* - هذا على رأي الكوفيين، يراجع شرح التصريح: 206/1-207.

\* - وهذا على رأي البصريين، يراجع المرجع نفسه والصفحة نفسها.

<sup>2</sup>- يراجع الإنصاف: 51-55.

<sup>3</sup>- يراجع المغني: 365.

<sup>4</sup>- يراجع الجنى الداني: 501-502، وموسوعة الحروف: 451-452، والإنصاف: 382/1-393.

<sup>5</sup>- يراجع الكتاب: 416/2-419.

( ما ) خبر مقدر، و(الذي) مبتدأ مؤخر عند الأخفش<sup>1</sup>، وهي فعلية على تقدير: أي شيء صنعت، فـ(أي) مفعول به منصوب بالفعل (صنعت)، والأصل: صنعت أي شيء، وتقدمت (أي)؛ لأنها اسم استفهام.

هـ - قوله تعالى: ﴿أبشِرْ يَهُودُنَا﴾<sup>2</sup>: فهي فعلية على أن تقديرها: أيهدونا بشر يهدوننا<sup>3</sup>، وهي اسمية على أن (بشر) مبتدأ نكرة، والاستفهام هو الذي سوغ الابتداء بها<sup>4</sup>. ومن أمثلة ما يحتمل الاسمىة والفعلية والظرفية ضمن هذا المثال الخامس قوله تعالى: ﴿ءانتم تخلقونه...﴾<sup>5</sup>، فـ(أنتم) مبتدأ، و(تخلقونه) خبر، فهي جملة اسمية كما رجح ابن هشام معللاً اسميتها بأن هناك جملة اسمية بعدها معطوفة عليها<sup>6</sup>، وهي قوله تعالى: ﴿أم نحن الخلقون...﴾، فيحدث توافق وتناسب بعطف جملة اسمية على جملة اسمية مثلها<sup>7</sup>.

كما رجح أن تكون الجملة فعلية، وهي (أهي سرت) في قول الشاعر:

فَقُمْتُ لِلضَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي      فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَاتِ أُمِّ عَادَنِي حُلْمٌ<sup>8</sup>

تقديرها: أسرت هي سرت، فالضمير المنفصل (هي) فاعل لفعل محذوف، يفسره الفعل الظاهر المذكور بعده؛ وذلك لأن بعدها جملة فعلية معطوفة عليها، وهي (عادني حلم) فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، فيحدث التناسب في العطف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع معاني القرآن للأخفش: 367/1.

<sup>2</sup> - التغابن من الآية 07.

<sup>3</sup> - يراجع الإعراب المفصل: 35/12.

<sup>4</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998): 203/1-212.

<sup>5</sup> - الواقعة من الآية 62.

<sup>6</sup> - يراجع الإعراب المفصل: 364-363/11.

<sup>7</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 389/2.

<sup>8</sup> - شرح شواهد الغني: 134/1، 798/2، برقم ( ) .

و- قاما أخواك: للجملة المشتملة على فعلٍ فيه علامة تنثية، والفاعل مثنى، أو فيه علامة جمع، والفاعل جمع، فهي فعلية على تقديرين:

الأول: قام أخواك بتجريد الفعل من علامة التنثية، وليست الألف إلا علامة تنثية لا محل لها، مثلها مثل تاء التانيث الساكنة في مثل: قامت هند.

الثاني: أن الألف في (قاما) فاعل، و (أخواك) بدل من تلك الألف.

وعلى كلا التقديرين، فصدر الجملة فعل، وهي جملة فعلية.

وأما كونها اسمية فعلى تقدير: أخواك قاما، فـ (أخواك) مبتدأ، و (قاما) خبر، لكن آخر المبتدأ، وقدم الخبر<sup>2</sup>.

ز- نعم الرجل زيد: للجملة المشتملة على فعل المدح والذم، فهي اسمية على تقديرها: زيد نعم الرجل، فـ (زيد) مبتدأ، و (نعم الرجل) جملة فعلية خبر، وآخر المبتدأ

وقدم الخبر كما قلنا، وهي جملتان: فعلية واسمية في الوقت نفسه على تقديرها: نعم

الرجل هو زيد، فتكون (نعم الرجل) جملة فعلية، من فعل جامد وفاعل، وتقدير (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو، فتكون حينئذ جملة اسمية<sup>3</sup>.

ح- جملة البسمة (باسم الله): فهي اسمية على تقديرها: ابتدائي باسم الله،

(ابتدائي) مبتدأ، و (بسم الله) جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر، وهي فعلية على

تقديرها: أبدأ، أو أقرأ، أو أكتب بسم الله، على حسب الفعل الذي يراد الشروع فيه<sup>4</sup>.

ط- قول العرب: ما جاءت حاجتك؟: وجاءت بمعنى صارت، فهي فعلية على

تقدير: جاءت حاجتك ما، فـ (حاجتك) بالرفع اسم (جاء) بمعنى صار، و (ما) خبرها في

<sup>1</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 398/2.

<sup>2</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998): 425/1-427.

<sup>3</sup> - يراجع المرجع نفسه: 156/2.

<sup>4</sup> - يراجع الكشاف: 26-27.



محل نصب، واسمية على تقدير أن (ما) مبتدأ، و اسم (جاءت) محذوف يعود على (ما)، و(حاجتكَ) بالنصب خبر (جاءت)<sup>1</sup>.

و أعطى ابن هشام مثالين آخرين ضمن هذا المثال التاسع ، و هما :

- ما أنت و موسى : فهي جملة اسمية على تقدير ان ( ما ) مبتدأ ، أو خبر مقدم ، و ( أنت ) خبرها ، أو مبتدأ مؤخر ، و ( موسى ) معطوف على ( أنت ) ، و هي جملة فعلية على تقديرها: تكون أنت ما و موسى، أو : تصنع أنت ما و موسى، و (ما) خبر ( تكون ) المحذوف ، أو مفعول به للفعل ( تصنع ) ، و ( موسى ) مفعول معه <sup>2</sup>.

- كيف أنت و موسى : فهي جملة اسمية على تقدير أن ( كيف ) خبر مقدم ، و ( أنت ) مبتدأ مؤخر ، و ( موسى ) معطوف على ( أنت ) ، و هي جملة فعلية على تقدير أن ( كيف ) خبر لـ ( تكون ) المحذوفة ، و ( أنت ) اسمها ، و ( موسى ) معطوف على ( أنت ) ، أو على أن (كيف) حال ، و يقدر فعل محذوف ، هو ( توجد ) ، و ( أنت ) نائب فاعل لذلك الفعل المحذوف ( توجد ) ، و قد صار نائب الفاعل ضميرا منفصلا بعد أن حذف فعله <sup>3</sup>.

ي- قعد عمر، وزيد قام: والمراد به الجملة المعطوفة ( زيد قام) فهي جملة فعلية على تقديرها: قام زيد قام؛ ليتم عطف جملة على جملة فعلية تناسبا وتوافقا، وهو الأرجح عند ابن هشام، وهي جملة اسمية على ما هي عليه(زيد قام) فيكون عطف اسمية على فعلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع الكتاب: 50/1-51، وشرح المفصل(دار الكتب العلمية):4/353.

<sup>2</sup> - يراجع المغني:367، وحاشية الدسوقي( دار الكتب العلمية):2/390-391.

<sup>3</sup> - يراجع المصدران أنفسهما والصفحات أنفسهما.

<sup>4</sup> - يراجع المغني الصفحة نفسها، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):2/391.

ومثل هذا أيضا: موسى أكرمه ، وزيد ليقم، وعمرو لا يذهب بجزم المضارع، فالراجح عند ابن هشام أنها جمل فعلية، بتقدير: أكرم موسى أكرمه، وليقم زيد ليقم، ولا يذهب عمرو لا يذهب فكل من الأسماء الثلاثة (موسى، وزيد، وعمرو) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده؛ وتعليل ذلك أن جمل (أكرمه، وليقم، ولا يذهب) جمل إنشائية طلبية، قل أن تكون خبراً في كلام العرب<sup>1</sup>، وعليه فلا يمكن اعتبار الاسم قبلها مبتدأً، بل هو فاعل لفعل محذوف، وأما هي فجملة تفسيرية لا محل لها<sup>2</sup>.  
وأما مثل: زيد قام فهي اسمية، وهناك من جوز فعليتها، بتقدير: قام زيد قام، وهم ابن مالك، والمبرد، وابن العريف، وعن الكوفيين أن (زيد) فاعل مقدم، و (قام) فعل مؤخر، كما يجوزون ذلك<sup>3</sup>.

وأما إن عطفت عليها جملة أخرى، وصارت (زيد قام وعمرو قعد عنده)، فالأولى (زيد قام) اسمية والثانية (عمر وقعد) اسمية، على تقديرها كما عليه، فيكون هي من عطف الاسم على الاسم توافقاً، ويمكن أن تكون فعلية بتقدير: زيد قام وقعد عمرو عنده فتكون معطوفة على الجملة الفعلية الخبرية (قام) والضمير المستتر فيه فهو عطف فعلية على مثلها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع الكتاب: 1/138.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 2/391.

<sup>3</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998): 1/423، و شرح المفصل (دار الكتب العلمية) : 1/202 - 203 .

<sup>4</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 2/391.

## ثامناً: الجملة الصغرى والكبرى وذات الوجه وذات الوجهين

لم يكتف النحويون بتقسيم الجملة باعتبار الصدر إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية عند البعض ، بل امتد نظرهم إلى مجال أوسع من ذلك، بعدما لاحظوا أن الجمل قد يحدث لها أنواع من التركيب تتعدى ذلك التقسيم الثلاثي أو الرباعي، بحيث تتداخل فيما بينها، وتشتمل على أكثر من إسناد، فقسموا الجملة تقسيماً آخر يتمثل في الجملة الكبرى، والصغرى ، وذات الوجه ، وذات الوجهين ، ومن بينهم ابن هشام<sup>1</sup>، فقد ختم بهذه القسمة الكلام على الجمل من ناحية التركيب ، وابتدأ بالجملة الكبرى.

### I- الجملة الكبرى :

وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة ، إما :

- جملة فعلية، مثل: زيدٌ قام أبوه.

- جملة اسمية، مثل: زيد أبوه قائم.

والملاحظ أن هناك عمليتين إسناديتين أجريتا داخل كلتا الجملتين، وهما في الأولى:

- إسناد قيام الأب إلى زيد.

- إسناد القيام إلى الأب وحده.

عن طريق الفعل والفاعل في كل من العمليتين الإسناديتين.

وهما في الثانية كذلك، إلا أن الإسناد الثاني فيها ، وهو إسناد القيام إلى الأب تم عن طريق المبتدأ والخبر، أي عن طريق الجملة الاسمية، فالضابط في الجملة الكبرى هو شيئان:

<sup>1</sup>- يراجع المغني:367، و الهمع :13/1، وحاشية الشنواني :53، وشرح قواعد الإعراب :75-76، وشرح اللامية المجرادية:34-35، والنحو الوافي:16/1، ونحو الجمل:39.

- كونها جملة اسمية

- كون خبرها جملة.

ولاحتوائها على أكثر من إسناد سميت بالجملة الكبرى.

لكن ابن هشام لم يحصر هذه الجملة الكبرى في أن تكون اسمية فقط؛ فلم ير مانعاً من أن تكون فعليةً أيضاً كأنه نظر إلى تعدد الإسناد فحسب<sup>1</sup>.

وشرط الفعل الذي تتصدر به الجملة الفعلية الكبرى أن يكون ناسخاً؛ لأن الأفعال الناسخة هي التي تتطلب خبراً، مثل: كان وأخواتها، وبعض أفعال المقاربة<sup>2</sup>، مثل: كاد و كرب.....، وهي غير المقترن خبرها بـ(أن)، ومن أمثلتها:

- مازال البدر يرسل أنواره.

- كانت الشمس أشعتها منتشرة.

- كاد البحث ينقضي.

- ظننت الشهر أيامه قليلة.

## II- الجملة الصغرى:

وهي جملة الخبر التي تكون ضمن الجملة الكبرى، وقد تكون اسمية أو فعلية، كما رأينا في تمثيل الجملة الكبرى قبل قليل<sup>3</sup>، ومن أمثلتها ما يلي:

- جملة (قام أبوه) من : زيد قام أبوه.

- جملة (أبوه قائم) من : زيد أبوه قائم.

- جملة (أشعتها منتشرة) من : كان الشمس أشعتها منتشرة .

- جملة ( يرسل أنواره) من : مازال البدر يرسل أنواره .

<sup>1</sup>- يراجع المغني:368.

<sup>2</sup>- يراجع شرح ابن عقيل (1998):1/299.

<sup>3</sup>- يراجع الصفحة السابقة، والمغني:367، والهمع:1/13، وشرح قواعد الإعراب :77، وشرح المجراية:35-36، و حاشية الشنواني:53، و نحو الجمل :39.

- جملة (أيامه قليلة) من : ظننت الشهر أيامه قليلة .
- جملة (ينقضي) من : كاد البحث ينقضي .

وهذه الجملة الصغرى هي عبارة عن الإسناد الثاني الذي يحدث في الجملة الكبرى، وتسميتها بالصغرى إنما هو بالنسبة للجملة الكبرى التي تحتويها، وسميت بذلك؛ لأنها لا تشكل إلا إسناداً واحداً<sup>1</sup>.

وأما الجملة التي لا تكون كبرى ولا صغرى فهي الجملة الأصلية كما يصفها عباس حسن بقوله: "ويقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع: الجملة الأصلية، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، أي المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفاعل"<sup>2</sup>.

ولتداخل التراكيب، وتعدد الأسانيد ذكر ابن هشام أن هناك من الجمل ما تكون كبرى على اعتبار وصغرى على اعتبار آخر، وذلك مثل: زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ. فجملة (أبوهُ غلامُه منطلقٌ) صغرى، على اعتبار أنها جملة خبرٍ عن المبتدأ (زيد)، وهي كبرى على اعتبار أنها مكونة من مبتدأ (أبوه)، وخبره جملة اسمية (غلامُه منطلقٌ)<sup>3</sup>.

ومثلها قوله تعالى على لسان صاحب الجنتين: ﴿لكننا هو الله ربي﴾<sup>4</sup>، فأصلها: لكن أنا هو الله ربي<sup>5</sup>، فجملة (هو الله ربي) صغرى؛ باعتبارها خبراً عن (أنا)، وكبرى؛ باعتبارها مكونة من المبتدأ (هو) وخبره جملة اسمية (الله ربي)، هذا على

<sup>1</sup>- يراجع شرح قواعد الإعراب: 77.

<sup>2</sup>- النحو الوافي: 1/16.

<sup>3</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 2/392.

<sup>4</sup>- الكهف من الآية 38.

<sup>5</sup>- يراجع الكشف: 2/484، و الإعراب المفصل: 6/386، وقرأها على هذا الأصل أبي بن كعب رضي الله عنه، يراجع القراءات الشاذة: 498.

تقدير أن الضمير المنفصل (هو) ضمير الشأن مبتدأ، وليس على أنه أي (هو) يعود على الله سبحانه وتعالى، و(الله) لفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان<sup>1</sup>؛ إذ على هذا التقدير لا تكون جملة صغرى فقط؛ فالأصل: أنا هو الله ربي، و(هو) و(الله) شيء واحد؛ لأجل البدلية، فكأن التقدير: لكن أنا الله ربي، ف(أنا) مبتدأ، وخبره جملة اسمية (الله ربي)، وهي الصغرى، والكل جملة كبرى.

وهناك من الجمل ما يحتمل أن تكون فيها جملة كبرى على تقدير، وألا تكون فيها على تقدير آخر، ومن ذلك كما قال ابن هشام:

- قوله تعالى: ﴿أنا آتياك به﴾<sup>2</sup>: على تقدير: أن (أنا) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (آتياك به)، و(آتياك) فعل مضارع والكاف مفعول به، فهي جملة كبرى. وأما على تقدير: أن (أنا) مبتدأ، و(آتياك) اسم فاعل خبر عن (أنا) والكاف مضاف إليه، فهي جملة أصلية، لا صغرى ولا كبرى<sup>3</sup>، والاحتمال ناشئ من كون كلمة (آتياك) جانست بين المضارع واسم الفاعل، ومثل ابن هشام لمجيئها اسم فاعل لقوله تعالى: ﴿وإنهم آتياهم عذاباً﴾<sup>4</sup>، وقوله تعالى: ﴿وكلهم آتياهم يوم القيمة فرداً﴾<sup>5</sup>، ويبدو أنه رجح الاحتمال الثاني - وهو أنها اسم فاعل -؛ لدليلين:

1- أن أصل الخبر الإفراد، وهو ما يتأتى مع اسم الفاعل الذي هو مفرد.

<sup>1</sup>- يراجع المغني: 367.

<sup>2</sup>- النمل من الآية 39.

<sup>3</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية): 394.

<sup>4</sup>- هود من الآية 76.

<sup>5</sup>- مريم الآية 96.

2- أن القارئ حمزة الكوفي يميل الألف من (آتيك) في السورة نفسها، سورة النمل، وهو لا يميل الألف إلا إذا كانت أصلية<sup>1</sup>، وهو ما يتحقق في كونها اسم فاعل من: أتى ، يأتي ، فهو آت، على وزن فاعل :

ء	ا	ت	ي	ك
ف	ا	ع	ل	ك

و أصالة الألف فيها باعتبار أنها ليست مبدلة من همزة ، كما هو الحال إذا كانت فعلا مضارعا ، و توضيحه في ما يلي :

ءآتيك ( فعل مضارع ) اصلها :

ء	أ	ت	ي	ك
أ	ف	ع	ل	ك

فلاحظ أن الهمزة الثانية التي هي في مقابل الفاء في الصيغة الصرفية أبدلت ألفا ، و صارت ( آتيك ) ، فليست الألف - إذن - أصلية ، بل هي مبدلة من همزة ساكنة ، قال ابن مالك :

و مدا ابدل ثانيَ الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر و أئمن<sup>2</sup>

- نحو : زيد في الدار : فهي جملة كبرى على أن ( زيد ) مبتدأ ، و خبره الجملة الفعلية (استقر) محذوفا ، و ( في الدار ) متعلق بالفعل المحذوف ( استقر ) ، و ليست

<sup>1</sup> - يراجع التيسير في القراءات السبع : 48 ، والنشر في القراءات العشر : 60/2 ، وشرح شعلة على الشاطبية (دار الكتب العلمية) : 121 ، والوافي في شرح الشاطبية : 127 .

<sup>2</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 507/2-509 .

كذلك على أن ( زيد ) مبتدأ ، و خبره اسم الفاعل ( مستقر ) محذوفاً ، و ( في الدار ) متعلق به ، بل هي حينئذ جملة أصلية<sup>1</sup>.

- نحو : إنما أنت سيرا<sup>2</sup>: فهي جملة كبرى على أن ( أنت ) مبتدأ ، و خبره الجملة الفعلية (تسير) محذوفاً ، و ( سيرا ) مفعول مطلق ، و ليست كذلك على أن ( أنت ) مبتدأ ، و خبره ( سائر ) محذوفاً ، و هو اسم فاعل مفرد .

- نحو : زيد قائم أبوه: فهي جملة كبرى على أن ( زيد ) مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية من ( أبوه ) المبتدأ الثاني ، و ( قائم ) خبره ، و ليست كذلك على أن ( زيد ) مبتدأ ، و ( قائم ) خبره ، و ( أبوه ) فاعل لاسم الفاعل ( قائم )<sup>3</sup>.

ثم ختم الكلام على الجملة الصغرى و الكبرى بمثال يتعين فيه ألا تكون الجملة كبرى ، و هو قول الشاعر :

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ      فَيَرَأْبَ مَا أَتَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ<sup>4</sup>

فجملة ( عمر مستطاع رجوعه ) أصلية ، و ليست كبرى ولا صغرى ؛ لأنها على تقدير أن ( عمر ) اسم ( ألا ) التي للتمني ، و ( رجوعه ) مبتدأ مؤخر، و ( مستطاع ) خبر المبتدأ ( رجوعه ) ، و الجملة الاسمية ( رجوعه مستطاع ) صفة لـ ( عمر ) الذي هو اسم ( ألا ) التي للتمني ، بناء على قول سيبويه بأن ( ألا ) التي للتمني ليس لها خبر؛ لأنها في معنى : المُنْمَنَى<sup>5</sup> ، و عليه فيمتنع ما يلي :

- أن تكون الجملة الاسمية ( رجوعه مستطاع ) خبراً لها .

<sup>1</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):395/2.

<sup>2</sup>- يراجع الكتاب :1/335-336.

<sup>3</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية):395/2.

<sup>4</sup>- شرح شواهد المغني:1/213، 2/800.

<sup>5</sup>- يراجع الكتاب:1/289 ، 2/309 ، فكأن تقدير (ألا عمر): أتمنى عمراً؛ فل يحتج إلى خبر ، يراجع شرح ابن عقيل(1998):1/376.



- أن يكون ( مستطاع ) خبرا لها ، و ( رجوعه ) نائب فاعل له <sup>1</sup>.
- كما أن سيبويه اعتبر أن ( ألا ) التي للتمني مثل ( ليت ) في عدم مراعاة محل اسمها إذا تبعه أحد التوابع ؛ فلا يمكن أن يعطف على اسمها ، ولا أن يؤكد ، ولا أن يبدل منه ، ولا أن يوصف بتابع مرفوع مراعاة لمحلها ، الذي هو الرفع <sup>2</sup>، و على هذا يمتنع ما يلي:
- أن يكون ( مستطاع ) صفة مرفوعة لـ ( عمر ) على اعتبار المحل <sup>3</sup>؛ لأن محل ( عمر ) الرفع قبل دخول ( ألا ) .
- أن تكون جملة ( مستطاع رجوعه ) في محل رفع صفة لـ ( عمر ) على اعتبار المحل أيضا ؛ لأن جملة ( عمر ، و خبرها ) - على فرض أن لها خبرا - لا محل لها ، و الذي أزال محليتها من الإعراب هو دخول ( ألا ) عليها .
- و أما المازني و المبرد فيجوز عندهما أن تكون الجملة ( ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ) جملة كبرى ، و ذلك بجعل ( لا ) نافية للجنس ، و ( عمر ) اسمها ، و خبرها الجملة الاسمية ( رجوعه مستطاع ) ، أو خبرها ( مستطاع ) المفرد ، و ( رجوعه ) نائب فاعل ، أو أن خبر ( لا ) محذوف ، و الجملة الاسمية ( رجوعه مستطاع ) صفة لـ ( عمر ) على اعتبار المحل .

<sup>1</sup>- يراجع حاشية الأمير (دار الفكر): 45/2 ، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 396/2، وقد وقع لابن هشام سهو في إعرابه (رجوعه) فاعلا ، والصواب أنه نائب فاعل لاسم المفعول (مستطاع).

<sup>2</sup>- حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 396/2 .

<sup>3</sup>- يراجع المرجع نفسه والصفحة نفسها ، والمقتضب : 591/4-592 ، وشرح ابن عقيل (1998) : 396/1، وشرح ابن طولون على الألفية : 277-278.

## ذات الوجه ، و ذات الوجهين

و هناك قسمة ثنائية أخرى زادها ابن هشام ، و غيره في الجملة من حيث التركيب الداخلي ، ألا إنها مختصة بالجملة الكبرى ، و هي أنها تكون ذات وجه ، و ذات وجهين .

01 - ذات الوجهين : و معناها ان يختلف صدرها ، و عجزها<sup>1</sup> ، و ذلك إما :  
- أن يكون صدرها جملة اسمية ، و عجزها جملة فعلية ، مثل :

	( اسم )		( فعل )
	زید		يقوم أبوه
ذات الوجهين	( الصدر )	_____	( العجز ) (وجه 02)
			جملة فعلية
		_____	(وجه 01)
			جملة اسمية

- أن يكون صدرها جملة فعلية ، و عجزها جملة اسمية ، مثل :

	( اسم )		( فعل )
	أبوه قائم		ظننت زيدا
ذات الوجهين	( الصدر )	_____	( العجز ) (وجه 02)
			جملة اسمية
		_____	(وجه 01)
			جملة فعلية

<sup>1</sup> - يراجع المغني : 396 ، والهمع : 13/1 ، وشرح المجراية : 42-43.

02 - ذات الوجه : و معناها أن يتوافق صدرها و عجزها ، و ذلك إما :

- أن يكون صدرها و عجزها جملتين اسميتين ، مثل :

ذات الوجه	{	( اسم )	( اسم )
		أبوه قائم	زيد
		_____ ( العجز )	_____ ( الصدر )
		جملة اسمية	_____
		جملة اسمية	

- أن يكون صدرها و عجزها جملتين فعليتين ، مثل :

ذات الوجه	{	( فعل )	( فعل )
		يقوم أبوه	ظننت زيدا
		_____ ( العجز )	_____ ( الصدر )
		جملة فعلية	_____
		جملة فعلية	

و بهذا ننهي مع ابن هشام الكلام على تقسيم الجملة من حيث التركيب الخارجي ، و الداخلي ، لننتقل بعد هذا إلى تقسيمها عنده من حيث الوظيفة أو الإعراب .

## الفصل الثالث

### الجملة التي لا محل لها من الإعراب

- الجملة الابتدائية .
- الجملة الاعتراضية .
- الجملة التفسيرية .
- جملة جواب القسم .
- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بـ (إذا) الفجائية .
- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف .
- الجملة التابعة لجملة لا محل لها .

### أولاً: الجملة الابتدائية أو الاستئنافية

وبدأ بها ابن هشام ؛ لأن تسميتها بالابتدائية مناسب لذلك ولا يحتاج إلى تعليل.

تعريفها: وهي الجملة التي تقع في أول الكلام أو في أثنائه ، وتستأنف معنى جديداً، ولا محل لها من الإعراب<sup>1</sup> .

ولها تسميتان: الابتدائية ، والمستأنفة أو الاستئنافية ، وتسميتها الثانية أوضح عند ابن هشام؛ لأن الابتدائية يصح أن تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بمبتدأٍ، ولو كان لها محل من الإعراب<sup>2</sup> ، مثل: المؤمنون أمرهم واحد، فجملة (أمرهم واحد) يصح أن نسميها جملة ابتدائية على الرغم من أن لها محلاً من الإعراب ؛ لأنها في محل رفع خبر عن المبتدأ ( المؤمنون)، بخلاف الجملة المستأنفة، فإنها لا تطلق إلا على جملتين، وهما: الجملة التي يفتتح بها الكلام، والجملة المنقطعة عما قبلها، وكلاهما لا محل لها من الأعراب .

### نوعاها: جعل ابن هشام الجمل المستأنفة نوعين<sup>3</sup>:

- الأول: الجملة التي يفتتح بها الكلام ابتداءً، مثل أن نقول في أول نطقنا : زيدٌ قائمٌ، فهذه جملة استئنافية لا محل لها وكذلك الجملة في أول كل سورة من القرآن ، مثل قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العلمين ﴾<sup>4</sup>، فجملة (الحمد لله) لا محل لها.

<sup>1</sup> - المعجم الشامل : 84 .

<sup>2</sup> - المغني : 369 .

<sup>3</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها .

<sup>4</sup> - الفاتحة الآية 01 .

-الثاني: الجملة التي هي منقطعة عما قبلها من جهة اللفظ مثل : مات فلان ،رحمه الله، فجملة (رحمه الله) استئنافية لا محل لها؛ لأنها منقطعة عما قبلها ، فلا علاقة بين ( مات فلان) ، وبين ( رحمه الله) إلا من جهة المعنى فقط ، والمراد بالانقطاع عما قبلها هو ألا تكون الجملة تابعة لما قبلها عن طريق النعت، ولا عن طريق التوكيد، ولا العطف ولا البدل ، وألا تكون حالا مما قبلها ، ولا خبراً عنه ، وأما ارتباطها بما قبلها من جهة المعنى فلا يضر كما قال الأمير في حاشيته على المغني<sup>1</sup>.

ومن هذا القبيل أيضا جملة العامل الذي ألغى عمله<sup>2</sup> بسبب تأخره، مثل: زيد قائم أظن ، فالعامل (أظن) ألغى عمله ، فلم ينصب مفعوليه ؛ لأنه تأخر ، فجملة (أظن) لا محل لها

### ضابط الاستئناف:

بين ابن هشام إن الاستئناف عند أهل البيان هو ما كان جواب عن سؤال مقدر،مثل قوله تعالى: ﴿ هل أتاك حديث ضيفك إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلما،قال سلم قوم منكرون ﴾<sup>3</sup>،والشاهد في الآية جملة(قال سلام)الاستئنافية ،فلا محل لها؛لأنها جواب عن سؤال تقديره:فماذا قال له؟،فكان الجواب: قال سلام<sup>4</sup>.ومثل ذلك قول الشاعر: زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ، ولكن غمرتي لا تتجلي<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - حاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 44/2 .

<sup>2</sup> - يراجع أوضح المسالك : 126-127، وشرح ابن عقيل (1998) : 396/1، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 203 .

<sup>3</sup> - الذاريات الآية 24 .

<sup>4</sup> - يراجع المغني : 370 .

<sup>5</sup> - يراجع شرح شواهد المغني : 800/2 .

فجملته (صدقوا) لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب عن سؤال تقديره: أصدقوا، أم أكذبوا؟ فأجاب أصدقوا .

وأما عند النحاة فالاستئناف عام، ولا يختص بما كان جوابا عن سؤال مقدر<sup>1</sup>.  
ثم عقد ابن هشام تنبيهات ثلاثة في معرض حديثه عن هذه الجملة، وهي :

### 1) التنبيه الأول:

من الاستئناف ما قد يخفى: ومثل له بخمس آيات، نكتفي بواحدة أو اثنتين منها، فمن ذلك :

- قوله تعالى: ﴿ ولا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾<sup>2</sup>، والشاهد في الآية جملة (إنا نعلم...) فهي استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ إذ إنها ليست متعلقة بما قبلها - كما قد يتوهم - وليس (إنا نعلم) من قولهم، وإنما هو من قول الله عز وجل، فالوقف على كلمة ( قولهم ) تام في التلاوة<sup>3</sup> .

- و قوله تعالى: ﴿ أو لم يروا كيف بيدئ الله الخلق ثم يعيده ﴾<sup>4</sup>؛ والشاهد فيها جملة (يعيده) فهي استئنافية لا محل لها، وليست معطوفة على جملة (بيدئ الله) كما قد يتوهم<sup>5</sup>، فالحرف (ثم) للاستئناف لا للعطف ، وأيضا لا يصح أن تكون (ثم يعيده) معطوفة على جملة (بيدئ الله) من جهة المعنى ؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد ، ولا يعقل أن الله يقررهم بشيء مازال لم يقع ، وإنما قررهم بشيء وقع لهم ، وهو بدء الخلق<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 54/2 .

<sup>2</sup> - يس الآية 75 .

<sup>3</sup> - يراجع منار الهدى في بيان الوقف والابتداء : 232 .

<sup>4</sup> - العنكبوت الآية 18 .

<sup>5</sup> - يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 683/5، وإعراب المفصل : 24/9-25 .

<sup>6</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 53/2 .

وفائدة هذا التنبية هي الدعوة إلى استعمال النظر الدقيق لمعرفة الجملة المستأنفة من غيرها<sup>1</sup>.

## (2) التنبية الثاني:

قد يحتمل للفظ الاستئناف وغيره: وهو نوعان عند ابن هشام:

-أحدهما: لفظ مفرد يحتاج إلى تقدير لفظ آخر معه، حتى يصير اللفظان معا كلاما، أو جملة مستأنفة، مثل ( نعم الرجل زيد) فزيد لفظ مفرد، يحتاج إلى أن نقدر معه لفظا آخر، وهو الضمير (هو) فينتج من اللفظين جملة استئنافية تقديرها ( هو زيد)<sup>2</sup>.

ثانيهما: لفظ ليس بمفرد، ولا يحتاج إلى تقدير لفظ آخر معه، لكونه جملة تامة، وذلك كثير كما قال ابن هشام، ومثل له بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا، وَدُوا مَا عَنْتُمْ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، وَمَا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾<sup>3</sup>، والشاهد فيها كل من جملة ( لا يألونكم) وجملة (قد بدت) وجملة ( قد بينا) - وهذه لم يعدها ابن هشام - حيث إن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الأوليان صفتان لبطانة، وأن تكون مستأنفتين ؛ لأنهما علة للنهي في قوله تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ﴾<sup>4</sup> وأما جملة ( قد بينا) فلا تكون إلا مستأنفة، ولا يجوز أن تكون صفة.

## (3) التنبية الثالث:

من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا؟  
ومثل له بأمثلة:

1- يراجع الجملة النحوية : 95 .

2- يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 56/2 .

3- آل عمران الآية 118 .

4- يرجع الكشاف : 458-459/1 وهي في الآية نفسها .



أحدها: مثل جملة (إن قام زيد أقوم) بالرفع، وشاهده جملة (أقوم) فعلى رأى سيبويه هي جملة استئنافية؛ لأنها مؤخرة بعد أن كانت مقدمة، والتقدير: أقوم إن قام زيد<sup>1</sup> وعلى رأى المبرد ليست جملة استئنافية، لأنها في محل جزم واقعة في جواب شرط بتقدير وجود الفاء الرابطة لجواب الشرط، فتقديرها: إن قام زيد فأنا أقوم<sup>2</sup>.

ثانيها: جملة (مذ) و (منذ) وما بعدهما، مثل ما رأيت مذ يومان، أو منذ يومان<sup>3</sup>.

فهنالك من جعلهما في محل نصب حالين كالسيرافي\*، و أما عند الجمهور فهما استئنافية لعدم ارتباطهما بما قبلها<sup>4</sup>.

\* ثالثها: جمل الاستثناء المبدوءة بـ (ليس) أو (لا يكون) أو (خلا) أو (عدا) أو (حاشا)، فعند السيرافي هي أحوال مما قبلها، والتقدير في مثل قام القوم خلا زيد قام القوم خالين عن زيد، علما بأنه أي السيرافي جوز الاستئناف في ذلك.

\* رابعها: الجملة بعد (حتى)<sup>5</sup> ومثل له بقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل<sup>6</sup>

والشاهد فيه جملة (ماء دجلة أشكل) والواقعة بعد (حتى)، فعند الجمهور هي مستأنفة بناء

1 - يراجع المغني : 372، وكتاب سيبويه : 66/3-67، والإنصاف في مسائل الخلاف : 141/2-142-143 .

2- يراجع المقتضب: 371/2-372 .

3- يراجع شرح المفصل (مكتبة المتنبى) : 94/4-95، 45/8-46، وكتاب الجمل للخليل : 160-161، وكتاب سيبويه : 11/3، والإنصاف: 355/1 .

\* - السيرافي هو ابو سعيد الحسن بن عبد الله (368 هـ) نحوي متفقه، له شرح كتاب سيبويه، وشرح الدرديدية، و الاقناع في النحو، يراجع البغية: 507/1-508، والمدارس النحوية: 145.

4- يراجع شرح اللمع في النحو : 97-98 .

5- يراجع (حتى) في الجنى الداني : 55 وما بعدها، وموسوعة الحروف : 246، وشرح اللمع في النحو : 100-101 .

6- ديوان جرير : 367، وشرح شواهد المغني : 377/1، برقم : 185 .

على أن (حتى) ابتدائية؛ وأما عند الزجاج وابن درستويه\* فهي جملة في محل بناء على أن (حتى) حرف جر، وقد اعترض ابن هشام عليهما في ذلك، حيث لم يعتبر (حتى) في ذلك المثال وما أشبه حرف جر، فقال: "ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها (إن) كسروها، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على (إن) فتحت همزتها، نحو: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾<sup>1</sup>.

هكذا يأبى ابن هشام أن يكون للجملة الواقعة بعد (حتى) محل من الإعراب، ولمناقشته في ذلك نعرض عليه هذا المثال وننظر: ظللت واقفا حتى جاء زيد.

فواضح من هذا المثال أن لفظ (جاء زيد) جملة ولا شك، ولا يستطيع النحاة الذين من بينهم ابن هشام أن يدّعوا أن هناك مفرداً مؤولاً، باعتبار الكلام خالياً من حرف مصدرٍ سابقٍ يسمح بادعاء ذلك المفرد، ثم إنه واضح أيضاً من خلال المثال أن الموقع بعد (حتى) هو موقع المفرد المجرور بها؛ بدليل صحة وقوع المفرد فيه، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال: ظللت واقفا حتى (مجيء زيد)، أفليس بالإمكان أن يقال: إن المحل الذي بعد (حتى) لا يختص بالجملة<sup>2</sup>؟

أما ما استدلل به ابن هشام على أن الجملة بعد (حتى) لا يمكن للمفرد أن يحل محلها من أنه لو اعتبرنا (حتى) حرف جر والجملة التي بعدها في محل جر كما قال

\* - هو عبد الله بن جعفر (258-347هـ) من أصل فارسي، له الإرشاد في النحو وشرح الفصيح وغريب الحديث، يراجع البغية: 36/2.

1- الحج الآية 06 .

2- يراجع المغني : 139/1، ويراجع الجنى الداني : 552، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي : 15، وشرح المفصل (مكتبة المتنبّي) : 18/8 وما بعدها .

الزجاج\* وابن درستويه للزم أن تكون (حتى) الجارة هذه معلقة عن العمل، بمعنى أنه لا أثر لجرها على الجملة التي بعدها، والمعلوم ان حروف الجر لا تعلق عن العمل ، ولا بد ان يكون لها أثر ، ودخولها على الجمل يؤدي إلى تعليقها وعدم تأثيرها ، ولا تدخل إلا على المفردات او ما يؤول إلى المفردات ، فهذا التعليق من ابن هشام ينطلق من أن حروف الجر لم توجد جارةً إلا للمفردات الصريحة، أو داخلةً على الجمل المصدرة بحرف مصدري، حتى يصح تأويلها بمصدر مفرد<sup>1</sup>، والمانع من اعتبار الجملة بعد (حتى) في المثال (... حتى جاء زيد) في محل جر انها ليست مفرداً، هذا أولاً، وليست مصدرةً بحرف مصدري حتى تؤول بمفرد يصح دخول (حتى) عليه، ثانياً، فهل لنا أن نقول : إن الحرف المصدري هذا ما هو إلا أداة تستعمل مرة، ويستغنى عنها مرة أخرى ، وذلك بالاستقراء بالأساليب العربية .

ومثال ذلك أسماء الزمان التي يمكننا أن نضيفها إلى الجمل مباشرة من دون حرف مصدري، فنقول مثلاً: حضرت يوم غاب الأستاذ، كما انه بالامكان أن نضيفها بواسطة هذا الحرف المصدري، فنقول: حضرت يوم أن غاب الأستاذ، وكذلك يمكن أن نقول<sup>2</sup>: كاد المطر أن يسقط، كما نقول: كاد المطر يسقط، إلى غير ذلك من المواضع<sup>3</sup> التي يمكن فيها استعمال الحرف المصدري ، كما يمكن إهماله والتخلي عنه، وهذا دليل على عدم اعتباره ولا الاعتداد به.

\* - هو ابو اسحاق ابراهيم بن السري (311 هـ) نحوي بغدادي ، كان يخرط الزجاج فلقب به ، أخذ عن ثعلب ثم لزم المبرد ، له معاني القرآن ومختصر النحو وشرح ابيات سيبويه ، يراجع البغية : 411/1-412، والمدارس النحوية : 135.

1-يراجع المحيط : 343/3 .

2-يراجع المرجع نفسه : 324/3 .

3-يراجع المحيط : 337-336/3 .

ومن هذه المواضع قولهم في المثل: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"<sup>1</sup>، والأصل أن يقال: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي<sup>2</sup> ؟  
والأصل أن يقال : ألا أيهذا الزاجري أن أحضر الوعى ،وقول شاعر آخر :

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكَيْرٍ<sup>3</sup> .  
والأصل أن يقال :وما راعني إلا أن يسير ،وعهدي به أن يسير ، وقال آخر :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا، فَكَأَنَّهَا تَمَثَّلُ لِي لِئَلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ<sup>4</sup> .  
وكان الأصل أن يقال : أريد أن أنسى ذكرها ، وسمع عن العرب قولهم : أريد تقوم، والأصل : أن تقوم، قال الأنطاكي:" فإذا كانت العربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير أنها يحلو لها كثيراً أن تباشر الجملة بغير توسط حرف مصدري، كما يحلو لها أن تباشرها بواسطته في مرات أخرى؟"<sup>5</sup> .

ونرجع لابن هشام بعد هذا كله لنسائله : لماذا لا يمكن اعتبار الجملة بعد (حتى) في المثال (حتى جاء زيد) في محل جر بـ (حتى) دون الاحتياج إلى حرف مصدري لتأويل الجملة ، مادمننا وجدنا في كلام العرب أنه قد لا يُحتاج إلى هذا الحرف في كثير من الأحيان.

1-يراجع أمثال العرب : 55 ، وكتاب مجمع الأمثال - مختارات - : 41 .

2-ديوان طرفة : 32، وشرح المعلمات السبع : 46 بلفظ : ألا أيهذا اللائمي، وشرح المعلمات العشر : 60، وشرح شواهد المغني : 800/2-801، وكتاب سيبويه: 99/3 .

3-شرح شواهد المغني : 840/2، برقم : 670، والبيت لم يسم قائله .

4-ديوان كثير : 108، وشرح شواهد المغني : 58/2، والكامل للمبرد : 82/2، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : 359 .

5-يراجع المحيط : 337/3-338 .

## ثانيا : الجملة الاعتراضية أو المعترضة

وذكرها ابن هشام في المرتبة الثانية ؛ ومناسبة ذلك انه لما ابتدأ بالجملة التي تكون في أول الكلام لفظاً أو معنى، وهي الاستثنائية ثنى بالجملة التي تكون في الوسط. تعريفها : جاء في تعريفها أنها الجملة التي تعترض بين جزأين متلازمين في الكلام، لإفادته تحسیناً وتقوية<sup>1</sup>، ولعل ما يضبطها بدقة هو أنها لو سقطت من الكلام لما اختلف وزنه، مثل: الصبر-ولا شك في ذلك- مفتاح الفرج، فجملة ( ولا شك في ذلك اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وتكمن فائدتها في تقويتها للكلام ، وتسديدها وتحسينها لمعناه، كما جاء في التعريف<sup>2</sup> .

مواضعها : وذكر لها ابن هشام من مواضعها سبع عشرة صورة<sup>3</sup>:

أ- بين الفعل ومرفوعه: وكلمة مرفوعه تشمل الفاعل، ونائب الفاعل، لكن ابن هشام لم يمثل للاعتراض بين الفعل ونائب الفاعل، وإنما مثل بالفعل والفاعل فقط ، ومن ذلك قول الشاعر:

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رُبْعُ الظَّاعِنِينَ      وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ<sup>4</sup>.

قال الدسوقي مبيناً الشاهد في البيت: " هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل، أفادت التقوية؛ لأنه حين قال : شجاک ربع الظاعينینا ، يحتمل أن ذلك مضمونٌ أو

1- يراجع المعجم الشامل : 36، الكافية في النحو : 257/2، والكلبيات : 144-145 .

2- يراجع شرح الكافية الشافية : 132/1 .

3- يراجع المغني : 373، وما بعدها ، وهمع الهوامع : 247/1 .

4- سبق ذكره في ص : 48 .

مُتَوَهَّمٌ، فأخبر أنه مظنون<sup>1</sup>، والفعل هو (شجاك)، والفاعل هو (ربع)، والجملة المعترضة بينهما هي (أظن) بفاعلها المستتر وجوباً كما هو معلوم.

ب- بين الفعل ومفعوله: ومثل له بقول أبي النجم الفضل بن قدامة:

وَبَدَّلْتُ وَالذَّهْرُ نُو تَبَدَّلِ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ<sup>2</sup>.

وشاهده جملة (والدهر ذو تبدل) التي اعترضت بين الفعل المبني لما لم يسم فاعله، وبين المفعول الثاني (هيفاً)، وأما المفعول الأول فهو نائب فاعل ضمير مستتر تقديره: هي، يعود على الريح، أي بدلت الريح هيفاً.

ج- بين المبتدأ وخبره: ومثل لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نحن- معاشر الأنبياء- لا نورث"<sup>3</sup>، والشاهد فيه أن جملة (معاشر الأنبياء) اعترضت بين المبتدأ (نحن)، وبين خبره (لا نورث) فلا محل لها من الإعراب.

د- بين ما أصله المبتدأ والخبر: والمقصود به اسم (كان) وأخواتها وخبرها، واسم (إن) وأخواتها وخبرها، ومفعولاً (ظن) وأخواتها، وغير ذلك من النواسخ، ومما مثل به قول الشاعر:

وَإِنِّي لِرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي لِعَلِي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا<sup>4</sup>.

والشاهد فيه جملة (أزورها) فلا محل لها من الإعراب.

هذا ولم يمثل لاسم (كان) وأخواتها وخبرها، ولا لمفعولي (ظن) وأخواتها، ولا لغيرها، بل اكتفى بالتمثيل لاسم (إن) و (لعل)، وخبرهما فقط، فمثال المعترضة بين اسم (كان) وخبرها: كان العرب- وهم الأمة المفضلة- في عزٍّ ومنعةٍ، فجملة (وهم الأمة

1- حاشية الدسوقي (المطبع المصرية): 58/2 .

2- شرح شواهد المغني: 451/1، 808/2، برقم: 613 .

3- يراجع مسند الإمام أحمد بن حنبل: 306/1 .

4- شرح شواهد المغني: 810/2، برقم: 616، البيت للفرزدق، وليس في ديوانه .

المفضلة) اعتراضية لا محل لها ، ومثال المعترضة بين مفعولي (ظن): ظننتك-وظني لا يخيب- صادقاً ، فجملة (وظني لا يخيب) اعتراضية لا محل لها؛ لاعتراضها بين مفعول (ظن)الأول وهو(كاف المخاطب)، وبين مفعوله الثاني (صادقاً).

هـ- بين الشرط وجوابه: ومما مثل به قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٌ ﴾<sup>1</sup>، فجملة (والله أعلم بما ينزل) لا محل لها؛ لأنها اعترضت بين فعل الشرط (بدلنا)، وبين جوابه (قالوا).

و- بين القسم وجوابه: ومما مثل به قول الشاعر :

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ - لَقَدْ نَطَقْتُ بَطُلًا عَلَيَّ الْأَفَارِعُ<sup>2</sup> .

والشاهد فيه جملة ( وما عمري عليّ بهين) المعترضة بين القسم (لعمري)، وبين جوابه ( لقد نطقت) ، فلا محل لها من الإعراب .

ز - بين الموصوف و صفته :

ومما مثل به ابن هشام لذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ ﴾<sup>3</sup> ، ومحل الشاهد فيها جملة ( لو تعلمون ) المعترضة بين الموصوف ( قسم ) وبين صفته ( عظيم ) ، فلا محل لها من الإعراب .

ح - بين الموصول وصلته :

ومما مثل به قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ<sup>4</sup> .

1- النحل الآية 101 .

2- ديوان النابغة : 73 ، وشرح شواهد المغني : 816/2، برقم : 622 .

3- الواقعة الآية 79 .

4- ديوان جرير : 340، وشرح شواهد المغني : 817/2، برقم 623 .

فجملته ( وأبيك ) لا محل لها ؛ لأنها اعترضت بين الموصول ( الذي ) وبين صلته ( يعرف ) .

ط - بين أجزاء الصلة :

وأجزاء الصلة هي المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمعطوف والمعطوف عليه، وغير ذلك، مثل أن نقول: أقبل الذي كلامه - وأنا متيقن - مفيد، فجملته ( وأنا متيقن ) لا محل لها ؛ لاعتراضها بين جزء الصلة الأول وهو المبتدأ ( كلامه ) وبين جزئها الثاني وهو الخبر ( مفيد )، ومثل ذلك أيضا: عليك بالذين حسنت - ولا تتردد - أخلاقهم، فجملته ( ولا تتردد ) لا محل لها ؛ لاعتراضها بين الفعل ( حسنت ) والفاعل ( أخلاقهم ) وهما جزءان للصلة، ومثل ابن هشام بقوله تعالى: ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها - وترهقهم ذلة - مالهم من الله من عاصم﴾<sup>1</sup>، بناء على قول ابن عصفور من أن جملة ( وترهقهم ذلة ) معطوفة على جملة ( كسبوا السيئات )، فيصير الشاهد في الآية على هذا القول جملة ( جزاء سيئة بمثلها ) فلا محل لها ؛ لاعتراضها بين الجملتين المتعاطفتين، وهما ( كسبوا ) و ( ترهقهم )، لكن ابن هشام لم ير شاهدا في هذه الآية ؛ لأنه اختار أن يكون ( جزاء ) معطوفا على ( الحسنى ) في قوله عز وجل: ﴿للذين أحسنوا الحسنى﴾<sup>2</sup>، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، وعلى ما اختاره ليس هناك جملة اعتراضية<sup>3</sup>.

ي - بين المضاف والمضاف إليه :

1- يونس الآية 27 .

2- يونس الآية 26 .

3- يراجع المغني : 378، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 329/4، وإعراب المفصل: 43-41/5 .



ومثاله قولهم : هذا غلامٌ - والله - زيد ، فجملة ( والله ) لا محل لها ؛  
لاعتراضها بين المضاف ( غلامٌ ) والمضاف إليه ( زيد ) .

ك - بين الجار والمجرور :

ومثل لها بقوله : " اشتريته ب - أرى - ألفِ درهمٍ"<sup>1</sup> ، فجملة ( أرى ) اعتراضية  
لا محل لها ؛ لوقوعها بين الباء ، ومجرورها ( درهم ) .

ل - بين الحرف الناسخ وما دخل عليه :

ومثل لها بقول الشاعر :

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ - أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ<sup>2</sup>

وشاهده جملة ( وقد أتى حول كميل ) المعترضة بين الحرف الناسخ ( كأن ) وبين اسمها  
وخبرها ، وهما ( أثافيتها حمامات ) فهي جملة معترضة لا محل لها .

م - بين الحرف وتوكيده :

ومثل لها بقول الشاعر :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتٌ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>3</sup>

وشاهده جملة ( وهل ينفع شيئاً لیت ) المعترضة بين ( لیت ) وبين توكيدها ، وهو ( لیت )  
الثانية من الشطر الثاني ، فلا محل لها ، وأما ( لیت ) الثانية فهي فاعل للفعل ( ينفع )  
والمراد لفظها<sup>4</sup> .

1- هذا القول حكاه الكسائي من قل بعضهم بلفظ " اشتريته ب - أرى - ألفِ درهم " يراجع المقرب : 271 ، وضرائر

الشعر : 201 ، وقد حكم ابن عصفور على ذلك بالندور فلا يلتفت إليه ، يراجع ضرائر الشعر : 271 .

2- شرح شواهد المغني : 818/2 ، برقم : 624 ، والبيت لأبي الغول الطهوي .

3- شرح شواهد المغني : 819/2 ، برقم : 626 ، و تخليص الشواهد : 495 .

4- يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 51/2 ، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 65/2 .

ن - بين حرف التنفيس والفعل :

ومثل لها بقول الشاعر :

وما أدري - وسوف - إخال - أدري - أقوم آل حصن أم نساء<sup>1</sup>

وفي البيت اعتراض متداخلان ، الأول : في جملة ( وسوف إخال أدري ) المعارضة بين ( وما أدري ) وبين ( أقوم ) ، والثاني : وهو محل الشاهد في جملة ( إخال ) المعارضة بين حرف التنفيس ( سوف ) وبين الفعل المضارع ( أدري ) ، فلا محل من الإعراب .

س - بين قد والفعل :

ومثل لها بقول الشاعر أيضا :

أخالدُ قد - والله - أوطأت عشوةً ومآ قائلُ المعروفِ فينا يُعنفًا<sup>2</sup>

والشاهد واضح ، وهو جملة ( والله ) التي اعترضت بين ( قد ) والفعل ( أوطأت ) فلا محل لها .

ع - بين حرف النفي ومنفيّه :

ومما مثل لها به قول الشاعر أيضا :

ولا - أراها - تزال الدهرَ ظالمةً تُحدثُ لي نكبةً وتكوهًا<sup>3</sup>

فجملة ( أراها ) لا محل لها ؛ لاعتراضها بين ( لا ) النافية ، وبين منفيها وهو ( تزال ) .

1- ديوان زهير : 12، وشرح شواهد المغني : 130/1، 412 .

2- شرح شواهد المغني : 488/1، برقم : 274، والبيت لأخي يزيد بن عبد الله البجلي .

3- شرح شواهد المغني : 820/2، 826، برقم : 929، والكامل للمبرد : 384/1، 280/2، بلفظ : تظهر لي قرحة

، والظاهر أن كلمة (الدهر) زائدة، يستقيم وزن المنسرح في البيت بحذفها

**ف - بين جملتين مستقلتين :**

وعبر عنها صاحب شرح اللامية الجرادية بقوله : " إحداهما مفسرة للأخرى " <sup>1</sup> .  
 وقد مثل لها ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ فاتوهن من حيث أمركم الله - إن الله يحب  
 التوابين ويحب المتطهرين - نساءكم حرث لكم ﴾ <sup>2</sup> ، والشاهد فيها الجملتان ( إن الله يحب  
 التوابين ) و ( يحب المتطهرين ) المتعاطفتان ، فلا محل لهما ؛ لأنهما اعترضتا بين  
 الجملة المستقلة الأولى ، وهي ( فاتوهن من حيث أمركم الله ) والجملة المستقلة الثانية  
 وهي ( نساءكم حرث لكم ) <sup>3</sup> .  
 قد يعترض بأكثر من جملتين :

واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتب يشترون  
 الضلالة، ويريدون أن تضلوا السبيل - والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله  
 نصيرا - من الذين هادوا ... ﴾ <sup>4</sup> ، والشاهد فيها جملة ( والله أعلم بأعدائكم ) ، وجملة  
 ( وكفى بالله وليا ) ، وجملة ( وكفى بالله نصيرا ) ، هذه الجمل الثلاث لا محل لها ؛  
 لأنها معترضة بين ( أن تضلوا السبيل ) وبين شبه الجملة ( من الذين هادوا ) التي هي  
 بيان لـ ( الذين أوتوا ) على أحد الاحتمالين .

**كثيرا ما تشتهب الجملة المعترضة بالجملة الحالية :**

وهو من أهم المطالب في هذا المبحث، وذكر صاحب المغني أن المعترض تتميز  
 عن الحالية بأمور نذكرها إجمالاً ثم نفصلها باختصار :

1- شرح اللامية الجرادية : 66 .

2- البقرة من الآيتين 221-220 .

3- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 291/1-292 ، والإعراب المفصل : 288/1-290 .

4- النساء من الآيتين 44-45 .

- الميزة الأولى : أن الجملة المعترضة كما تكون خبرية تكون غير خبرية أيضا ، أي أمرية ، ودعائية ، وقسمية ، وتنزيهية ، واستفهامية ، وأما الحالية فلا تكون إلا خبرية .  
- الميزة الثانية : أن الجملة المعترضة يجوز أن يدخل عليها حرف استقبال ، أو حرف شرط .

- الميزة الثالثة : انه يجوز اقترانها بالفاء .

- الميزة الرابعة : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت<sup>1</sup> .

أما الأولى - وهي أنها كما تكون خبرية تكون غير خبرية - فدليله في الأمرية قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا مَنِ تَبِعَ دِينَكُمْ - قُلْ إِنْ هَدَىٰ هَدَىٰ اللَّهُ - أَنْ يُوْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلًا أُوتِيتُمْ ﴾<sup>2</sup> ، والشاهد جملة ( قُلْ إِنْ هَدَىٰ هَدَىٰ اللَّهُ ) المعترضة بين ما قبلها وما بعدها، بناء على أن ( أَنْ يُوْتَىٰ ) متعلق بـ ( لَا تَوَمَّنُوا ) ، لكن ابن هشام قال بأرجحية وجه آخر تحتمله الآية : " وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء"<sup>3</sup> ، فليس هناك اعتراض أصلا على هذا الوجه .

وأما دليل المعترضة الدعائية فهو قول الشاعر :

إِن الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغْتَهَا -  
قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَىٰ تَرْجُمَانٍ<sup>4</sup> .

وشاهده واضح، وهو جملة (بُلَّغْتَهَا)، ومعناها الدعاء، فلا محل لها من الإعراب، ومثله:

إِن سَلِيمِي - وَاللَّهُ يَكْلُوْهَا -  
ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا<sup>5</sup> .

وشاهده في جملة (والله يكلؤها) الدعائية.

1- يراجع همع الهوامع : 247/1-248 .

2- آل عمران الآية 72 .

3- يراجع المغني : 381 .

4- شرح شواهد المغني : 821/2، برقم : 633، والبيت لعوف بن محلم .

5- شرح شواهد المغني : 826/2، برقم : 634، ولسان العرب 1/146، والبيت لإبراهيم بن هرمة .

أما دليل المعترضة القسمية فهو قول الشاعر:

إني - وأسطارٍ سطرن سطرًا - لقائلٌ: يا نصرٌ نصرٌ نصرًا<sup>1</sup>.

وشاهده في جملة ( و أسطارٍ سطرن سطرًا) ومعناها القسم .

وأما دليل التنزيهية فقوله تعالى: ﴿ ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولهم ما يشتهون ﴾<sup>2</sup>، هذا إذا لم تقدر الواو في (ولهم) استئنافية، ويقدر ( لهم) متعلقا بمحذوف خبر مقدم، و(ما) مبتدأ مؤخرًا، وإلا فلا دليل فيه على معنى ما قلنا، ويبدو ان ابن هشام لا يرى في الآية دليلا على أي احتمال على ضوء ما ذكره<sup>3</sup>.

ودليل المعترضة الاستفهامية قوله تعالى: ﴿ فاستغفروا لذنوبهم - ومن يغفر

الذنوب إلا الله - ولم يصروا ... ﴾<sup>4</sup>.

والشاهد جملة (ومن يغفر الذنوب إلا الله) الاستفهامية التي اعترضت بينما ما قبلها وما بعدها، ولكن ابن مالك الذي مثّل بهذه الآية هو نفسه نص على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، تقديرها: ولا يغفر الذنوب إلا الله، فتصير خبرية إذن<sup>5</sup>.

ثم حكى ابن هشام الإجماع على أن الجملة الاعتراضية لا تقع إلا خبرية، و أجاب

عما يوهم خلاف ذلك من الشعر<sup>6</sup>.

1- شرح شواهد المغني : 812/2، برقم : 620، والبيت معزو لرؤبة .

2- النحل الآية 57 .

3- يراجع المغني : 382، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 261/4، وإعراب المفصل : 162/6-163.

4- آل عمران الآية 135 .

5- يراجع المغني : 382 .

6- يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وأما الميزة الثانية للجملة المعترضة وهي انه يجوز ان يتقدمها حرف استقبال، فدليلها قول الشاعر:

وما أدري- وسوف-إخال-أدري- أقوم آل حصن ام نساء<sup>1</sup>.

وقد تقدم، وشاهده جملة (وسوف إخال أدري)المصدرية بـ (سوف)التي للاستقبال،وقول الله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا - ولن تفعلوا- فاتقوا النار...﴾<sup>2</sup>، والشاهد فيها جملة (ولن تفعلوا) المصدرية بـ (لن) التي للاستقبال، فهذه الجملة اعترضت بين الشرط (فإن لم تفعلوا) ، وبين جوابه (فاتقوا النار) ، فلا محل لها<sup>3</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم - إن توليتم- ان تفسدوا في الارض﴾<sup>4</sup>، فالشاهد فيها جملة ( إن توليتم) المصدرية بحرف الشرط (إن) الدال على الاستقبال، حيث إن هذه الجملة اعترضت بين اسم (عسى) وهو الضمير المتصل الذي للمخاطبين، وبين خبرها (أن تفسدوا)<sup>5</sup>.

وأما الميزة الثالثة للجملة المعترضة، وهي جواز اقترانها بالفاء فدليلها قول الشاعر:

واعلم - فعلم المرء ينفعه- أن سوف يأتي كل ما قُدر<sup>6</sup>.

وشاهده جملة (فعلم المرء ينفعه)- كما سبق -التي صُدرت أو اقترنت بالفاء.

والميزة الرابعة، وهي أنه يجوز<sup>7</sup> اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت فدليلها

قول المتنبي :

يا حادييَ غيرها-وأ حسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها-

1- سبق ذكره في ص : 121 .

2- البقرة من الآية 23 .

3- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 68/1. والإعراب المفصل : 106/11-107 .

4- محمد (صلى الله عليه وسلم من الآية 23 .

5- يراجع المرجع نفسه : 209/7 .

6- شرح شواهد المغني : 828/2، برقم : 636، والبيت لمجهول .

7- في المغني (حنا الفاخوري) : 39/2، لا يجوز، ولعله خطأ مطبعي .

قفا قليلاً بها عليّ فلا أقل من نظرةٍ أزودها<sup>1</sup>.

والشاهد فيه جملة (و أحسبني...إلى...أفقدتها) ،فقد صُدرت بمضارعٍ مثبت ليس بمنفي ،وهو مقترن بالفاء، قال الدسوقي: " بخلاف الحالية فإنها إذا صُدرت بمضارعٍ مثبت امتنع اقترانها بالواو"<sup>2</sup>.

ولنا في نهاية هذا المبحث مسألةً لابن هشام، وهو أنه اعرب جملة (فالله أولى بهما) في قوله تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما،فلا تتبعوا الهوى﴾<sup>3</sup>، أعربها جوابا للشرط(إن يكن)، حيث قال: " والظاهر ان جواب الشرط (فالله أولى بهما)"<sup>4</sup>، لكن لو عدنا إلى كلامه على حذف جملة جواب الشرط في الباب الخامس من كتاب المغني حينما قال : " تنبيهه: التحقيق أن من حذف الجواب مثل: ﴿من كان يرجوا لقاء الله فإن أجل الله ءلات﴾<sup>5</sup>؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت، سواءً أُوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل، فإن أجل الله لآت، ومثله: ﴿وإن تجهر بالقول...﴾<sup>6</sup>، أي فاعلم أنه غنيٌّ عن جهرك؛ فإنه يعلم السر"<sup>7</sup>، في الآية نفسها ، إلى غير ذلك من الآيات التي سردها، وفيها جواب الشرط محذوف دل عليه ما بعده.

1- ديوانه : 08، ولم نجده في شرح شواهد المغني .

2- حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 72/2، وتراجع جملة الحال في شرح اللمع : 74-75 ، وأوضح المسالك : 214-215 ، وشرح ابن عقيل (1998) : 594/1، وشرح المفصل (مكتبة المتنبّي) : 65/2، وما بعدها ، وشرح

الألفية لابن الناظم : 337 .

3- النساء من الآية 135 .

4- المغني : 376 .

5- العنكبوت الآية 04 .

6- طه من الآية 06 .

7- المصدر نفسه : 613 .

ونتوجه بالسؤال إليه : ما الفرق بين هذه الأمثلة من الآيات المحذوف فيها جواب الشرط، وبين آية (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما، فلا تتبعوا الهوى)؟ ألا يمكن تقدير: فلا تكتموا الشهادة رافةً به، فالله أولى...؟ فيكون (فالله أولى بهما) تعليلاً لجواب الشرط المحذوف، وهو (فلا تكتموا الشهادة)؛ لأننا لا يمكن أن نعتبر (فالله أولى بهما) مسبباً عن الشرط؛ فأولوية الله بهما حاصلةٌ سواءً أكانا غنيين أم فقيرين، أم لم يكونا كذلك أصلاً.

ويدعم ما قلناه قول الأمير معقبا على إعراب ابن هشام السابق لجملة (فالله أولى بهما): " في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رافةً به؛ لأن الله أولى"<sup>1</sup>، ومثله فعل محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب المغني معتبراً أن تلك الجملة تعليل، والجواب محذوف، تقديره: فلا تكتموا الشهادة<sup>2</sup>.

ولعل لابن هشام تبريراً آخر لإعرابه ذلك، أو أن في الآية احتمالاً آخر لا يصل إليه فهمنا، فلا نتهمه بشيءٍ من الغفلة ولا التناقض، وإنما ما ذكرنا لا يعدو كونه ملاحظةً لا أقل ولا أكثر.

1- حاشية الأمير (دار الفكر) : 49/2 .

2- يراجع المغني (محيي الدين) : 389/2 .



### الجملة الثالثة : التفسيرية

وأوردها في المرتبة الثالثة ، و مناسبة ذلك انه لما ذكر الجملة التي تقع في اول الكلام لفظا او معنا ، ثم أتبعها بالجملة الواقعة في وسطه ، ذكر هنا الجملة التي تقع في آخره ؛ لأنها تفسره .

تعريفها: و مما جاء في تعريفها أنها الجملة التي تبين حقيقة ما قبلها ، و توضحه ، ولا محل لها من الاعراب <sup>1</sup>.

**حرفا التفسير:** قال صاحب كتاب الجمل : " و للجملة التفسيرية حالتان :

الاولى : أن تكون مقرونة بأحد حرفي التفسير : ( أي ) في نحو : عندي عسجد ، أي ذهب ، ف ( أي ) حرف تفسير ، و ما بعدها عطف ، و ( أن ) في نحو قوله تعالى : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا <sup>2</sup>﴾ .

الثانية : أن تكون مجردة من حرف التفسير ، في مثل قوله تعالى : ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا ، هل هذا إلا بشر مثلكم <sup>3</sup>﴾ .

و قد مثل لها ابن هشام بنماني آيات ، نكتفي منها بواحدة أو اثنتين :

أحداها : قوله تعالى : ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون <sup>4</sup>﴾ ، و الشاهد في الآية جملة ( خلقه من تراب ) التي فسرت قوله تعالى ( كمثل

1- معجم الشامل : 329 .

2- المؤمنون الآية 27 .

3- الأنبياء الآية 03 . نحو الجمل : 103 ، ويراجع كتاب سيبويه : 162/3-163 .

4- آل عمران الآية 59 .

آدم ) ، فلا محل لها من الإعراب<sup>1</sup> ، هذا في الجملة المجردة من حرف التفسير ، و أما ما فيها حرف التفسير فمثل لها بقول الشاعر :

و ترميني بالطرف أي أنت مذنب و تقلبيني لكن إياك لا أقلبي<sup>2</sup>.

والشاهد فيه جملة (أنت مذنب) ، فلا محل لها؛ لأنها مفسرة لقوله ( و ترميني ) ، وأداة التفسير ( أي ). الثانية : و قوله تعالى : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ... ﴾<sup>3</sup> ، و قد سبقت قريبا ، و الشاهد فيها جملة ( اصنع الفلك ) فلا محل لها ؛ لأنها مفسرة لـ ( فأوحينا ) ، و أداة التفسير ( أن ) كما هو واضح .

جاء في شرح المجردية أن ضابط ( أن ) التفسيرية أن تقع بعد حملة فيها معنى القول دون حروفه ، و يسمى كل من ( أن ) و ( أي ) عند إعراب التركيب الذي هما فيه حرف تفسير ، أو تفسيرية<sup>4</sup> ، و الذي فيه معنى القول دون حروفه مثل : أوحى ، و كتب ، و أشار و ما أشبهها .

و لنا مناقشة مع ابن هشام في هذه الجملة ، حيث إنه أشار تساؤلنا حينما ذكر عن ( أن ) المخففة من الثقيلة أنها تأتي للتفسير ، و نجد ذلك جليا في حديثه عنها في الباب الأول من كتابه المغني الذي خصصه للأدوات و بالضبط في فصل ( ان ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، فيقول في وجهها الثالث من أوجهها : " أن تكون مفسرة بمنزلة ( أي ) ، نحو قوله تعالى ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ... ﴾<sup>5</sup>.

1- يراجع التبيان في إعراب القرآن : 267/1، والكشاف : 433/1 ، والإعراب المفصل : 72-71/2 .

2- شرح شواهد المغني : 234/1، برقم : 113، والبيت لمجهول .

3-5- المؤمنون من الآية 27 .

4- شرح اللامية المجردية : 60، ويراجع شرح المفصل (مكتبة المتنبى) : 140/8-141، وهمع الهوامع : 71/2، والجنى الداني : 233-234، وموسوعة الحروف : 162-163 .

و قوله جل شأنه : ﴿و نودوا أن تكلم الجنة﴾<sup>1</sup> ، ثم قال آخذا برأي الكوفيين في إنكارهم ( أن ) التفسيرية : " و عن الكوفيين إنكار ( أن ) التفسيرية البتة ، وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم ، لم يكن ( قم ) نفس ( كتبت ) ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجد أي ذهب ، و لهذا لو جئت بـ ( أي ) مكان ( أن ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع " <sup>2</sup> ، و معنى كلامه أننا لو اعتبرنا ( أن ) تفسيرية في مثل ( كتبت إليه أن قم ) لاقتضى أن يكون الفعل أو الجملة ( قم ) تفسيريا لـ(كتبت) ، وللزم أن يكون المفسر وهو ( قم ) هو نفس ( كتبت ) في المعنى ، و هذا ما صرح به ابن هشام نفسه بقوله : " لأن المفسر عين تفسيره " <sup>3</sup> ، و توضيح ذلك أكثر أننا لو جعلنا في المثال ( كتبت إليه أن قم ) ، و عوضنا ( أن ) بـ ( أي ) و قلنا : كتبت إليه أي قم لاتضح فساد العبارة في الطبع كما قال .

إلا أنه لو استمعنا إلى كلامه هنا في الجملة التفسيرية ، و هو يتحدث عن الجملة المقرونة بـ ( أن ) ممثلا لها بآية : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع...﴾<sup>4</sup> ، و بالمثال ( كتبت إليه أن افعل ) ، و هو المثال نفسه الذي أنكر فيه أن تكون ( أن ) تفسيرية ، ثم هو هنا - و في هذا المثال نفسه - لا يمانع أن تكون ( أن ) حرف تفسير فيه ! و ليس بوسعنا أن نبرر صنيعه هذا إلا باحتمال أن يكون له وجه آخر فيما رأى ، لكننا ربما لم نهتد إليه ، و تبقى المناقشة ملاحظة مجردة .

كما أنه أثار تساؤلنا في نهاية بحثه عن الجملة التفسيرية حين قال : " مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي

1- الأعراف من الآية 43 .

2- المغني : 43 .

3- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

4- المؤمنون من الآية 27 .

في نحو : زيدا اضربه لا محل لها<sup>1</sup>، و في نحو قوله تعالى : ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾<sup>2</sup> ، و نحو : زيد الخبز يأكله بنصب ( الخبز ) ، في محل رفع ...<sup>3</sup> و كان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، و لم يثبت الجمهور وقوع البيان و البديل جملة ، و قد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة ، و إن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، و اختلف في المبدل منه<sup>4</sup> .  
فابن هشام من خلال كلامه هذا يرفض أن تكون جملة الاشتغال جملة تفسيرية و أن تكون عطف بيان ، و أن تكون بدلا .

يرفض أن تكون تفسيرية ؛ لأن الحد الذي وضعه هو لجملة التفسير لا ينطبق على جملة الاشتغال ؛ لأن التفسيرية عنده هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه<sup>5</sup> ، بينما نجد أن جملة الاشتغال ليست فضلة بل هي عمدة لا يستغنى عنها ؛ لأن لها دورا مهما ، و هو تفسير الفعل المحذوف قبلها ، و إذا استغنينا عنها و قلنا بأنها فضلة بقي الفعل المحذوف بلا تفسير .

و أما رفضه لأن تكون جملة الاشتغال معطوفة عطف بيان فلأنها أي جملة الاشتغال تفسير لفعل محذوف كما نعلم ، و إذا قلنا بأنها عطف لزم أن يكون المعطوف عليه هو هذا الفعل المحذوف ، و في عطف البيان لا يجوز أن يحذف المعطوف عليه ،

1- لأنها تفسيراً لجملة (ضربت زيدا) الابتدائية التي لا محل لها .

2- القمر الآية 49 .

3- لأنها في الآية تفسير لجملة (خلقنا كل شيء) الخبرية التي هي في محل رفع خبر لـ (إنا)، ولأنها في المثال تفسير لجملة (يأكل الخبز) التي هي في محل رفع خبر عن (زيد) .

4- المغني : 388 .

5- المصدر نفسه : 384 .

أضف إلى ذلك دليلاً آخر ، هو أن الجمهور من النحويين لم يثبتوا أن عطف البيان قد ورد جملة<sup>1</sup>.

و أما رفضه لكون جملة الاشتغال بدلاً فدليله جمهور النحويين كذلك ، حيث إنه لم يثبت عندهم مجئ البدل جملة ، فهو ينكر و قوع البدل جملة مع قوله في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل : " و يقع ذلك في بابي النسق و البدل خاصة"<sup>2</sup> ، فإذا لم تعتبر جملة الاشتغال تفسيرية ، ولا عطف بيان ، ولا بدلاً ، فماذا عسى أن نعتبرها ؟ و ما هي المكانة التي تحتلها بين الجمل يا ترى ؟ .

ثم إذا كان ابن هشام يرد على الشلوبين قوله بان جملة الاشتغال تكون بحسب ما تفسره ، فإذا كان لما تفسره محل من الإعراب فلها محل مثله ، و إن لم يكن لما تفسره محل فلا محل لها هي أيضا - إذا كان ابن هشام يرد زعم الشلوبين هذا بحجة ان جملة الاشتغال لا تأتي عطف بيان ولا بدلاً ، فلا مناص من ان نجعل لها مكانا بين احد قسمي الجمل المعربة أو غير المعربة ، و ان كان الذي يبدو ان ابن هشام يجعلها من الجمل غير المعربة ، و هو يرفض ان يجعلها تفسيرية ؛ للحجج التي قدمها ، و معلوم أن الجمل غير المعربة هي : الابتدائية ، و المعترضة ، و التفسيرية ، و جملة جواب القسم و جملة جواب الشرط غير الجازم ، أو الجازم غير المقترن بالفاء ولا بـ ( إذا ) الفجائية ، و صلة الموصول ، التابعة لما لا محل لها ، و جملة الاشتغال التي لا محل لها في نظر ابن هشام لا يمكن ان تكون ابتدائية ؛ لأنها ليست مفتتحا بها الكلام ، ولا هي منقطعة عما قبلها ، ولا يمكن ان تكون جملة معترضة ؛ لأنها عمدة لا فضلة كما قرر ، ولا يمكن

1- لكن أهل المعاني رأوا أن قوله تعالى : « قال يئاد هل ادلك... » الآية، طه 120 عطف بيان على (فوسوس إليه الشيطان) في الآية نفسها، كما في حاشية الصبان : 1078/3 .

2- المغني : 388 .

كونها تفسيرية كما علل ذلك ، ولا كونها جواب قسم ؛ لعدم وجود قسم قبلها حتى تكون هي جوابا له ، ولا كونها صلة للموصول ؛ لعدم وجود موصول بها قبلها ، ولا ان تكون جوابا للشرط ؛ لفقدان الشرط قبلها كذلك ، ثم لا هي تابعة لجملة لا محل لها ، فأين نضعها ؟ اللهم إلا ان نعتبرها تفسيرية ، و هو ما لا يمكن عند ابن هشام ، أو نعتبرها جملة مضافة إلى الجمل السبع التي لا محل لها<sup>1</sup>.

---

1- يراجع المحيط : 318/3-319 .

#### رابعاً : الجملة المجاب بها القسم ، أي جملة جواب القسم

و أوردتها في المرتبة الرابعة ؛ لأنها تأتي في آخر الكلام ، كالتفسيرية ، فهي في آخر جملة القسم ، لكنها أقل ارتباطاً بعدم المحلية من الإعراب من التفسيرية ، و لذلك آخرها عنها .

تعريفها: و مما جاء في تعريفها أنها هي التي تكون بعد قسم ظاهر أو مقدر<sup>1</sup> ، و معناها جملة جواب القسم ، مثل : اقسام بالله لأكملن العمل ، فجملة ( لأكملن العمل ) لا محل لها من الإعراب ؛ لوقوعها في جواب القسم .

#### أنواع جواب القسم :

جاء في نحو الجمل ما نصه : " أما جوابات القسم فإنها محصورة في :

- 1- ( اللام ) المفتوحة ، في قوله تعالى : ﴿فوركك لنسئلتهم أجمعين﴾<sup>2</sup> .
- 2- ( ما ) النافية ، في قوله تعالى : ﴿و الضحى و الليل إذا سجي ما ودعك ربك و ما قلى﴾<sup>3</sup> .
- 3- ( إن ) المشددة ، في قوله تعالى : ﴿و الفجر﴾ إلى قوله عز و جل : ﴿إن ربك لبالمرصاد﴾<sup>4</sup> .
- 4- ( إن ) المخففة المكسورة الهمزة ، في قوله تعالى : ﴿تالله إن كنا لفي ضلل مبين﴾<sup>5</sup> .

1- يراجع معجم الشامل : 416، وكتاب سيويوه : 104/3-146، ونظام الجملة : 377 .

2- الحجر الآية 92 .

3- الضحى من الآية 01-02-03 .

4- الفجر من الآية 01-14 .

5- الشعراء الآية 97 .

- 5- ( لا ) ، في نحو قوله تعالى : ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت ﴾<sup>1</sup> .  
 6- ( قد ) ، في مثل قوله تعالى : ﴿ و الشمس و ضحيتها ﴾ إلى قوله عز و جل : ﴿ قد افلح من زكاهها ﴾<sup>2</sup> .

7- ( بل ) ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ق و القرءان المجيد بل عجبوا... ﴾<sup>3</sup> .

و قد نظم أبو البقاء في الكليات ما سلف قائلًا :

إِنْ تُرِدْ عِلْمًا بِنَظْمٍ ضَابِطًا      سَبْعَةً فَاحْفَظْ جَوَابًا لِلْقَسَمِ  
 إِنْ مَا النَّفْيِ لَمْ يَكُنْ بَلًّا      خَفَّتْ مَفْتُوحَةَ اللَّامِ فَتَمَّ<sup>4</sup>

و القسم سواء ذكر فعله ، و حرفه مثل : أقسم بالله لأفعلن ، أم ذكر حرفه فقط ، مثل : بالله لأفعلن ، أم لم يذكر الفعل ولا الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ أم لكم أيمان علينا بلغه الى يوم القيمة إن لكم لما تحكمون ﴾<sup>5</sup> الشاهد فيها جملة ( إن لكم لما تحكمون ) ، فهي جملة جواب القسم المستفاد من الكلمة ( أيمان ) ، و هي جمع يمين .

و أما الآيات التي مثل بها ابن هشام فنكتفي بواحدة منها ، و هي قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ و تالله لأكيدن أصنمكم ﴾<sup>6</sup> ، و الشاهد فيها جملة ( لأكيدن ) ، فلا محل لها ؛ لأنها جواب القسم المذكور حرفه ، و هو ( تالله ) .

1- النحل الآية 38 .

2- الشمس من الآية 01-09 .

3- ق من الآية 01-02 .

4- نحو الجمل : 101 ، وراجع الكليات : 726 ، وشرح اللامية الجرادية : 77 ، والأصول في النحو : 435/1 ، ويبدو أن هناك خلافا في وزن صدر البيت الثاني من بيتي أبي البقاء ، وقد يستقيم بزيادة واو قبل ( لا ) ، فيصير : إن ما النفي ولا قد بل وإن ... على وزن الرَّمَل .

5 - القلم الآية 39 .

6- الأنبياء من الآية 57 .



## ما يحتمل جواب القسم و الاستئناف :

و فيه ذكر ابن هشام آية تحتلها ، و هي قوله عز و جل : ﴿ و إن منكم إلا واردة١ ﴾ ، قال الدسوقي و الأمير : " أي و يحتمل الاستئناف "٢ .

و معنى قولهما أن الآية هذه تحتل جواب القسم،وتحتل الاستئناف،أما احتمالها جواب القسم فلأن قبلها قسما في قوله تعالى: ﴿ فوربك لنحشرنهم و الشيطيين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا٣ ﴾ ،فجملة (وإن منكم) معطوفة بالواو على جملة جواب القسم التي هي (ثم لنحن أعلم)، وهذه معطوفة هي أيضا على الجملة ( لننزعن) المعطوفة هي أيضا على الجملة ( لنحضرنهم ) المعطوفة هي كذلك على جملة ( لنحشرنهم ) وللمعطوف حكم المعطوف عليه.

و أما احتمالها للاستئناف فمعناه أن تكون الواو في(وإن منكم)استئنافية،والجملة بعدها لا محل لها٤ .

## ما يخفى من أمثلة جواب القسم:

ومما مثل به قوله تعالى: ﴿ أم لكم أيمن علينا بلغة الى يوم القيمة إن لكم لما تحكمون٥ ﴾ .

والشاهد فيها- بعد التأمل -جملة ( إن لكم لما تحكمون) فهي جواب القسم٦ المستفاد من

1- مريم الآية 71 .

2- حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ):78/2 ،وحاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 57/2 .

3- مريم الآية 68 .

4- يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 57/2 ، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 78/2 .

5- القلم الآية 39 .

6- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه :37/8 ، والإعراب المفصل : 127/12-128 .

لفظ (إيمان) جمع يمين<sup>1</sup>، قال الزمخشري: "إن لكم لما تحكمون جواب قسم، لأن معنى أم لكم إيمان علينا، أم أقسمنا لكم"<sup>2</sup>، فهذه الجملة كأنها غير واضحة بأنها جواب القسم، فقد يعتقد أنها، استئنافية مثلاً، إلا بعد الانتباه والتأمل الدقيق.

ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ...﴾<sup>3</sup>، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾<sup>4</sup>.

و الشاهد من الآيتين جملتا النفي وهما (لا تعبدون) في الأول، و (لا تسفكون) في الثانية، فهاتان الجملتان جواب القسم المستفاد من لفظ (ميثاق)، قال ابن هشام: "وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف"<sup>5</sup>، واستدل على ذلك بقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾<sup>6</sup>، فالميثاق هنا بمعنى اليمين والقسم بدليل الجواب (لتبينه) الذي ورد فعلاً مضارعاً مقروناً باللام المفتوحة، ومؤكداً بالنون، وهي من صور جواب القسم كما قدمنا، ولخفاء ذلك وغموضه ذكر إن الكسائي و الفراء ومن وافقهما قالوا بأن التقدير في الجملتين (بأن لا تعبدوا) و (بأن لا تسفكوا)، ثم حذف حرف الجر وهو الباء، فأصبح الفعلان مرفوعين هكذا: (لا تعبدون) و (لا تسفكون)<sup>7</sup>، ويجوز عند الفراء أن يكون أصل الفعلين (لا تعبدوا) و (لا تسفكوا) مجزومين بلا الناهية، ثم استعمل النهي استعمال الخبر، فصارا (لا تعبدون) و (لا تسفكون)، أي أن أصلهما النهي الذي هو من أساليب الإنشاء بدليل ما بعدهما من أفعال أمر واردة في الآية مثل (وقولوا)، و (وأقيموا

1- يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 57/2، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 79/2 .

2- يراجع الفرق بين القسم واليمين في الفروق في اللغة : 47 .

3- البقرة من الآية 83.

4- البقرة من الآية 84 .

5- المغني : 389 .

6- آل عمران من الآية 187 .

7- وفي إعراب القرآن الكريم وبيانه : 132/1 أنها تفسيرية لا محل لها من الإعراب .

الصلاة) ، و(وآتوا الزكاة) ، فسياق الآية كله استعمل في أسلوب الإنشاء من أمر ونهي، وعلى ما قاله هذان العالمان تخرج الجملتان عن كونهما جوابي قسم أصلاً.

ومثل ذلك بيت الشعري يحتمل جواب القسم والحال: وهو للفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنِ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي      نَكَنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ - يصطحبان<sup>1</sup>

و الشاهد فيه جملة (لا تخونني)، عدا تحتمل أن تكون جواباً للقسم الذي تفيده كلمة (عاهدتني) أي فإن أقسمت لا تخونني، فلا محل لها من الإعراب، ويحتمل أن تكون أي جملة (لا تخونني) حالاً من الفاعل في (عاهدتني) وهو التاء، والتقدير: عاهدتني حال كوني غير مخون لك<sup>2</sup>.

ولنا في مبحث هذه الجملة مناقشة لأبن هشام، نطرح من خلالها عدت تساؤلات، فمن ذلك أنه في قضية من قضايا هذه الجملة، وهي مسألة منع ثعلب\* أن تكون جملة القسم خبراً، فهم من ثعلب أنه يمنع أن تقع جملة القسم وجملة الجواب معا خبراً، أي الجملتان معا لا يجوز أن تقعا خبراً، هكذا فهم ابن هشام من ثعلب، بدليل تصريحه بالقول:

"مسألة: - قال ثعلب: لا تقع الجملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه لأن نحو ( لأفعلن) لا محل له، فإذا بني على مبتدأ، فقليل (زيد ليفعلن) صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنما منع وقوع الخبر في جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا

1- ديوانه: 329، بلفظ: واثقتني، وشرح شواهد المغني: 536/2، 829، برقم: 641، والكامل للمبرد: 216/1، وديوان الشعر العربي: 425/1، بلفظ: واثقتني كذلك..

2- يراجع المغني: 389.

\*-ثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى (200-291هـ) شيخ أهل الكوفة، له المصون في النحو واختلاف النحويين ومعاني القرآن، يراجع البيهقي: 396-397، والمدارس النحوية: 224.

يكونان خبرا، إذا لا تتفك إحداهما عن الأخرى<sup>1</sup>؛ ثم راح يعلل هذا المنع بتعليين ألغاهما، وذكر سبب إلغائه إياهما، وذلك كله ليتوصل إلى جواز ما منعه ثعلب.

لكننا إذا قلبنا صفحات كتاب (قواعد الإعراب)، وعثرنا على هذه المسألة بالذات، وجدنا أن ابن هشام لا يفهم من ثعلب الفهم الذي فهمه منه في كتابه (المغني)، بل الذي فهمه في كتابه (قواعد الإعراب) أن ثعلبا منع جواز وقوع جملة جواب القسم وحدها خبرا، ويصرح بذلك قائلا: "ومن هنا قال ثعلب: لا يجوز (زيد ليقومن)، لأن الجملة المخبر بها لها محل، وجواب القسم لا محل له<sup>2</sup>.

جاء في حاشية الشنواني ما نصه: "الفرق بين ما هنا، وبين ما في المغني أنه هنا [أي في قواعد الإعراب] مسلم مراد ثعلب جملة الجواب فقط...، وفي المغني رد أن مراد ثعلب ذلك"<sup>3</sup>؛ فالعجيب من ابن هشام كيف يفهم فهما ما في كتاب، ثم لا يدري أنه يرد هذه الفهم نفسه في كتاب آخر من كتبه!، هل يكون لصنيعه هذا مبرر؟.

أما احتجاج ابن مالك بورود السماع بجواز ما منعه ثعلب بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾<sup>4</sup>، وغيرها، حيث ادعى ابن مالك أن جملة جواب القسم (لندخلنهم) خبرا عن (الذين) فقد أجاب عنه ابن هشام في كتابه (قواعد الإعراب) بأن الخبر عن (الذين) هو مجموع جملتي القسم والجواب معا، لا الجواب وحده، والتقدير؛ والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لندخلنهم...<sup>5</sup>.

1- المصدر السابق : 390 .

2- حاشية الشنواني : 112/1-113 .

3- المصدر نفسه : 114/1، بتصرف يسير .

4- العنكبوت الآية 09 .

5- يراجع المصدر نفسه الصفحة نفسها .

**خامسا: الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية:**

وذكرها في المرتبة الخامسة، وذلك لمجيئها في آخر الكلام كالتفسيرية، وكجملة جواب القسم، وأخرها عن جملة جواب القسم لأنها أقل ارتباطا بعدم المحلية من الإعراب منها، فهي لمجرد وقوعها جوابا لشرط جازم واقترانها بالفاء أو بـ ( إذا ) الفجائية يصبح لها محل من الإعراب، ثم أن القسم مقدم على الشرط.

**تعريفها:** وهي الجملة التي تمثل الطرف الثاني من طرفي أسلوب الشرط، وهو الجزء أو الجواب.

ولها حالتان هما من خلال ترجمتهما:

**الأولى:** أن تكون جوابا لشرط غير جازم مطلقا، سواء اقترن بالفاء، أو بإذا الفجائية، أم لم يقترن بهما، وهذا معني قول ابن هشام: "مطلقا"<sup>1</sup> حين عرفها.

**الثانية:** أن تكون جوابا لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية.

**1- فأما الأولى:** فمثل لها بقوله تعالى: ﴿ حتى إذا جاءوك يجدلونك يقول الذين كفروا ﴾<sup>2</sup> والشاهد الذي نأخذه من الآية جملة ( يقول الذين كفروا )، فهي جواب لشرط غير جازم، وأداته ( إذا ) ، فلا محل لها من الإعراب<sup>3</sup>.

هذا قد ورد في الشعر خاصة أن ( إذا ) أداة شرط جازمة، وذلك في قول الشاعر:

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى      وَإِذَا تُصِبَّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ<sup>4</sup>

1- المغني : 393 .

2- الأنعام من الآية 25 .

3- يراجع إعراب القرآن الكريم وبيانه : 346/2، والكشاف : 12/2، والإعراب المفصل : 199/3 .

4- شرح شواهد المغني : 271/1، برقم : 127، والبيت لعبد قيس بن خفاف .

وهو ما عبر عنه ابن آجروم في عده الأدوات الشرط الجازمة بقوله : " وإذا في الشعر خاصة"<sup>1</sup>. وأدوات الشرط غير الجازمة هي إذا، ولولا، ولوما، ولو، ولما،<sup>2</sup> وكيف، وقد مثل بوعناني لذلك بما يلي بادئا بـ ( لو ).

1- لو، وعدها ابن هشام في كتابه ( قواعد الإعراب ) من أدوات الشرط غير الجازمة<sup>3</sup>.

لو، نحو: لو جئتك لأكرمك، وشاهده جملة ( لأكرمك )، فلا محل لها لأنها جواب ( لو ).

2- لوما، نحو: لو ما المطر لجف الزرع وشاهده جملة ( لجف الزرع ) ، فلا محل

لها، لأنها جواب (لوما)، وهي حرف امتناع لوجود، ولم ندرك كيف جعلها حرف شرط غير جازم.

3- إذا، نحو: إذا جاء زيد أكرمك، وشاهده جملة ( أكرمك )، فلا محل لها ، لأنها جواب (إذا).

4- لما، وتسمى التعليقية، نحو: لما زارني أكرمته، وشاهد جملة (أكرمته)، فلا محل لها، لأنها جواب (لما).

5- لولا، نحو: لولا النور لعم الظلام، وشاهد جملة (لعم)، الواقعة جوابا لـ (لولا)، فلا محل لها، ولولا مثلها مثل لوما في كونها حرف امتناع لوجود، فلم ندر لماذا عدها ضمن أدوات الشرط؟.

6- كيف، نحو: كيف تجلس أجلس، بالرفع في الفعلين<sup>4</sup> :

1- حاشية ابن حمدون على شرح متن الأجرومية : 50، ويراجع كتاب سبويه : 134/1 .

2- تراجع هذه الأدوات في الجني الداني : 187، 272، 597، 594، 608 .

3- تراجع شرح قواعد الإعراب : 202، وحاشية الشنواني : 115/1 .

4- تراجع نحو الجمل : 110، وكتاب الكافية في النحو : 390/2، وشرح قواعد الأعراب : 288، 334، 398،

وحاشية الشنواني : 24/2، 51، 90 .

ولم يذكر (إذ)، وقد عدها ابن هشام من أدوات الشرط غير الجازمة<sup>1</sup>.  
و من الأدوات التي لا تجزم وتقع بعدها جملة لا محل لها من الإعراب حروف  
التحضيض<sup>2</sup>، وهي :

- 1- هلاً، مثل نصرت أخاك، فجملة ( نصرت ) لا محل لها.
- 2- ألاّ المشددة، مثل ألاّ تقدم واجبك، فجملة (تقدم) لا محل لها أيضا.
- 3- لو ما، مثل قوله عز شأنه: ﴿لو ما تاتينا بالملائكة...﴾<sup>3</sup>، فجملة (تأتينا) لا محل لها.
- 4- ألاّ المخففة، مثل قوله تعالى: ﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾<sup>4</sup> فجملة ( تحبون ) لا  
محل لها من الإعراب؛ وفي الأبيات الثمانية للمراي:

وَبُعَيْدٍ تَحْضِيضٍ وَبَعْدَ مُعَلِّقٍ      لَا جَازِمٍ وَجَوَابٍ ذَلِكَ أُورِدِ<sup>5</sup>

- 2- وأما الثانية: وهي أن تكون جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء، ولا بإذا  
الفجائية، فمثلها قوله تعالى: ﴿ إن يشأ يذهبكم ﴾<sup>6</sup>، والشاهد فيها جملة (يذهبكم)، فلا  
محل لها من الإعراب لوقوعها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء، ولا بإذا  
الفجائية، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾<sup>7</sup>، والشاهد فيها جملة  
(يدرككم) فلا محل لها<sup>8</sup>.

1 - يراجع شرح قواعد الإعراب : 202 ، و حاشية الشنواني : 115/1 .

2- يراجع موسوعة الحروف : 119-120 ، 417-418 ، 496 .

3- الحجر من الآية 70 .

4- النور الآية 22 .

5- الأشباه والنظائر : 25/2، ونحو الجمل : 112 ، 118 .

6- النساء الآية 133 .

7- النساء الآية 78 .

8- يراجع التبيان في إعراب القرآن : 374/1 .

هكذا نجد أن ابن هشام لما مثل لهذه الحالة من هذه الجملة بنحو: إن تقم أقم ،و: إن قمت قمت، علل كون جملة(أقم)في المثال الأول لا محل لها من الإعراب بقوله: "أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل"<sup>1</sup>؛ ومعنى تعليقه أنه ما دام أن الجزم قد ظهر في الفعل فلا حاجة إلى أن نقول: إن الجملة في محل جزم، فكأن الفعل استأثر بعمل الأداة وحده، وظهر أثره عليه دون الجملة بكاملها، فلما ظهر هذا العمل على الفعل وحده لم يبق للجملة عمل، فلا موضع لها.

وعلل كون الجملة(قمت) في المثال الثاني لا محل لها من الإعراب بقوله: "وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها"؛ ومعنى تعليقه أن الذي يحكم له بأنه مجزوم محلاً هو الفعل الماضي فقط، ويجزم محلاً لأن الماضي لا يجزَم لفظاً باعتباره مبنياً، فالفعل وحده هو الذي يُجزم بالأداة، وليس الجملة، وبذلك تُوهَم أن لجملة جواب الشرط هذه محلاً من الإعراب ، ويفرق بينها وبين الفعل الذي له محل من الإعراب دونها.

1- المغني : 393 .



### السادسة: الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف

وذكرها في المرتبة السادسة، ولعل مناسبة ذلك أنها أقل ارتباطاً بعدم المحلية من الإعراب مما سبقها، وذلك لتعلقها بالاسم الموصول بها، وهو لا بد أن يكون له محل من الإعراب .

تعريفها: وهي الجملة التي تذكر بعد الموصول لإتمام معناه، وتوضيح مدلوله.

قال خالد الأزهري يعرف الموصول: "وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه"<sup>1</sup> ، وقال الأشموني بتعريفه للموصول الاسم: "موصول الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وإلى جملة صريحة أو مؤولة"<sup>2</sup> .

وحاصل هذين التعريفين أن الموصول في اللغة هو ما وصل بغيره، وفي الاصطلاح هو ما افتقر دائماً إلى عائد يعود عليه من الجملة التي يوصل بها، وإلى جملة بعده يكون موصول بها، أو يتم معناه، وتحصل فائدة الكلام.

قسماً الاسم الموصول: قسم ابن هشام الموصول إلى قسمين: موصول اسمي، ومعناه، كون الموصول اسماً، وموصول حرفي، ومعناه كون الموصول حرفاً.

1- فأما الموصولات الاسمية: فقد حصرها ابن الحاجب\* بقوله: "وهي الذي، والتي، واللذان، واللتان بالألف والياء، والألى، والذين، واللاتي، واللاتي، واللواتي، وما، ومن،

1- شرح التصريح (دار إحياء الكتب العربية) : 130/1، ، ويراجع حاشية الخضري على ابن عقيل: 170/1، ومعجم الشامل : 564-565، وكتاب سيبويه: 313-314/2، ونظام الجملة : 639 .

2- شرح الأشموني على الألفية : 126/1 .

\* - هو جمال الدين عثمان بن عمر (646-750 هـ) فقيه مالكي نحوي بارع ، ولد بمصر وسكن دمشق ، له الكافية في النحو ، و الشافية في الصرف ، يراجع البيهية : 134/2، و المدارس النحوية : 301.

وأَيّ، وأَيّة، وذو الطائفة، وذا بعدما الاستفهام والألف واللام؛ وعلق العلامة الرضي عليه بقوله: " هذا حصر لجميع الأسماء الموصولة"<sup>1</sup> .

فكل جملة تأتي صلة لأحد هذه الموصولات فلا محل لها من الإعراب، ومثال ذلك: جاء الذي نجح، فجملة (نجح) لا محل لها، لأنها صلة الموصول (الذي) والعائد ضمير مستتر في الفعل (نجح) تقديره (هو)، يعود على (الذي). ومثل ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا      يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مَلْحَاحَا<sup>2</sup>

فالشاهد في هذا البيت جملة (صبحوا)، فهي لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (الذون)، على لغة بني هذيل أو عقيل<sup>3</sup>، وعائد الموصول ضمير متصل في محل رفع فاعل في الفعل (صبحوا)، وهو (الواو).

وقول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ<sup>4</sup>

وفيه شاهدان هما: جملة (كنت جاهلاً) فلا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (ما)، والعائد على الموصول محذوف، تقديره (به)، أي ما كنت جاهلاً به، والشاهد الثاني جملة (لم تزود) فلا محل لها؛ لأنها صلة الموصول (من)، والعائد على الموصول ضمير محذوف في محل نصب مفعول به، والتقدير (تزوده).

1- كتاب الكافية في النحو : 39/2 .

2- شرح شواهد المغني : 832/2، برقم : 637، تخلص الشواهد : 135، والبيت لرجل من بني عقيل، وقيل لرؤبة، وقيل لليلي الأخيلية .

3- يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 137/1، وأوضح المسالك : 52، وقطر الندى : 141، وشرح الألفية لابن الناظم : 83 .

4- ديوان طرفة: 41، وشرح شواهد المغني: 800/2-802 بلا رقم، وشرح المعلقات السبع: 53، وشرح المعلقات العشر: 69.

وقول الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي      وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتٍ<sup>1</sup>

والاسم الموصول في البيت هو ( ذو ) ، وهي خاصة بقبيلة ( طيء )<sup>2</sup> ، والشاهد فيه جملتان ، الأولى ( حفرت ) ، والثانية ( طويت ) فلا محل لهما ؛ فكلتا هما صلة للموصول ( ذو ) الطائية ؛ وقوله تعالى : ﴿ إِنْ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصَدَّقَاتِ... ﴾<sup>3</sup> ، والاسم الموصول هو ( أل ) ، والشاهد فيها اسم الفاعل ( مصدقين ) ، و ( مصدقات ) ، ولكن ليس بقبيل صلة الموصول بالجملة ، لأن اسم الفاعل مفرد لا جملة ، وصلة ( ال ) تكون باسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو صفة مشتبهة<sup>4</sup> ، وورد وصلها بالجملة الفعلية شاذاً<sup>5</sup> في قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ      وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ<sup>6</sup>.

ومحل الشاهد الجملة ( ترضى ) التي هي صلة لآل فلا محل لها .

وقوله تعالى : ﴿ ... قَالُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾<sup>7</sup> ، والاسم الموصول هو ( ذا ) الواقعة بعد ( ما ) الاستفهامية ، والتقدير : ما الذي أنزل ربكم ، ومحل الشاهد الجملة ( أنزل ) التي لا محل لها ، لكونها صلة الموصول ( ذا ) .

1- تخلص الشواهد ، وتلخيص الفوائد : 143 ، وقطر الندى : 143 برقم : 31 ، وأوضح المسالك : 51 ، وهولسان بن فحل الطاء ي .

2- يراجع شرح ابن عقيل ( 1998 ) : 142/1 .

3- الحديد من الآية 18 .

4- يراجع شرح ابن عقيل ( 1998 ) : 148/1 ، على خلاف في جواز وصل ( أل ) بالصفة المشبهة ، ويراجع المرجع نفسه : 149/1 .

5- يراجع المرجع نفسه ، والصفحة نفسها ، واعترض الخضري على كونه شاذاً ، فيراجع حاشية الخضري على ابن عقيل : 78/1 .

6- يراجع تخلص الشواهد : 154 ، وشرح ابن عقيل ( 1998 ) : 149/1 ، وهو للفرزدق وليس في ديوانه .

7- سبأ من الآية 23 .

وقول الشاعر:

فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَا<sup>1</sup> .....

ومحل الشاهد في جملة (يعزى) فلا محل لها لوقوعها صلة الموصول (ذا) الواقعة بعد (ما) الاستفهامية والتقدير: من الذي يعزي الحزينا.

وقول الشاعر:

وَتُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ<sup>2</sup>

ومحل الشاهد فيه جملتان هما (يستلتمون) و (تراهن) ، فلا محل لها لأنها صلتان للموصول (الألى).

وقول الله عز من قائل: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾<sup>3</sup>.

والشاهد فيها الجملة الاسمية التي حذف مبتدؤها ، وهو صدر الصلة، والتقدير: أيهم هو أشد، فجملة ( هو أشد) لامحل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول ( أي).

2- وأما الموصولات الحرفية: فقد حصرها بوعناني في كتابه نحو الجمل فيما يلي :

أ- ( أن ) ، بفتح فسكون، في قوله تعالى ﴿ فأردت ان اعيبها ﴾<sup>4</sup> ، والشاهد جملة (أعيبها)، فلا محل لها.

ب- ( ما ) ، في نحو أعجبت بما حفظ الصبي من القرآن، والشاهد جملة (حفظ) فلا محل لها.

1- شرح التصريح (دار إحياء الكتب العربية): 1/139، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، أو ابن أبي الصلت.

2- شرح شواهد العيني في حاشية الصبان: 1/231، وشرح ابن عقيل (1998): 1/136، وتخليص الشواهد: 139، وهو لأبي نؤيب الهذلي.

3- مريم الآية 69.

4- الكهف من الآية 79.

ج - (كي)، في قوله تعالى: ﴿ فَأَتَابَكُمْ غَمًّا بَغْمًا لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ... ﴾<sup>1</sup> ، والشاهد جملة (لا تحزنوا) فلا محل لها.

د- (أنّ)، بفتح الهمزة وتشديد النون، في نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً... ﴾<sup>2</sup> ، والشاهد جملة (أنزل)، فلا محل لها.

ه- (لو)، في نحو قوله تعالى: ﴿ ... يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾<sup>3</sup> ، والشاهد جملة (يعمر)، فلا محل لها أيضا؛ لأنها هي وما قبلها من الجمل المتقدمة صلوات للموصلات المذكورة.

فتتوّل كل من هذه الأدوات مع ما بعدها بمصدر، ويعرب إعراب المفردات بحسب موقعه<sup>4</sup>.

وجاءت الحروف الموصولة منظومة في حاشية الخصري (70/1) في قول السندوبي:

وَهَـٰئِكَ حُرُوفًا بِالمَصَادِرِ أُوتِيتْ      وَذِكْرِي لَهَا خَمْسًا أَصْحُ، كَمَا رَوَوْا  
وَهَاهِيَ أَنْ بِالْفَتْحِ، أَنْ مُشَدَّدًا      وَزَيْدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا، وَمَا ، وَلَوْ<sup>5</sup>

وقد ذكر ابن هشام أن الموصول الحرفي وصلته لهما محل من الإعراب؛ لأنهما يؤولان بمصدر، وهذا المصدر يعرب حسب موقعه من الإعراب، وأجاب- رحمه الله- عن سؤال قد يتبادر ، وهو أنه كيف جعل للموصلات الحرفية مع صلاتها محل؟ ولم يجعل ذلك للموصلات الاسمية؟ أجاب بقوله: " لأن الموصول- أي الحرفي- حرف ،

1- آل عمران من الآية 153.

2- فاطر من الآية 27

3- البقرة من الآية 96.

4- يراجع نحو الجمل: 90، وموسوعة الحروف: 150، 157، 353، 354، 412، 432.

5- حاشية الخصري على ابن عقيل: 70/1، ويراجع حاشية ابن حمدون على الأجرومية: 44، وحاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهرى: 45، وشرح الكافية الشافية: 127/1

فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً<sup>1</sup>؛ ومعنى هذا الكلام أن هناك فرقاً بين الموصول اسم الذي تصح فيه إمكانية الإعراب، وبين الموصول الحرفي الذي لا يمكن إعرابه، باعتبار أن الحروف لا تعرب لا في اللفظ ولا في المحل، والإعراب ليس من خاصيتها. وفي آخر هذا المبحث لابد أن يكون لنا مناقشة مع ابن هشام حول مسألة من مسائل هذه الجملة، وذلك ما ذكره في أول كلامه عليها فقال: "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما كلمة واحدة"<sup>2</sup>.

فواضح أنه يرفض أن يكون الموصول وصلته كلمة واحدة لها محل من الإعراب، وأنه أنكر على هذا البعض المجهول ذلك، وساق عدة شواهد تبطل ذلك الزعم، وهو اعتبار الصلة والموصول كلمة واحدة،<sup>3</sup> فيقول ابن هشام:<sup>4</sup> "والحق ما قدمت لك من أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار، ولألزم أيهم في الدار، وامرر بأيهم هو أفضل، وفي التنزيل ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضَلْنَا...﴾"<sup>5</sup>.

وقرى: ﴿أَيَّهم أَشد﴾، بالنصب، وروي قوله:

فسلم على أَيَّهم أفضل<sup>6</sup>

.....

بالخفض.

<sup>1</sup>-المغني:394.

<sup>2</sup>-المغني:393.

<sup>3</sup>-يراجع نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة:150.

<sup>4</sup>-المغني:393.

<sup>5</sup>-فصلت من الآية29.

<sup>6</sup>-شرح شواهد المغني:1/236، برقم:115، وشرح شواهد العيني في حاشية الصبان:1/259،830، وتخليص الشواهد:158، وهو لرجل من بني غسان اسمه غسان بن وعة.

وقال الطائي:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا<sup>1</sup> .....

وقال العقيلي:

نحن اللذون صبحوا الصباحا<sup>2</sup> .....

وقال الهندي : ..... هم اللاؤون فكوا الغل عني<sup>3</sup> .

وكل ما في هذه الشواهد التي استشهد بها هو أن الحركة الإعرابية ظهرت على الاسم الموصول<sup>4</sup> ، فظهرت الضمة في (أيهم) لوقوعها فاعلا في المثال الأول، والفتحة في (أيهم) لوقوعها مفعولا به في المثال الثاني ، والكسرة في أيهم أيضا لوقوعها اسما مجرورا بالياء في المثال الثالث ، وظهرت الياء علامة نصب للمثنى في (الذين) لوقوعها مفعولا به في آية فصلت، وظهرت الفتحة في (أيهم) على قراءة النصب<sup>5</sup>؛ لوقوعها مفعولا به لآية مريم ، كما ظهرت الياء علامة جرفي (ذي) لوقوعها اسما مجرورا بمن في المثال الرابع ، وظهر الواو علامة رفع للملحق بجمعي المذكر في (الذون) و(اللاؤون) لوقوعهما خبرين في المثالين الخامس والسادس .

فاتخذ ابن هشام - كما نرى - من ظهور العلامة الإعرابية سواء كانت حركة أم حرفا - على الاسم الموصول اتخذ من ذلك دليلا على أن المحل الإعرابي هو للاسم الموصول وحده لا لجملة الصلة معه، ولكن لو لا حضنا من خلال استقرارنا لكلام العرب قليلا لظهر لنا أن ظهور العلامة الإعرابية هنا وهناك لا يغير من واقع البنية اللغوية

1- شرح شواهد المغني: 830/2، برقم: 646، وتخليص الشواهد: 54، 144، وهو لمنظور بن سحيم القفيسي.

2- سبقت نسبته في ص: 145 .

3- شرح شواهد المغني: 833/2، برقم: 648، وهو لمجهول.

4- يراجع المغني: 393-394.

5- يراجع القراءات الشاذة: 09.

شيئاً، بدليل وجود أشياء كثيرة لا يهم فيها ظهور هذه العلامة بشكل أو آخر، ومن ذلك مثلاً قضية الجر بالجوار<sup>1</sup>، وهو أن يجر اسم لا يستحق الجر، وإنما لمجاورته اسماً مجروراً، كما قالوا: جَرُّ ضَبِّ خَرِبٍ، فجرُوا كلمة ( خرب ) على رغم من أنها نعت لكلمة ( جحر ) ، فكان من حقها أن ترفع، لكنها جرت لمجاورتها المضاف إليه وهو (ضب).

وهناك قضية الجر بحرف الجر الزائد ، مثلما نقول: بحسبك العلم، فالكلمة ( حسبك ) مبتدأ كان من حقه أن تظهر عليه الضمة، لكنه تأثر بحركة حرف الجر الزائد. ومن ذلك أيضاً مسألة تقارض الأحكام، ومعناه أن يتبادل شيئان أحكامهما الإعرابية، كما تتبادل (لم) و(لن) حركتهما أو أعمالهما، فتصبح (لم) ناصبة، و(لن) جازمة، وقد جاء في قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>2</sup>، بنصب (يشرح)<sup>3</sup>. وقال الشاعر:

لَنْ يَخْبِ الْآنَ مَنْ رَجَاكَ، وَمَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ<sup>4</sup>

يجزم (يخب) بعد (لن) الناصبة، ومن ذلك قولهم: خرق الثوب المسمار<sup>5</sup> برفع المفعول به (الثوب)، ونصب الفاعل (المسار)، إلى غير ذلك<sup>6</sup>: مما يبين أن الحركة الإعرابية لا تدل

1- يراجع المغني: 646-647 .

2- الشرح الآية 01.

3- يراجع المصدر نفسه: 662-663 ، و ابن هشام النحوي: 124 ، والكشاف: 266/4.

4- شرح شواهد المغني : 688/2 ، برقم: 449 ، ويراجع المغني: 662 ، وابن هشام النحوي: 125 ، وهو لأعرابي .

5- يراجع المغني: 662.

6- ومن ذلك نصب خبر ( إن ) في قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت و لتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

بنصب ( أسدا ) وهي خبر (إن)، والبيت لم نجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة، وهو في شرح شواهد المغني: 122/1،

برقم: 44، وشرح ابن عقيل (1998): 319/1 ، وابن هشام النحوي: 122.



على شيء ، ولا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة، فكيف يسوغ لابن هشام أن يجعلها دليلا على ما ادعاه؟ والغريب منه ومن النحاة الذين معه أن يقولوا في إعرابهم لمثل: جاء الضارب زيدا: إن (ال) اسم الموصول في محل رفع فاعل، و(ضارب) صلة (ال) لا محل لها، و الضمة الظاهرة عليه، إنما هي ضمة الاسم الموصول ، ولما كان مبنيًا لا يقبل الحركة أقيمت تلك الحركة على الصلة بعده.

فـ(ضارب) اسم صريح قابل لظهور الحركة عليه، ويمتعون من إعرابه لكونه صلة، مع أن الضمة الظاهرة عليه، بينما (ال) يجعلونها فاعلا، وشكلها شكل الحروف لا يمكن ظهور الحركة عليها.

وذلك البعض الذي أنكر عليه ابن هشام لم يقل إلى بمثل ما قاله النحاة هنا، فهو قال: إن الحركة التي كان من حقها ان تظهر على مجموع الموصول، والصلة قد أقيمت وظهرت على الموصول وحده دون الصلة؛ لان الصلة جملة، لا يمكن أن تتحمل الحركة<sup>1</sup>.

لماذا لم يقل النحاة: إن (ال) اسم موصول مبني على السكون في محل كذا، و(ضارب) مثلا صلة لا محل لها؟ لكنهم لما التزموا أن الصلة - مهما يكن - لا محل لها أولوا ظهور الحركة عليه بتأويل مبرر.

1- يراجع المحيط: 333/3- 334 .

## سابعاً: الجملة التابعة لجملة لا محل لها

وتكلم عليها في المرتبة السابعة، وهي الأخيرة؛ لأنها تابعة، ولا يخفي أن من حق التابع أن يتأخر.

تعريفها: وهي الجملة التي تكون تابعة لجملة لا محل لها من الإعراب عن طريق العطف، وهو الغالب عن طريق التوكيد أو البدل، ولا يمكن تبعيتها عن طريق النعت، لأنها إذا كانت نعتاً لزم أن يكون المنعوت جملة، وهو لا يصح، لأن الجملة لا يصح نعتها. أمثلتها: وكل واحدة من الجمل الست السابقة الذكر يصح أن تتبع بجملة بعدها بالعطف، أو التوكيد، أو البدل كما أسلفنا بعد قليل.

أما الجملة التابعة عن طريق العطف، وهو الغالب كما جاء في كتاب الجملة النحوية، وهو قول صاحبه: "وغالبا ما تأتي معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب"<sup>1</sup>، فمثال المعطوف على الجملة مستأنفة مفتوح بها النطق، ما قال ابن هشام في تمثيله، "قام زيد ولم يقم عمرو"؛ والشاهد في جملة (لم يقم عمرو) فلا محل لها، لأنها معطوفة على جملة (قام زيد)، هذا إذا لم تكن الواو واو الحال، وإلا فالجملة الحالية لا محل لها، ولا يصير التقدير: قام زيد في حال لم يقم عمرو.

ومثال المعطوف على الجملة مستأنفة منقطعة عما قبلها: مات فلان -رحمه الله- وغفر له، فجملة (غفر له) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة (رحمه الله).

ومثال المعطوف على الجملة المعترضة قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل- والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً-﴾<sup>2</sup>، والشاهد في الآيتين الكريميتين جملة (وكفى بالله ولياً)، وجملة (وكفى بالله نصيراً).

1- الجملة النحوية: 128.

2- النساء الآية 44.

بالله نصيرا) فلا محل لهما من الإعراب، لعطفهما على الجملة (والله أعلم بأعدائكم)، هذا- كما رأى ابن هشام- أن قدرنا (من الذين هادوا) بيانا للذين أوتوا وتخصيصا له، ومعناه انه يصبح لدينا على هذا التقدير ثلاث جمل معترضة- كما سبق في الجملة الاعتراضية- الأولى (والله أعلم بأعدائكم)، والثانية (وكفى بالله وليا)، والثالثة (وكفى بالله نصيرا)؛ وأما إن قدرنا أن (من الذين هادوا) بيان لأعدائكم فعلى التقدير يصير الاعتراض بجملتين فقط، وهما : (وكفى بالله وليا) والجملة (وكفى بالله نصيرا) فلا محل لهما من الإعراب<sup>1</sup>.

ومثال المعطوف على الجملة التفسيرية قوله تعالى: ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن، فيكون ﴾<sup>2</sup>، والشاهد في الآية الكريمة جملة ( ثم قال له ) فلا محل لها، لأنها معطوفة على جملة ( خلقه ) التفسيرية<sup>3</sup>.  
ومثال المعطوف على جملة جواب القسم، قوله تعالى: ﴿ فوربك لنحشرهم والشياطين ثم لنحشرنهم.. ﴾<sup>4</sup> والشاهد جملة ( ثم لنحشرنهم ) فلا محل لها، لأنها معطوفة على الجملة ( لنحشرنهم ) جواب القسم.

ومثال المعطوفة على الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا قوله تعالى: ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره ﴾<sup>5</sup>، والشاهد فيها جملة ( واستغفره ) فلا محل لها، لأنها معطوفة على جملة ( فسبح )<sup>6</sup>، الواقعة جواب لشرط غير جازم، وأداته ( إذا ).

1- يراجع المغني: 380 .

2- آل عمران الآية 59 .

3- سبق الكلام عليها في الجملة التفسيرية .

4- مريم من الآية 68 .

5- النصر الآيتان 01- 02 ،ومن الآية 03.

6- يراجع إعراب ثلاثين سورة: 233.

ومثال المعطوفة على جملة صلة الموصول ، قوله تعالى: ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به... ﴾<sup>1</sup>، فجملة (وصدق به) لامحل لها، لعطفها على جملة (جاء) صلة الموصول (الذي).

أما الجملة التابعة لجملة قبلها عن طريق البدل فنحو قوله تعالى: ﴿ و اتقوا الذي أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنين ﴾<sup>2</sup>، والشاهد فيها جملة (أمدكم بأنعام) فلا محل ؛ لأنها بدل من صلة الموصول، وهي جملة (أمدكم بما تعلمون)<sup>3</sup>.

ومثال التابعة لجملة قبلها عن طريق التوكيد، قوله تعالى: ﴿ كلا سوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون ﴾<sup>4</sup>، والشاهد فيها جملة (ثم كلا سوف تعلمون) الثانية، فلا محل لها ؛ لأنها توكيد لجملة (كلا سوف تعلمون) الأولى، التي هي ابتدائية لا محل لها أيضا<sup>5</sup>، وقوله عز وجل: ﴿ وما أدريك ما يوم الدين ، ثم ما أدريك ما يوم الدين ﴾<sup>6</sup>، فجملة ( ثم ما أدراك ) الثانية لا محل لها؛ لأنها توكيد لجملة (وما أدراك) الأولى.

ولا يقال: إن مثل هذه الجملة معطوفة بالحرف (ثم)، لأنه ليس هناك عطف في الحقيقة، وإنما في الشكل والصورة فقط، و(ثم) هنا ليست عاطفة بالمصطلح النحوي المعروف، قال الأشموني: "الكثير في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيرا ما يقترن

1- الزمر من الآية 33.

2- الشعراء الآيتان 132 - 133.

3- يراجع حاشية الصبان: 1142/3، وحاشية الخضري: 71/2، أو أوضح المسالك: 333، و في التبيان في إعراب القرآن: 999/2 أنها مفسرة لما قبلها، ويراجع الاعراب المفصل: 226/ 8 - 227 .

4- التكاثر الآيتان 03-04.

5- قال ابن خالويه: " ( كلا ) نسق على الأول " ، كأنه يريد أنها معطوفة لا مؤكدة ، يراجع إعراب ثلاثين سورة : 185 .

6- الانفطار الآيتان 17-18.

بعاطف، نحو: ﴿كلا سيعلمون﴾<sup>1</sup>، ونحو: ﴿أولى لك فأولى﴾<sup>2</sup>، ونحو: ﴿وما أدريك ما يوم الدين﴾<sup>3</sup>، ويأتي بدونه، نحو قوله: عليه الصلاة والسلام: "والله لأغزون قريشا" ثلاث مرات<sup>4</sup>، وعلق عليه الصبان قائلاً: "والمراد بالعاطف صورة؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصاف، فلا تعطف على الأولى حقيقة، كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً، كان تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد<sup>5</sup>.

ومثاله بدون عاطف قول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ      وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ  
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكََا      لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ<sup>6</sup>

فالشاهد في البيتين جملة (لك الله) الثانية فلا محل لها؛ لأنها توكيد لجملة (لك الله) الأولى التي هي استئنافية لا محل لها.

ونود أن نختم هذا البحث وهذا الفصل بملاحظة، مفادها أن الدماميني اعترض على ابن هشام تسميته لهذه الجملة السابعة من الجمل التي لا محل بالتابعة، مع أن تعريف النحاة للتابع بأنه هو الثاني المعرب بإعراب سابقه، أي أن من شرط التابع أن يكون معرباً تابعاً لمعرب، لأن الدسوقي رفع هذا الإشكال محاولاً التبرير لابن هشام

<sup>1</sup> - النبا الآية 04 .

<sup>2</sup> - القيامة الآية 34 .

<sup>3</sup> - سبقت في ص: 155 .

<sup>4</sup> - حاشية الصبان : 1067/3 .

<sup>5</sup> - المرجع نفسه : 1067/3 - 1068 .

<sup>6</sup> - لم نجدهما في شرح شواهد المغني ، وهما في شرح شواهد العيني في حاشية الصبان : 1066/3، ولم يذكر قائلهما .

بقوله: "ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالإعراب في التعريف، ما قابل البناء، بل التطبيق على القواعد العربية، فيشمل جهات ثبوت الإعراب ونفيه"<sup>1</sup>، أي أن النحاة حين استعملوا لفظ الإعراب في تعريفهم للتابع، بأنه المعرب بإعراب سابقه لم يقصد الإعراب الذي هو مقابل البناء، بل الإعراب الذي يطبق على قواعد اللغة العربية عامة، ويشمل المعرب وغير المعرب.

وبهذا نكون قد أنهينا هذا الفصل في الجمل التي لا محل لها، بعد تعرضنا لأهم ما طرحه ابن هشام ومناقشته ، مع ملاحظات على أقواله وآرائه أثار تساؤلنا في نهاية بعض الجمل.

---

1- حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 86/2 - 87 ، ويراجع حاشية الصبان : 1142/3 .

## الفصل الرابع

### الجملة التي لها محل من الإعراب

- الجملة الواقعة خبرا .
- الجملة الواقعة حالا .
- الجملة الواقعة مفعولا به .
- الجملة الواقعة مضافا إليه .
- الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم مقترنا بالفاء أو (إذا) الفجائية .
- الجملة التابعة لمفرد .
- ما أضافه ابن هشام إلى الجمل المعربة (الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها .
- حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات.

سبق أن قلنا إن ابن هشام أخر الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لأنها تحل محل المفرد، وقدم الجمل التي لا محل لها؛ لأنها لا تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل .

وقد بدأ بالجملة التي محلها الرفع، وهي التي تقع موقع أحد طرفي الإسناد وهو الخبر<sup>1</sup>.

### أولاً : الجملة الواقعة خبراً

وبدأ بها؛ لتعلقها بأحد ركني الجملة الأساسين، وهو المسند(الخبر).

مواضعها : تكلم على مواضعها المختلفة في الحكم من باب لآخر فهي مثلاً في باب (كان) تأخذ حكماً يختلف عما هي عليه في باب (إن)، كما يختلف عما هي عليه في باب(كاد، و ظن).

ونشير إلى أن أقوال بعض النحاة تباينت في علة مجيء الخبر جملة، بغض النظر عن نوعها، اسمية أو فعلية.

ولقد بين ابن يعيش أن الجملة تأتي خباً؛ لكونها نائبة عنه واقعة مكانه، وذلك في قوله: " إن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبةً عن المفرد، واقعة موقعه"<sup>2</sup>.

فما يذكره ابن يعيش عن مجيء الجملة خبراً، يقوم على ركيزة يعد أساساً، وهو اعتبار الأصل<sup>3</sup>، فلكون الخبر في الأصل مفرداً، وتعذر وجوده بمجيء الجملة مكانه، صح اعتبارها خبراً.

<sup>1</sup> - المغني: 394، ويراجع الهمع: 96/1-98، وشرح ابن عقيل (بلا تاريخ) : 190/1 .

<sup>2</sup> - شرح المفصل (مكتبة المتنبى) : 88/1.

<sup>3</sup> - يراجع حاشية الدسوقي(المطبعة المصرية) : 86/2، وحاشية الشنواني : 59، وشرح قواعد الإعراب : 83.



لكن الشريف الرضيّ يعترض على أن تكون الجملة الواقعة خبراً مؤولة بمفرد، آخذةً محله، معتبراً هذا الزعم اختلاقاً لا حجة له ولا برهان عليه، قائلاً: "إنها دعوة من بعض النحاة أطلقوها بلا برهانٍ قطعيّ، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها ، وهم مطالبون بأصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادّعي أن الأصل فيه الجملة لم يبعد؛ لأن الإخبار بالجملة أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد"<sup>1</sup>.

فالرضيّ يرفض دعوى تأويل جملة الخبر بالمفرد، بل الذي أوجب إعرابها بالخبر - في نظره - هو نيابتها عن المفرد.

ولقد ذكر ابن هشام هذه المواضع بقوله: "وموضعها رفع في باب المبتدأ ، و(إن) ونصب في بابي (كان) و(كاد)"<sup>2</sup>.

إلا أنه لم يذكر أنواع جملة الخبر الاسمية، ولا الفعلية، بل إنه لم يمثل لهذه الأبواب التي تحدث عنها، ولعل الذي سوغ له إدراج بابين في موضع واحد مثل: باب المبتدأ، و(إن) في موضع واحد، وكذا(كان) و(كاد) هو أنها في بابي المبتدأ و (إن) اشتركت جملة الخبر فيهما في حكم الرفع وفي بابي (كان) و (كاد) في حكم النصب .

### 1-جملة الخبر الواقعة في محل رفع:

- في باب المبتدأ:

تأتي الجملة الفعلية خبراً<sup>3</sup> في مثل قولنا: زيد يفعل الخير ،فالجملة الفعلية (يفعل الخير) في محل رفع خبرٌ عن المبتدأ(زيد)؛ وذلك لأنها مبدوءةً بالفعل المضارع(يفعل).

<sup>1</sup> - الكافية في النحو: 259/2 ، 313.

<sup>2</sup> - المغني: 394.

<sup>3</sup> - يراجع الكتاب: 89/2 ، ونظام الجملة .20.

كما تكون اسمية، وذلك في مثل قولنا : زيد أبوه شهيد، فالجملة الاسمية (أبوه شهيد) في محل رفع خبر عن المبتدأ (زيد) أيضاً، و اسميتها مستفادة من ابتدائها باسم، وهو (أبوه).  
- في باب (إن):

وكذلك تقع جملة الخبر في محل رفع، إذا وقعت خبراً لـ (إن) وأخواتها، اسمية كانت أو فعلية وذلك مثل: إن الله يقبل التوبة، فالجملة الفعلية (يقبل التوبة) في محل رفع خبر (إن)، و فعليتها مستفادة من بدايتها بالفعل (يقبل)، ومثل: إن الأمة وضعها مزر، فالجملة الاسمية المبدوءة بالاسم (وضعها مزر) في محل رفع خبر (إن) المشبهة بالفعل.

## 2 - جملة الخبر الواقعة في محل نصب:

- في باب (كان) و (كاد):  
أما في باب (كان) و (كاد) فحكم جملة الخبر النصب؛ لأن للخبر مع هذه الأفعال حكم النصب كما لا يخفى.

ففي باب (كان) تقع الجملة خبراً سواءً أكانت اسمية أم فعلية، وذلك نحو قولنا : كان زيد يجالس الفضلاء ، فالجملة الفعلية المبدوءة بالفعل (يجالس الفضلاء) في محل نصب خبر (كان)، ومثله أيضاً: كان المسلمون رايتهم عالية ، فالجملة الاسمية المبدوءة بالاسم (رايتهم عالية) في محل نصب خبر (كان).

وكذلك الأمر مع (كاد)<sup>1</sup> إلا أن خبر (كاد) لا يكون إلا جملة فعلية ، فعلها مضارع، كما يجوز أن يقترن خبرها بـ(أن)، وذلك مثل قولنا : كاد الرياضي يسجل الهدف ، فالجملة الفعلية المبدوءة بالفعل (يسجل الهدف) في محل نصب خبر (كاد)، ومثال اقتترانه بـ (أن) قول الشاعر :

<sup>1</sup>- يراجع نحو الجمل : 51.

قَم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا<sup>1</sup>.  
 وقد أشار ابن مالك إلى أن خبر ( كاد ) لا يكون إلا فعلا بقوله:  
 ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر  
 وقال عن اقتران خبر (كاد) بـ (أن):  
 وكونه بدون أن بعد عسى نزرّ وكاد الأمر فيه عكسا<sup>2</sup>.  
 أي أن خبر (كاد) قد يأتي بلا (أن) كثيراً، كما أنه يأتي مقترناً بها قليلاً.

### شروطها:

لم يتعرض ابن هشام لشروط جملة الخبر ، وأهم شرطٍ فيها الرابط<sup>3</sup> الذي لا بد منه في ركني الجملة عائداً على المبتدأ، سواءً أكان ظاهراً أم مستتراً، كما يذكر النحاة<sup>4</sup>، ومن بينهم الزمخشري الذي يقول في شأنه: " ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من نكرٍ يرجع على المبتدأ"<sup>5</sup>.

فانعدام الرابط بين المبتدأ و خبره يجعل من جملة الخبر محتملة للاستئناف وقد بين ابن يعيش أهمية الرابط قائلاً : " إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة ، فعلية كانت ، أو اسمية ، أو ظرفية أو شرطية ، فلا بد فيها من ضمير يرجع على المبتدأ يربطها به ؛

<sup>1</sup> - الشوقيات: 306/1 .

<sup>2</sup> - شرح ابن عقيل (بلا تاريخ): 297/1، 301 وما بعدها .

<sup>3</sup> - يراجع الهمع: 98-97/1، و شرح الكافية الشافية: 145-144/1، و حاشية ابن حمدون على المكودي

126-125/ ، و حاشية الصبان: 302/1، و شرح قطر الندى: 140-141، و المغني: 471.

<sup>4</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (1998) : 191/1.

<sup>5</sup> - المفصل في علم العربية: 24.

لئلا تقع أجنبية من المبتدأ<sup>1</sup> ، وابن يعيش يؤكد أهمية وجود الضمير الذي يأتي رابطاً لجملة الخبر بالمبتدأ ، وهو نوعان :

- ضمير ظاهر :

فقد يأتي هذا الضمير الرابط ظاهراً ، في مثل قولنا : زيد قام أبوه ، فجملة ( قام أبوه ) في موضع رفع خبر ، و الرابط فيها الهاء في ( أبوه ) وهي ضمير يعود على المبتدأ ( زيد ) .

- ضمير مقدر :

وقد يأتي هذا الضمير مقدرًا ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ ولباسُ التقوى ذلك خير ﴾<sup>2</sup> ، في قراءة من رفع (لباس)<sup>3</sup> ، وهم حمزة ، وعاصم ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، والرابط هنا مقدر باسم الإشارة ( ذلك ) أي هو .

وقد يكون الرابط تكراراً للفظ المبتدأ ، ويكثر ذلك في مواضع التفيخيم<sup>4</sup> ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ القارعة ما القارعة ﴾<sup>5</sup> ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾<sup>6</sup> ، فالرابط في الآيتين يتمثل في تكرار كل من لفظة ( القارعة ) و ( الحاقة )<sup>7</sup> وهما خبر ( ما ) التي هي مبتدأ ثان .

<sup>1</sup> - شرح المفصل (مكتبة المتنبى) : 91/1 .

<sup>2</sup> - الأعراف من الآية 26 .

<sup>3</sup> - يراجع التيسير : 90 ، وهي قراءة غير نافع ، وابن عامر والكسائي .

<sup>4</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (بلا تاريخ) : 191/1-192 ، وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك: 27/2 .

<sup>5</sup> - القارعة الآيتان 1-2 .

<sup>6</sup> - الحاقة الآيتان 1-2 .

<sup>7</sup> - يراجع إعراب ثلاثين سورة: 176 ، و الإعراب المفصل: 496/12 ، 137 ، والتبيان في إعراب القرآن :

. 1236/2

هذا ولم يذكر ابن هشام من أنواع جملة الخبر إلا نوعاً واحداً وهو وقوعها إنشائية، فذكر الخلاف فيها بقوله: "واختلف في نحو: زيد اضربه، وعمرو هل جاءك" <sup>1</sup>، حيث عرض الوجهين، ورجح الرأي القائل بجواز أن يكون الخبر جملة إنشائية، وذلك ما نلاحظه في قوله: "قيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح" <sup>2</sup>.

ولقد بنى ابن هشام تصحيحه لهذا الرأي على مذهب الجمهور، وهو جواز الإخبار للجملة الإنشائية، وهو القول الصحيح كما يذكر محي الدين عبد الحميد <sup>3</sup>. ومن بين النحاة الذين ذهبوا إلى الجواز: المبرد <sup>4</sup>؛ فهو أول من أجاز وقوع جملة الخبر إنشائية، في قوله تعالى: ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ <sup>5</sup>، والشاهد فيها (فاقطعوا أيديهما؛ إذ هي جملة فعلية طلبية في محل رفع خبر عن (المبتدأ) <sup>6</sup>، ومعلوم أن الطلب إنشاء.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ <sup>7</sup>، والشاهد فيها (فاجلدوا) فهي جملة فعلية إنشائية؛ لأنها طلب، وهي في محل رفع خبر <sup>8</sup>.

<sup>1</sup>-المغني: 349.

<sup>2</sup>- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>3</sup>- يراجع شرح ابن عفيل (بلا تاريخ): 149/1، 191.

<sup>4</sup>- يراجع الجملة النحوية: 133.

<sup>5</sup>- المائدة من الآية 38.

<sup>6</sup>- يراجع التبيان: 435/1، والإعراب المفصل. 60/3.

<sup>7</sup>- النور من الآية 02.

<sup>8</sup>- يراجع التبيان: 963/1.

وهاهو الكافيحي مثل لجملة الخبر الإنشائية بقوله تعالى: ﴿ بل انتم لا مرحبا بكم ﴾<sup>1</sup>، وشاهد هذه الآية الكريمة جملة ( لا مرحبا بكم ) ؛ فهي جملة اسمية فيها معنى الدعاء ، وهو من الإنشاء ، وهي في محل رفع خبر للمبتدأ ( أنتم )<sup>2</sup>.

وهناك مذهب بعدم جواز الإخبار للجملة الإنشائية ، وهو مذهب ابن الأنباري\* ، و ابن السراج\*<sup>3</sup> ، وبعض الكوفيين<sup>3</sup> ، وهو ما رفضه ابن هشام بقوله : "وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا، وعلق عليه بقوله: "وقد مر إبطاله"<sup>4</sup>.

فيرى أصحاب هذا الاتجاه في مثل : زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك ؟ أن الخبر محذوف ، و التقدير عندهم : زيد (مقول فيه ) : اضربه ، و كذا التقدير : عمرو (مقول فيه ) : هل جاءك ؟.

فالمبتدأ هو ( زيد ) في المثال الأول ، و ( عمرو ) في المثال الثاني ، أما الخبر فهو ( مقول فيه ) في كلا المثالين ، أما ( اضربه ) و ( هل جاءك ) فهما في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول (مقول ) المحذوف .

<sup>1</sup> - ص من الآية 60 .

<sup>2</sup> - يراجع شرح قواعد الإعراب: 84 .

\*- ابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم ( 327 هـ ) من نحاة الكوفة ، أخذ عن ثعلب ، و هو أعلم أهل زمانه باللغة والأدب ، يراجع البغية : 212/1.

\* \* - هو محمد بن السري(316هـ)،أخذ عن المبرد،وخلفه في إمامة النحو،له الأصول في النحو والموجز وشرح سيبويه،يراجع البغية:1/109-110.

<sup>3</sup> - يراجع المحيط : 3/347.

<sup>4</sup> - المغني: 394 .

وذهب ابن السراج إلى انه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول محذوف ؛ إذ التقدير عندهم في مثل : زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه ، وهذا غير لازم عند الجمهور كما قال محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - يراجع شرح ابن عقيل (بلا تاريخ) : 191/1.

### ثانيا : الجملة الواقعة حالا

إن ارتباط جملة الحال القوي بالمحلية من الإعراب ، و لكونها أكثر توظيفا في الاستعمال ، جعلها ثانية بعد جملة الخبر تعريفها: ومما جاء في تعريفها أنها "هي التي يصح تأويلها بمفرد يُعرب حالا" <sup>1</sup>.

و محلها النصب ، و علل صاحب شرح اللامية المجرادية محليتها بقوله : " لأن الحال هو الوصف المذكور لبيان هيئة ما هو له ، و حكمه النصب " <sup>2</sup> ، فالجملة الحالية لما وقعت موقع المفرد المنصوب أخذت حكمه .

نوعاها: و لم يتعرض ابن هشام إلى نوعيها : الاسمية و الفعلية صراحة ، و إنما أشار إلى ذلك بالتمثيل ، و قد ذكر الزمخشري نوعيها ، بقوله : " و الجملة تقع حالا ، و لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية " <sup>3</sup>.

و مما مثل به ابن هشام لها قوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ <sup>4</sup> ، في قراءة رفع ( تستكثر ) ، فالشاهد في الآية الكريمة جملة ( تستكثر ) الفعلية ، و هي في محل نصب حال <sup>5</sup> من الضمير المستتر في ( تمنن ) ، و التقدير : ولا تمنن في حال كونك مستكثرا لما تعطيه <sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - معجم الشامل:423.

<sup>2</sup> - شرح المجرادية:78 .

<sup>3</sup> - شرح المفصل(مكتبة المتنبى):65/2.

<sup>4</sup> - المدر الآية 06 .

<sup>5</sup> - يراجع الجامع للأحكام :46/19 ، وأوضح المسالك:215 .

<sup>6</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية):87/2 ، والكشاف:181/4 ، و شرح قواعد اللغة :209 .



و كذلك قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلوة و أنتم سكارى ﴾<sup>1</sup> ، فالشاهد فيه جملة ( وانتم سكارى ) الاسمية المكونة من مبتدأ و خبر ، و هي في محل نصب حال من الواو في ( لا تقربوا )<sup>2</sup> .

و كذلك قوله عز و جل : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه... ﴾<sup>3</sup> ، فالشاهد فيه جملة ( استمعوه ) الفعلية ، فهي في محل نصب حال ، إما :

- من المفعول به في ( يأتيهم ) .
- أو من الفاعل المستتر في الفعل نفسه ( يأتيهم ) .

### الحال المتداخلة :

سبق أن عددنا هذا الاصطلاح - و هو الحال المتداخلة - ضمن المصطلحات التي استعملها ابن هشام ، و قد قال الشيخ الدسوقي في تعريفها : " و الحال المتداخلة هي الداخل صاحبها في حال أخرى " <sup>4</sup> .

و مثل لها ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه و هم يلعبون ، لهية قلوبهم ﴾<sup>5</sup> ، فالشاهد في الآية الكريمة جملة ( وهم يلعبون ) الاسمية ، و صاحب الحال هو الواو في ( استمعوه ) ، و هذا الواو صاحب الحال داخل في جملة ( يلعبون ) ، فالجملتان الحاليتان : ( استمعوه ) و ( هم يلعبون ) متداخلتان ، و كذلك صاحب الحال ( لاهية ) هو الواو في الجملة الحالية ( هم يلعبون ) ، ف ( لاهية ) و ( هم يلعبون ) جملتان حاليتان متداخلتان .

<sup>1</sup> - النساء من الآية 43.

<sup>2</sup> - يراجع شرح الكافية الشافية: 1/340 ، وإعراب القرآن: 5/29 ، وإعراب المفصل : 2/287.

<sup>3</sup> - الأنبياء من الآية 02 .

<sup>4</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 2/87 . ويراجع منار الهدى : 181.

<sup>5</sup> - الأنبياء الآية 02، ومن الآية 03 .

## الحال المترادفة :

و عرفها الدسوقي أيضا بأنها : " الحال الواقعة هي و غيرها من شئ واحد " <sup>1</sup> .  
 و مثل لها ابن هشام بالآية الكريمة السابقة الذكر ، بنصب ( محدثا ) <sup>2</sup> ، حيث  
 إن كلا من ( محدثا ) ، و ( استمعوه ) حالان مترادفتان ؛ لأنهما من شئ واحد ، و هو  
 ( ذكر ) ، بمعنى انهما متحدتان في صاحب الحال .

و زاد ابن هشام توضيحا لذلك بتمثيل آخر ، رغم كون الحال فيه مفردة ، و ليس  
 من قبيل الجملة ، فمثل بقوله : " ما لقي الزيد عمرو راكبا إلا ضاحكا " <sup>3</sup> ؛ فالحالان  
 ( راكبا ) و ( ضاحكا ) واقعتان من شئ واحد ، و هو ( عمرو ) .

و ما ينبغي أن نشير إليه هو ان هناك فرقا بين الحال المتداخلة ، و المترادفة ؛  
 فالحال المتداخلة يكون صاحبها داخلا في إحدى الحالين كما سبق ، أما المترادفة  
 فصاحب الحال فيها ليس داخلا في الحالين ، بل هو منفصل عنهما في موضع آخر .

و مما مثل به لجملة الحال كذلك هو ما ورد في قوله : " ما تكلم فلان إلا قال  
 خيرا " <sup>4</sup> ، فالجملة ( قال خيرا ) حال من ( فلان ) ، و تقدير هذه الجملة : ما تكلم فلان إلا  
 قائلا خيرا .

كما تحدث عن جملة الحال الفعلية المبدوءة بالمضارع المجزوم ممثلا لها بقول

الشاعر :

<sup>1</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 87/2 .

<sup>2</sup> - يراجع القراءات الشاذة : 358 .

<sup>3</sup> - المغني 395 .

<sup>4</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها .

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم<sup>1</sup> و لم تكثر القتلى بها حين سلت<sup>1</sup>  
 فقوله ( و لم تكثر القتلى ) جملة فعلية مبدوءة بمضارع مجزوم ، و هي في محل  
 نصب حال ، و (الواو) في أولها واو الحال ، و ليست حرف عطف ؛ لان ابن هشام  
 اعتبر ان العطف على ( لم يشيموا ) مفسد للمعنى ، فتعين ان تكون ( الواو ) في ( و لم  
 تكثر القتلى ) للحال ، و المعنى : لم يغمدوا سيوفهم في حال عدم كثرت القتلى ، و هذا  
 هو الذي يستقيم به المعنى .

### شروط جملة الحال :

- لم يشر ابن هشام إلى شروط هذه الجملة الحالية، و ربما كان من حقه أن يذكرها ؛  
 لأن المقام يناسب ذلك ، و لعنا نجملها في ما يلي :
- أن تكون جملة خبرية لا طلبية ، و لا تعجبية .
  - أن تكون غير مصدرية بعلامة استقبال ، بمعنى إلا يكون في أولها ( سين التنفيس ) أو  
 ( سوف ) .
  - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - شرح شواهد المغني: 778/2 برقم 572 ، وشرح المفصل (مكتبة المتنبّي) : 67/2 ، وهو للفرزدق وليس في ديوانه

<sup>2</sup> - يراجع النحو الوافي : 394/2 .

### ثالثاً : الجملة الواقعة مفعولاً به

و ذكرها في المرتبة الثالثة ؛ لأنه في معرض الجمل التي هي في محل النصب ،  
و قدم الحالية لما ذكرنا في موضعها ، و أتبعها بالجملة الواقعة مفعولاً به ؛ لاشتراكهما  
في حكم النصب ، لكن المفعولية اقل ارتباطاً بالمحلية من الإعراب .  
ومحلها النصب ؛ لأن ما حلت محله وهو المفعول به منصوبٌ.

مواضعها: وتقع جملة المفعول به في مواضع مما يلي:

#### 1- في الحكاية بالقول، أو مرادفه:

لقد مثل ابن هشام للحكاية بالقول، بقوله تعالى: ﴿ قال إني عبد الله ﴾<sup>1</sup>، وأورد لها  
مذهبين<sup>2</sup>:

أ- المذهب الأول: وهو رأي الجمهور الذين يذهبون إلى أن جملة (إني عبد  
الله) في محل نصبٍ مفعولٌ به.

ب- المذهب الثاني: وهو رأي ابن الحاجب الذي يرى في تلك الجملة (إني عبد  
الله) وأمثالها أنها مفعول مطلق ؛ لأنها في نظره تدل على نوع خاصٍ من القول،  
وينقل ابن هشام في ذلك قول ابن الحاجب: " والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا ان تعلق  
الجملة بالقول، كتعلقها بالعلم، في (علمت لزيدٍ منطلق)، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس  
القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مريم من الآية 39.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الشنواني: 63.

<sup>3</sup> - المغني: 395.

فابن الحاجب يقدم تعليلاً لما ذهب إليه وهو تفريقه بين صحة اعتبار جملة ( لزيدٌ مُنطلقٌ ) مفعولاً به لـ ( علم ) في المثال ( علمت لزيدٌ مُنطلقٌ ) ، وذلك متأثراً من أن ( لزيدٌ مُنطلقٌ ) ليس نفس العلم ، فهي مفعول به عنده ، بينما ( إني عبد الله ) نفس القول ، ولذلك يعتبرها مفعولاً مطلقاً ، وهو ما ذكره الدسوقي معللاً رأي ابن الحاجب هو أيضاً ، بقوله : " لأن الأصل : قال قولاً ، ثم بين نوع هذا القول بقوله : إني عبد الله"<sup>1</sup>.

ويجعل ابن الحاجب هذا الشاهد مثل قولهم : قعد زيدٌ القرفصاءَ ، فالقرفصاءُ نوع من القعود ؛ لأنها بيانٌ لنوع القعود المحتمل أن يكون تربعاً ، أو تمديداً ، أو قرفصاءً فعندما أراد الإبانة قال : القرفصاء<sup>2</sup>.

أما ابن هشام فصوب ما عليه جمهور النحاة بتصريحه بقوله : " الصوابُ قولُ الجمهور"<sup>3</sup> ، ورد زعم ابن الحاجب بأن المفعول المطلق لا يُخبرُ عنه ، بينما المفعولُ به يصحُ الإخبارُ عنه ، وذلك ما نجده جلياً في قوله : " إن القرفصاءَ لا يخبرُ عنها ، فلا تقول : القرفصاءُ مقعودة ؛ لأنها نفس القعود ، لكن بالإمكان أن يُخبرُ عن المفعول به ، من قولك : ضربت زيدا ، فتقول : زيدٌ مضروبٌ"<sup>4</sup> ، كما يُخبرُ عن الجملة المقولة بأنها مقولة ، فيصح القول : ( إني عبد الله ) مقولٌ.

فابن هشام اعتمد في تصويبه مذهب الجمهور على صحة الإخبار عن المفعول به ، من عدم صحة ذلك ، وفي هذا الصدد ورد حديثٌ له ، مفاده رفع شبهة ، حاصلها فيما يلي :

<sup>1</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 88/2.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الشنواني : 63.

<sup>3</sup> - المغني : 396.

<sup>4</sup> - يراجع حاشية الشنواني : 63 ، والمحيط : 353/3.

أن النحاة تجوزوا في تسمية الكلام قولاً، وعلق عليه بقوله: "إنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ"<sup>1</sup>، وذلك أن تسمية النحاة للكلام قولاً من قبيل التجوز، وهو ما عناه ابن هشام عندما قال: "كتسميتهم إياه لفظاً"<sup>2</sup>.

فهذا التفسير الذي قدمه ابن هشام، لم يكن عبثاً، بل ليدافع به عن رأي الجمهور، ويدحض به قول ابن الحاجب بأن الكلام الذي يقال، واللفظ الذي يلفظ، إنما هو مفعول؛ لأنه مقولٌ وملفوظٌ يقوله المتكلم ويلفظه، ومثله قولهم: فراش بمعنى مفروش، وإليه بمعنى مألوه.

وتحدث ابن هشام عن باب الحكاية بالقول أو مرادفه<sup>3</sup>، وجعله نوعين:

- ما معه حرف تفسير: ومثله قول الشاعر:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتِ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي<sup>4</sup>.

والشاهد في البيت حرف التفسير (أي) حيث فسرت (ترميني) بـ (تقولين).

- ما ليس معه حرف تفسير: ومثله قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ بَيْنِي أَرْكَبَ مَعْنًا<sup>5</sup>، وتقدير (نادى) بـ (قال)<sup>6</sup>، والله أعلم.

وهذان النوعان لا يخصان الجملة الواقعة مفعولاً به بالقدر الذي يخصان به الجملة التفسيرية، التي مقامها في الجمل غير المعربة، وهذه من الاستطرادات التي يتوسع

<sup>1</sup> - المغني : 396.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها .

<sup>3</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها .

<sup>4</sup> - شرح شواهد المغني : 234/1، 828/2 .

<sup>5</sup> - هود من الآية 42.

<sup>6</sup> - يراجع النحو الوافي : 54/2، في أن الأنسب الأخذ بالرأي الذي يلحق بالقول ما شابهه في المعنى، كنادى، وأوصى، وما شابههما .

ابن هشام بها في عرض المسائل ؛ باعتبار أنها قد تتشابه كما هنا ، وإلا فالظاهر أن الكلام على حرف التفسير الأليق به ان يكون في الجملة التفسيرية.

## 2- في موضع مفعول الناسخ :

وتكلم على الجملة الواقعة مفعولاً به، في باب النواسخ التي تنصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان أو ثلاثة.

### أ- في موضع المفعول الثاني لـ (ظن):

تعرض ابن هشام للجملة الواقعة مفعولاً به ثانياً لـ (ظن) بقوله: " وتقع الجملة مفعولاً به ثانياً لظن" <sup>1</sup> معللاً هذا الوقوع بأن أصلها الخبر ، و وقوعه جملةً سائغاً <sup>2</sup>. هذا وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية، ولم ينبه إلى ذلك، فالاسمية نحو قولنا: ظننت زيداً أبوه شهيداً، فالشاهدُ فيه الجملة الاسمية (أبوه شهيداً)، وهي في محل نصبٍ مفعولٌ به ثانٍ لـ(ظن).

والفعلية نحو قولنا: حسبتُ عمراً يقرأ ، فالشاهد فيها الجملة الفعلية (يقرأ) ، وهي في محل نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ (حسب).

إلا ان ابن هشام مثل للجملة الواقعة مفعولاً به ثانياً لـ (زعم) بقول الشاعر:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكمُ      فإني شريتُ الحلمَ بعدكِ بالجهلِ <sup>3</sup>.

والشاهد في البيت الجملة الفعلية ( كنت أجهل ) ، وهي في محل نصب مفعول ثانٍ

لـ (زعم)، وهي من أخوات (ظن).

<sup>1</sup> - المغني : 396.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 399 .

<sup>3</sup> - شرح شواهد المغني : 834/2 ، برقم 654 ، وتخليص الشواهد : 428 ، ويراجع الكافية الشافية : 243/1 .

### ب- في موضع المفعول به الثالث لـ ( أعلم ) و ( أرى ):

ويختلف باب ( أعلم وأرى ) عن باب ( ظن ) ، في كون ان الجملة في باب ( أعلم ) تقع في موضع المفعول به الثالث<sup>1</sup>، وتكون اسمية ، كما تكون فعلية هي أيضاً. فأما الاسمية فنحو: أعلمتُ بكَراً عمراً أخوهُ قَادمٌ ، فالشاهد في المثال الجملة الاسمية ( أخوه قادم )، وهي في محل نصب مفعول ثالثٌ لـ ( أعلمتُ ). وأما الفعلية فمثل: أعلمتُ بكَراً عمراً قَدمَ أخوهُ ، فالجملة الفعلية ( قدم أخوه ) في محل نصبٍ مفعولٌ ثالثٌ لـ ( أعلمتُ ).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تكون الجملة هذه مفعولاً أول لـ ( ظن ) ، ولا مفعولاً ثانياً لـ ( أعلم )؛ لأن المفعول به الأول لـ ( ظن ) ، والثاني لـ ( أعلم ) هو في الأصل مبتدأً، والجملة لا تقع مبتدأً<sup>2</sup>، وعليه فلا يصح ان تقع في موضع المفعول به الأول لـ ( ظن ) ، ولا في موضع المفعول به الثاني لـ ( أعلم ) .

### 3- في باب التعليق:

استمد النحاة هذا المصطلح من الآية الكريمة ، في قوله تعالى : ﴿ فتذروها كالمعلقة ﴾<sup>3</sup>، والمرأة المعلقة هي المفقودة الزوج ، فتكون كالثيء المعلق ، لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج لتزويجها<sup>4</sup> ، أي لا هي مُمسكَةٌ ، ولا هي مطلقة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- يراجع المغني :399 ، وشرح ابن عقيل ( بلا تاريخ ) : 410/1.

<sup>2</sup>- يراجع الهمع :164/1.

<sup>3</sup>- النساء من الآية 129 .

<sup>4</sup>- يراجع الكليات :255.

<sup>5</sup>- يراجع لسان العرب :256/10 .



والتعليق في الاصطلاح هو إبطال العمل لفظاً لا معنى، أو بعبارة أوضح هو ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع<sup>1</sup>، ثم لا يقع التعليق إلا في أفعال القلبية المتصرفة<sup>2</sup>، وذلك مثل قولنا : ظننت لزيد قائم، فعبارة ( لزيد قائم) جملة اسمية في محل نصب مفعول به للفعل (ظن)، حيث إن المعلق (اللام)، منع العامل (ظن) أن يعمل في الجملة الاسمية لفظاً، لكنه عمل فيها معنى.

وذكر ابن مالك شروط التعليق في خلاصته قائلاً:

..... والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن، ولا، لام ابتداء، أو قسم كذا والاستفهام ذال له انحنم<sup>3</sup>.

هذا ويرى ابن هشام ان التعليق غير مقتصر على باب(ظن)بل هو جائز في كل فعل قلبي، نحو: فكر ، ونظر ، وعرف، والفعل القلبى هو كل فعل دل على معنى قائم في القلب<sup>4</sup>.

وقسم ابن هشام التعليق إلى ثلاثة أقسام:

1- في موضع المفعول به المقيد بالجار :

ومثل بالجملة الواقعة مفعولاً به المقيد بالجار بقوله تعالى: ﴿أولم يتفكروا ما بصحبهم من جنة﴾<sup>5</sup>، فالشاهد في الآية الكريمة (ما بصاحبهم من جنة)، فهي جملة حلت محل المفعول به المقيد بحرف الجر (في) المقدر؛ لأنه يقال : تفكر في ، والمعلق هو (ما) النافية، و( بصاحبهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(من) حرف جر

<sup>1</sup>- يراجع الكافية في النحو: 279/2 .

<sup>2</sup>- شرح ابن عقيل (بلا تاريخ): 395/1.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه : 395/1 - 396 .

<sup>4</sup>- يراجع الجملة النحوية: 140 .

<sup>5</sup>- الأعراف من الآية 184 .

زائد ، و(جنة) مجرور لفظاً ، مرفوعٌ محلاً على أنه مبتدأ<sup>1</sup> ، والتقدير: أولم يتفكروا في عدم جنة صاحبهم.

كما ننبه إلى أن المؤلف اكتفى بذكر التعليق بالاستفهام ، ولم يصرح بذكر التعليق بالنفي، أي بـ (ما) النافية، إلا من خلال ما لاحظته الشيخ الدسوقي بقوله: " (ما بصاحبهم من جنة) الظاهر أن (ما) نافيةٌ ، لا استفهامية"<sup>2</sup>.

ويبدو أن ابن هشامٍ إن أراد أن (ما) في الآية استفهاميةٌ فهو في هذا الرأي موافقٌ لما ذهب إليه أبو البقاء في التبيان<sup>3</sup>، وعده وجهاً ثانياً في إعراب (ما) في الآية، وكذلك صاحب كتاب إعراب القرآن ، حيث قال: " (ما) استفهامية في محل رفع مبتدأ، والخبر (بصاحبهم) ، و(من جنة) جارٌ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف حال"<sup>4</sup>.

## 2- في موضع المفعول به المسرح :

جاء في حاشية الدسوقي : " أنهم قالوا عن المفعول به : إنه مسرح تشبيهاً له بالذات غير المقيدة "<sup>5</sup> ، فتسريحه في عدم تقييده ، ومثل له ابن هشام بقوله: عرفت من أبوك، فعبارة (من أبوك) جملة اسمية من مبتدأٍ وخبر ، في محل نصب مفعول به أي في موضع المفعول به المسرح ، الذي تقديره : عرفت (زيداً) مثلاً، والملاحظ ان(عرف)يتعدى إلى المفعول بنفسه من غير قيد الجار ،و(زيداً) مفعول به مسرح ، فليس مقيدا بحرف جر كما ذكرنا.

<sup>1</sup> - يراجع التبيان : 605/1 ، وإعراب القرآن وبيانه : 82/9 .

<sup>2</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 93/2 .

<sup>3</sup> - يراجع التبيان : 605/1 .

<sup>4</sup> - يراجع إعراب القرآن وبيانه : 82/9 ، والإعراب المفصل : 139-138/4 .

<sup>5</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 93 / 2 ، و يراجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 63 / 2 .

### 3- في موضع المفعولين :

ومثل للجملة الواقعة مفعولاً به في موضع المفعولين حالة كونها سادة مسددهما، بقوله تعالى: ﴿ ولتعلمن أننا أشد عذاباً وأبقى ﴾<sup>1</sup>، والشاهد في هذه الآية (أنا أشد عذاباً) فهي جملة اسمية من مبتدأ (أنا)، وخبر (أشد)، ومحلها نصب في موضع المفعول به للفعل (تعلمن)، وهي سادة مسد المفعولين، وليست هذه الجملة في هذه الآية من باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في موضع المفعول المسرح، أو المقيد<sup>2</sup>، بل هي قسم مستقل في التعليق.

<sup>1</sup> - طه من الآية 71 .

<sup>2</sup> - حاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 2 / 473 .

## رابعاً : الجملة الواقعة مضافاً إليها

وجعلها في المرتبة الرابعة؛ وذلك لأن محلها الجر ، وليس هناك جملة في محل جر سواها ، فبعدما تناول محلية الرفع في جملة الخبر، ثم محلية النصب انتقل إلى محلية الجر.

تعريفها: ومما جاء في تعريفها أنها هي الجملة الواقعة بعد ظرف، فتعرب مضافةً الظروف إليها<sup>1</sup>.

وهي في محل جر كما قال : " الجملة الواقعة مضافاً إليها محلها الجر"<sup>2</sup> ، واعترض الدماميني على ذلك بأنه : " لا ينبغي عد هذه الجملة جملةً أصلاً؛ لأنها مضافٌ إليه، فهي في معنى المفرد ، فمعنى قولك : زمن قام زيدٌ، أي زمن قيام زيد<sup>3</sup> . وقد لاحظ الدماميني معنى الإضافة في هذا الاعتراض ، حين قال: " بأن المضاف محكوم عليه"<sup>4</sup> ، فهو يرى أن المضاف إليه ، لما كان محكوماً عليه أي مسنداً إليه ، مثله مثل المبتدأ والفاعل سقط اعتباره جملة ؛ لأن الجملة لا يحكم عليها ، ولا يسند إليها.

## ما يضاف إلى الجملة:

حصر ابن هشام ما يضاف إلى الجملة في ثمانية أبواب، قائلاً: " ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية "<sup>5</sup>، وهي ( إذ، وإذا ، وحيث، وآية، و لدن ، و ريث ، و قائلٌ، و قول).  
- أسماء الزمان، والمكان، ظرفاً كانت أو أسماء:

<sup>1</sup> - معجم الشامل : 864 .

<sup>2</sup> - المغني : 401 .

<sup>3</sup> - حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 864/2 ، ويراجع حاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 64 /2 ، والمحيط : 355 /3 .

<sup>4</sup> - حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 864/2 ، وحاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 64 /2 .

<sup>5</sup> - المغني : 401 .

وبدأ بأسماء الزمان ؛ لأنها هي التي تضاف إلى الجمل ، واختصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الجمل ؛ للمناسبة التي بينها وبين هذه الجمل<sup>1</sup> ، وعلّة إضافة تلك الظروف المذكورة إلى الجمل كما يقول ابن يعيش مبينا العلاقة بين أسماء الزمان، والجمل : " إنما أُضيف الزمان إلى الفعل؛ لأن الفعل يدل على الحدث ، والزمن، فالزمان أحد مدلولي الفعل ، فساغت الإضافة إليه ، كإضافة البعض إلى الكل"<sup>2</sup> ، فهو يرجع سبب هذه الإضافة إلى أن هناك قاسما مشتركا بين هذه الأسماء، وبين ما تدل عليه من معنى الزمن، والجمل وما تحمله هي أيضا من معنى الزمن.

ومما مثل به ابن هشام للجمله المضاف إليها ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿ وسلم عليّ يوم وُلدت ﴾<sup>3</sup> ، والشاهد ( يوم ولدت )، ووجه الاستدلال به أن ( وُلدت ) جملة فعلية من فعل مبني للمجهول، ونائب فاعل، في محل جر بإضافة (يوم) إليها<sup>4</sup> ، و ( يوم ) ظرف زمان متضمن معنى (في)، وهو الذي أوجب الإضافة.

- قوله تعالى: ﴿ وأنذر الناس يوم يأتيتهم العذاب... ﴾<sup>5</sup> ، فالشاهد في الآية الكريمة ( يوم يأتيتهم العذاب )، حيث إن جملة ( يأتيتهم العذاب ) جملة فعلية في محل جر بإضافة (يوم) إليها<sup>6</sup> ، ف ( يوم ) اسم زمن غير ظرف؛ لأنه لا يتضمن معنى (في)، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن ( يوم ) مفعول به ثان لـ (أنذر) ، كما قدره الدسوقي حين قال: " والتقدير : أنذرهم، وخوفهم الآن من ذلك اليوم، وليس المراد في ذلك اليوم"<sup>7</sup> ، وهو ما

<sup>1</sup> - يراجع شرح المفصل ( مكتبة المتنبّي ) : 16/3 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه : 16 /3 و، ويراجع شرح الكافية : 256/3-275 .

<sup>3</sup> - مريم من الآية 33.

<sup>4</sup> - يراجع إعراب القرآن و بيانه : 594/16 ، والإعراب المفصل : 27/7-28 ، والتبيان : 874/2 .

<sup>5</sup> - إبراهيم من الآية 44 .

<sup>6</sup> - يراجع الجملة النحوية : 143 ، والإعراب المفصل : 53/6-54 .

<sup>7</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 97/2 .

ذهب إليه أبو البقاء أيضاً، بقوله: " ولا يجوز أن يكون ظرفاً؛ لأن الإنذار لا يكون في تلك اليوم" <sup>1</sup>.

والذي أراده ابن هشام من خلال هذا التمثيل ، أن اسم الزمان قد يكون غير ظرف، وحينئذ فالإضافة غير واجبة<sup>2</sup>، وكما يكون مفعولاً ثانياً يكون بدلاً أيضاً، كما في آية: ﴿ لينذر يوم التلق ، يوم هم برزون﴾<sup>3</sup>، فـ (يوم) الثاني في الآية بدل من (يوم) الأول، كما يكون خبراً أيضاً، مثل قوله تعالى: ﴿ هذا يوم لا ينطقون﴾<sup>4</sup>، فـ (يوم) بالرفع خبر المبتدأ ( هذا ).

### أقسام الإضافة إلى الجمل:

قسم ابن هشام الإضافة باعتبار الوجوب، والجواز إلى قسمين:

الأول باعتبار الوجوب : فيضاف إلى الجملة وجوباً كلُّ من (إذ، وإذا، ولما)، وزاد الرضي ( حيث ) ، وإضافتها واجبة إلى المكان .

الثاني باعتبار الجواز : وهو ما عدا ( إذ ، وإذا ، ولما ، و حيث ) <sup>5</sup> ، والبدال على الماضي من هذه الظروف (إذ) <sup>6</sup> باتفاق النحاة .

ومذهب سيبويه أن (إذ) مختصة بالإضافة إلى الجملتين الاسمية والفعلية، فـ (إذ) تضاف إلى الجملة مطلقاً.

<sup>1</sup> - التبيان : 773/2.

<sup>2</sup> - يراجع المغني : 402 .

<sup>3</sup> - غافر من الآيتين 16-17 .

<sup>4</sup> - المرسلات الآية 35 .

<sup>5</sup> - يراجع المغني : 402 ، و شرح الكافية : 275-256/3.

<sup>6</sup> - يراجع الجنى الداني : 187 ، والهمع : 205-204/1.

ومن أمثلة الإضافة إلى الجملة نحو قولنا : جلست إذ عبد الله جالسٌ، الشاهد في هذا المثال (عبد الله جالس)، فهي جملة اسمية في محل جر بإضافة (إذ) إليها، هذا ما تكون فيه الجملة اسمية.

وما تكون فيه الجملة المضاف إليها فعليةً مثل قولنا : جلست إذ جلس محمد ، وشاهد هذا المثال الجملة الفعلية ( جلس محمد ) ، فهي في محل جر بإضافة (إذ) إليها أيضاً.

### اسم الزمان المبهم بمعنى (إذ):

يعتبر سيبويه اسم الزمان المبهم-إن كان بمعنى الماضي- مثل (إذ) في الإضافة إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، وقد مثل ابن هشام لذلك بقوله: آتاك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادمٌ، والشاهد في المثالين (قدم الحاج) و(الحاج قادمٌ)، فالجملة الأولى فعلية في محل جر بإضافة (زمن) إليها ،والجملة الثانية اسمية في محل جر بإضافة (زمن) إليها أيضاً، و ( زمن)في هذه الحالة بمعنى (إذ)؛ فهو صالح للدخول على الجملتين، الاسمية والفعلية كما رأينا، قال سيبويه: " جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذ) فأُضيف إلى ما يضاف إليه (إذ)"<sup>1</sup>.

وعلل ابن يعيش إضافة (إذ) للجملة الاسمية والفعلية، بقوله: " (إذ) تقع على الأزمنة كلها مبهمة فيها؛ لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بالجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض

<sup>1</sup> - الكتاب : 119/3.

الاسم ، وضارعت (الذي)"<sup>1</sup> ، فهذا تعليل من ابن يعيش لاحتياج (إذ) إلى الجملة بعدها، سواءً أكانت اسميةً، أم فعلية، كما يحتاج الموصول إلى جملة الصلة بعده تماماً.

### اسم الزمان المتضمن معنى ( إذا ) :

ذكر ابن هشام مذهب سيبويه في اختصاص الزمن المبهم في المستقبل بالجملة الفعلية ، و مثل له بقوله : آتيك زمن يقدم الحاج ، ومحل الاستشهاد في المثال ( يقدم الحاج ) ، فهي جملة فعلية في محل جر بإضافة ( زمن ) إليها ، و لفظة ( زمن ) مبهمة في المستقبل تحمل معنى الشرط و الجزاء اللذين يختصان بالأفعال دون غيرها<sup>2</sup> ، قال سيبويه : " و إذا كان [ أي الزمان ] لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى ( إذا ) ، و ( إذا ) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال " <sup>3</sup>.

إلا ان ابن هشام نقل الرد على ما ذهب إليه سيبويه من دعوى اختصاص الزمن المبهم في المستقبل بالفعلية ، و احتج لذلك بقوله تعالى : ﴿ يوم هم برزون ﴾<sup>4</sup> ، حيث ان جملة ( هم بارزون ) جملة اسمية في محل جر بإضافة ( يوم ) إليها ، و هو زمن مبهم كما يلاحظ .

إلا ان ابن عصفور أجاب على هذا الرد ، و على الاحتجاج بالآية<sup>5</sup> بان الزمن المستقبل إنما يصح حمله على (إذا) في حالة ما إذا كان ظرفاً ، و هو يرى ان ( يوم ) في الآية السابقة ليس ظرفاً ، بل هو بدل من ( يوم ) الأولى قبلها ، و التي هي مفعول ثان للفعل ( انذر ) ، لكن جواب ابن عصفور هذا لا يتأتى في قول الشاعر :

<sup>1</sup> - شرح المفصل (مكتبة المتنبى): 95/4-96 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه والصفحة نفسها .

<sup>3</sup> - الكتاب : 119/3 .

<sup>4</sup> - غافر من الآية 17 .

<sup>5</sup> - المغني : 402 ، ويراجع شرح الكافية الشافية : 424/1 .



وَ كُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>1</sup>

فـ ( يوم ) في البيت ليست إلا ظرفاً مستقبلاً ؛ لإضافته إلى الجملة الاسمية ( لا ذو شفاعة بمغن ) التي معناها واقع في الزمن المستقبل ، ولا يصح ذلك في ( يوم ) غير الظرفية ، فجواب ابن عصفور لسببويه في الآية لم ينهض ؛ لورود هذا الشاهد في بيت سواد بن قارب .

و هذا من حذق ابن هشام ، و دقة نظره ، حيث إنه يقارع الحجة بالحجة ، و يناطح الدليل بالدليل حتى يتوصل إلى ما هو الحق في المسألة .

و الجواب الذي توصل إليه في ذلك انتصاراً لسببويه أنه قال : " و الجواب الشامل لهما ان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي ، فحمل على ( إذ ) لا على ( إذا )"<sup>2</sup> ، و ما دام محمولاً على ( إذ ) فإنه صح إضافته إلى الجملة الاسمية . هذا و لم يمثل ابن هشام للظرف الثالث من الظروف الواجب إضافتها إلى الجملة ، و هو ( لما ) .

### حيث :

اعتبر ابن هشام أن (حيث) مختصة من دون باقي أسماء المكان بإضافتها للجملة إضافة لازمة كما قال ، فهي ملحقة بالظروف الواجب إضافتها في الجملة ، ان كان اللزوم الذي يعنيه ابن هشام لا يختلف عن الوجوب<sup>3</sup> .

و مثال إضافتها للجملة قولنا مثلاً : اجلس حيث عبد الله جالس ، فالشاهد هو الجملة الاسمية ( عبد الله جالس ) التي هي في محل جر بإضافة ( حيث ) ، أما ( حيث )

<sup>1</sup> - شرح شواهد المغني: 835/2 ، برقم: 657 .

<sup>2</sup> - المغني: 402 .

<sup>3</sup> - يراجع المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وحاشية الدسوقي (المطبعة المصرية): 97/2 ، وشرح المفصل (دار الكتب العلمية): 183/2 ، والجملة النحوية: 145 .

فهي مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية ، و مادامت ملازمة لإضافتها إلى الجملة فقد اعترض ابن هشام على المهدي\* رأيه بان ( حيث ) خرجت عن الظرفية عند دخول حرف الجر عليها ، و أصبحت الجملة بعدها صفة لها في قول الشاعر :

ثمت راح في الملبين إلى حيث تحجى المأزمان و منى<sup>1</sup>

فقد دخل حرف الجر ، و هو ( إلى ) على ( حيث ) ، فلم تعد ظرفا ، و سقطت إضافتها إلى الجملة ، لكن هذا القول ليس بشيء عند ابن هشام ؛ لأن إضافة ( حيث ) لم تسقط ، بل هي باقية على الرغم من أن ( حيث ) ليست ظرفا ، و إنما هي اسم مجرور بـ ( إلى ) ، و قد سبقت الإشارة إلى أن أسماء الزمان قد تكون ظروفًا ، و قد لا تكون ، و وافق الزياتي ابن هشام في رده على زعم المهدي بقوله : " ولا يلتفت إليه " <sup>2</sup>.

### آية :

و من الأسماء التي تضاف إليها الجمل آية بمعنى علامة ، و ذكر أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية التي فعلها متصرف ، مثبتا كان أو منفيا .

و بين ابن يعيش علة إضافتها إلى الجملة بقوله : " قد أضيف إلى الفعل [ يقصد الجملة الفعلية ] غير الزمان ... قالوا : ائنتي بآية قام زيد ، فأضافوا ( آية ) إلى الجملة ... ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، و ذلك لأن الآية العلامة ، و الأوقات علامات لمعرفة الحوادث " <sup>3</sup>.

\* - المهدي هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (412 هـ) شيخ اللغة في المغرب، له إعراب الدريديّة و الجامع في اللغة و و الضاد و الظاء ، يراجع البغية : 71/1.

<sup>1</sup> - يراجع شرح اللامية المجرادية : 89 ، وهو لأحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة ، وأسقطه السيوطي في شرح شواهد المغني؛ لتأخر قائله، والمأزمان هما جبلان بين مزدلفة ومنى .

<sup>2</sup> - شرح اللامية المجرادية : 89 .

<sup>3</sup> - شرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 18/3 .

و قد أورد المؤلف من شواهد ( آية ) قول الشاعر :

بآية يقدمون الخيل شعثاً  
كان على سناكبها مداً<sup>1</sup>

فالجملـة الفعلية ( يقدمون الخيل ) فعلها متصرف ، و هو ( يقدمون ) و هو في الوقت نفسه مثبت غير منفي ، و هذه الجملة الفعلية في محل جر بإضافة (آية) إليها ، كما هو واضح .

و معنى البيت : انه حدث لأهلهم ما حدث بعلامة إقدامهم الخيل شعثاً ، متغيرة من الجهد ، و شبه ما يتصبب من عرقها و دمها بالمُدَام لحمرة ، و السناكب جمع سنـبـك ، و هو مقدم الحوافر ، و يريد : لما صار ذلك عادة ، و أمراً لازماً ، صار علامة<sup>2</sup> .  
ذو :

و قد وردت إضافتها إلى الجملة في القول المأثور عن العرب ، و هو : اذهب بذبي تسلم ، أي اذهب في وقت سلامة<sup>3</sup> ، إذا كانت (ذو) هنا بمعنى : صاحب ، فهي في الجملة صفة على هذا التقدير ، و الشاهد في ذلك القول المأثور أن ( ذو ) أضيفت إلى الجملة الفعلية ( تسلم ) ، و هي مختصة بإضافتها إلى الفعل المضارع من : سلمَ ، كما قال ابن عصفور<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> - شرح شواهد المغني : 811/2 ، برقم : 618 ، والكامل للمبرد : 298/2 ، والكتاب : 118/3 .

<sup>2</sup> - شرح المفصل (مكتبة المتنبي) : 18/3 .

<sup>3</sup> - يراجع الكتاب : 158/3 ، والتنزيل والتكميل : 51/3 ، و الأصول في النحو : 12/2 ، ومعاني القرآن للأخفش : 260/1 ، ولسان العرب : 292/12 .

<sup>4</sup> - يراجع المقرب : 290 .

## لـدن و ريث :

و هذان الاسمان<sup>1</sup> مثل ( آية ) في إضافتهما إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، لكنهما يفترقان عنها في كون الفعل الذي يضافان إليه مثبتا ، كما أن إضافتهما جائزة غير واجبة .

فمثال ( لدن ) - و هي اسم لمبدأ الغاية ، و تكون للزمان و المكان - قول الشاعر:  
لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم<sup>2</sup> فلا يك منكم للخلاف جنوح<sup>2</sup>  
فأضاف ( لدن ) إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ( سالمتمونا ) ، و هو مثبت غير منفي .

و أما شاهد (ريث) ففي قول الشاعر أيضا:  
خليلي رفقاً ريث أقضي لبانة<sup>3</sup> من العرصات المذكرات عهوداً<sup>3</sup>  
فأضاف ( ريث ) إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها ( أقضي ) ، و هي في محل جر بإضافة ( ريث ) إليها .

## قول و قائل :

و لم يذكر ابن هشام شرطاً لإضافتهما كما فعل في سواهما ، و الظاهر من خلال تمثيله لهما انهما اسمان يضافان إلى مقول القول ، أو يعبر عنه بالجملة المحكية ، أيًا كان نوعها ، اسمية أو فعلية فعلها متصرف أو جامد ، مثبت أو منفي<sup>4</sup> ، كما نرى في قول الشاعر :

<sup>1</sup> - يراجع شرح الكافية : 257/3 ، 302 .  
<sup>2</sup> - شرح شواهد المغني : 836/2 ، برقم : 660 .  
<sup>3</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها ، برقم : 661 .  
<sup>4</sup> - يراجع حاشية الأمير (دار الفكر) : 68/2 ، وحاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 486/2 .

قول : ياللرَّجالِ يُنهضُ منا مُسرعين الكهولَ و الشُّبَّاناً<sup>1</sup>  
 حيث يلاحظ فيه إضافة ( قول ) إلى جملة النداء الفعلية ( يا للرجال ) ، فهي في محل جر بإضافة (قول) إليها ، و قول شاعر آخر :  
 و أجبْتِ قائلَ : كيف أنتِ بصالحٍ حتى مللت ، و ملني عوادي<sup>2</sup>  
 فأضاف الاسم (قائل) إلى الجملة الاستفهامية الاسمية (كيف أنت) ، فهي في محل جر مضاف إليها أيضا.  
 و نسجل في الأخير اعتراض كل من الدماميني ، و الأمير ، و الدسوقي بأن المراد من جملة المضاف إليها ( قول ، و قائل ) هو المفرد ؛ فإضافتهما في الحقيقة إلى المفرد ، لا إلى الجملة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - شرح شواهد المغني : 837/2 ، برقم : 663.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه والصفحة نفسها ، برقم : 664.

<sup>3</sup> - يراجع حاشية الأمير (دار الفكر): 68/2 ، وحاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 486/2

### خامسا : الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بعد الفاء أو إذا الفجائية

وجعلها ابن هشام خامسة؛ لأنه بعد ما تكلم على محلية الرفع ، والنصب، و الجر، انتقل إلى الجزم ، وهو متأخر الرتبة وليس هناك جملة في محل جزم سواها .  
ومحلها الجزم إذا كانت جوابا لشرط جازم مقترنا بالفاء ، أو إذا الفجائية ، ففيها قيد الشرط بكونه جازما لها ؛ احترازا من الشرط غير الجازم ، كما في ( إذا ) الظرفية المتضمنة معنى الشرط .

تحديدتها: وقد اختلف النحاة في تحديدها ، وانقسموا إلى اتجاهين :

أ- الاتجاه الأول :

يرى أصحابه أن جملة جواب الشرط هي ما بعد الفاء ، ومنهم ابن هشام ، ومثله ابن حمدون الذي يرى أن هذا الاتجاه هو مذهب الجمهور ، وذلك في قوله : " إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط ، والجواب ما بعدها"<sup>1</sup>

ب- الاتجاه الثاني :

ومنهم عبد القاهر الجرجاني ، و جماعة من النحاة ، كخالد الأزهري ، و الزياتي ، حيث يرون أن جملة جواب الشرط هي مجموع الفاء و ما بعدها ، ويصرح خالد الأزهري بذلك قائلا : " و الجماعة على أن جملة الجواب الفاء وما بعدها"<sup>2</sup>.  
و الشرط في اللغة هو العلامة ، والأمانة<sup>3</sup> ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فقد جاء اشراطها ﴾<sup>4</sup> ، أي علاماتها ، وأما في الاصطلاح فهو تعليق حصول مضمون الجملة

<sup>1</sup> - حاشية ابن حمدون على المكودي : 167/2.

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الشنواني : 70.

<sup>3</sup> - يراجع لسان العرب : 56/8 و شرح المفصل ( مكتبة المتبني ) : 41/7.

<sup>4</sup> - محمد (صلى الله عليه وسلم) من الآية 19 .

بحصول مضمون جملة أخرى ، كما يعرفه أبو البقاء <sup>1</sup>.

نوعاً جملة جواب الشرط :

وتتنوع هذه الجملة إلى نوعين ؛ لأنها تكون إما بعد الفاء ، أو بعد إذا الفجائية .

### 1- جملة جواب الشرط بعد الفاء :

و اعتبر ابن هشام في بداية الحديث عنها أن اقترانها بالفاء حاصل من عدم صلاحية الجزاء للشرط ، حيث يذكر ذلك بقوله : " وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه " <sup>2</sup>.

وقد مثل لها بقوله تعالى : ﴿ من يضل الله فلا هادي له ، و يذرهم... ﴾ <sup>3</sup> ، فجملة (فلا هادي له ) اسمية في محل جزم جواب الشرط جواب لشرط جازم مقترن بالفاء ، و الفاء رابطة لجواب الشرط ، و (لا) نافية للجنس ، و (هادي) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، و (له) جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف <sup>4</sup>.

وعلّل ابن هشام أن محل جواب الشرط هو الجزم بقراءة الجزم في الفعل المعطوف على جملة الجواب وهي ( يذرهم ) ، فقال : " ولهذا قرئ بجزم ( يذر ) عطفاً على المحل " ، وهي قراءة حمزة ، و الكسائي <sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- يراجع الكليات : 504 .

<sup>2</sup>- أوضح المسالك : 399 .

<sup>3</sup>- الأعراف من الآية : 186.

<sup>4</sup>- يراجع التبيان : 605/1 ، والإعرا المفصل : 140/4-141.

<sup>5</sup>- يراجع التيسير : 94 ، وإيضاح الرموز : 239 ، وتفسير الجلالين : 183.

فعطف الفعل ( يذرهم ) على محل جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء ، وجزم هذا الفعل دليل على ان محل الجملة هو الجزم ، وقد قدر الزمخشري في الكشاف الآية : " من يضل الله لا يهده أحد ، ويذرهم " <sup>1</sup> .

هذا ولا غرابة أن من بين النحاة من يعتبر أن جملة جواب الشرط ينبغي أن تعد من بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ومنهم الشيخ الدماميني الذي وجد لما ذهب إليه تعليلاً ، مفاده في قوله : " لأنها واقعة موقع الجمل ، لا موقع المفردات " <sup>2</sup> ، ولجأ إلى تأويل قراءة الجزم في الآية السابقة الذكر ، وجعل التقدير فيها : إن يفعل يذرهم <sup>3</sup> ، فالفعل ( يذرهم ) إنما جزم على قراءة حمزة و الكسائي ؛ لأنه - في نظر الدماميني - جواب شرط مقدر تقديره : إن يفعل .

## 2- جملة جواب الشرط المقترنة بـ ( إذا ) الفجائية :

و مثل لها بقوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ <sup>4</sup> ، و الشاهد في الآية الكريمة جملة ( هم يقنطون ) ، فهي في محل جزم مقترنة بـ ( إذا ) الفجائية التي هي رابطة لجواب الشرط .  
وتختص ( إذا ) الفجائية بالجمل الاسمية فقط <sup>5</sup> ، كما أنها تخلف ( الفاء ) في ( إن ) ، أو ( إذا ) .

كما تعرض ابن هشام إلى أن الفاء كما تكون موجودة في الجواب ، تكون مقدرة فيه أيضاً ، وفي ذلك مذهبان :

<sup>1</sup> - الكشاف : 134/2 وراجع الجامع للأحكام : 212/8.

<sup>2</sup> - حاشية الدسوقي (المطبعة المصرية) : 100/2 ، وراجع المحيط : 344/3.

<sup>3</sup> - راجع حاشية الأمير (المكتبة الأزهرية) : 67/2.

<sup>4</sup> - الروم الآية 36.

<sup>5</sup> - راجع المغني : 97،، والجنى الداني: 375-376 ، ومعاني القرآن لأخفش: 657/2 .



أ- مذهب المبرد:

يرى هذا الإمام ان الفاء محذوفة في جواب الشرط ، في مثل : **إن قمتَ أقومُ** ، على تقدير ان جملة الجواب هي : **فأنا أقوم** ، فهي جملة اسمية في محل جزم ، جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء ، وهو ما أوضحه الصبان بقوله : **" إن الفعل يُرفع بعد الفاء ؛ لكونه حينئذ خبرا لمبتدأ محذوف ، و الجواب هو الجملة الاسمية "** <sup>1</sup>.

و الحاصل أن مذهب المبرد أن الفعل **إن** جاء مرفوعا بعد جملة الشرط الجازم فهو خبر مبتدأ محذوف، ويكون الجواب هو الجملة الاسمية بكاملها ، وليس الفعل المرفوع <sup>2</sup>.

ب- مذهب سيبويه :

وأما سيبويه فيرى في مثال : **إن قمتَ أقومُ** ، أن فيه تقدما وتأخيرا ، والتقدير عنده : **أقومُ إن قمتَ** ،

ورفع الفعل ( أقوم ) دليل على أن من حقه أن يتقدم على الشرط ، وإلا جزم ، فيقال : **إن قمتَ أقمُ** ، فجملة ( أقوم ) ابتدائية لا محل لها ، قال سيبويه : **" وقد نقول : إن أتيتني أتيتك ، أي : أتيتك إن أتيتني ، قال زهير :**

**وإن أتاه خليلٌ يوم مسغبة  
يقولُ لا غائب مالي و لا حرمٌ "** <sup>3</sup>.

وقد ذكر ابن هشام أن لسيبويه وجها آخر في هذه المسألة موافق للمبرد في حذف

الفاء <sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حاشية الصبان : 1432/4.

<sup>2</sup> - يراجع المقتضب : 75 / 1 ، 350 .

<sup>3</sup> - الكتاب : 66-67 . والبيت في شرح شواهد المغني : 838/2 ، برقم : 665.

<sup>4</sup> - يراجع المغني : 405 .

و استشهد ببيت زهير السابق وهو نفسه الذي أورده سيبويه ، والشاهد فيه (إن أتاه...يقول ) ، فيختلف التأويل باختلاف المذهبيين :

فعلى مذهب المبرد يكون التقدير : إن أتاه فهو يقول ، أي على إضمار الفاء ، و الجملة الاسمية ( هو يقول ) ، في محل جزم جواب لشرط جازم .

و على مذهب سيبويه على نية التقديم ، و التأخير يكون التقدير : يقول إن أتاه ... يقول ، و جملة الجواب محذوفة ، و ( يقول ) الثانية دليل على الجواب المحذوف<sup>1</sup> ، و هي جملة مستأنفة كما أوضحنا ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾<sup>2</sup> ، برفع الجواب ( يدرككم )<sup>3</sup> ، و تقدير الآية - والله أعلم- على مذهب سيبويه : يدرككم الموت أينما تكونوا .

#### مواضع الفاء الرابطة لجواب الشرط :

و هي كل جملة لا تصلح أن تكون جوابا لو حذفت منها الفاء ، وقد جمعت في بيت أورده الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ، وهو :

طلبية اسمية ، وجامد                      وبما وبقد و بلن و بالتفيس<sup>4</sup>

وزاد عليه الشيخ الكمال بن الهمام من علماء القرن التاسع في ثلاثة أبيات أن تكون جملة الجواب قسماً ، ومقرونة بـ (ربّ) و ( سوف ) ، و(إنّ) الشرطية ، فقال :

تعلمّ جواب الشرط حتماً قرانه              بفاء ، إذا ما فعله طلباً أتى

كذا جامداً أو مُقسماً كان أو بقدّ              ورُبّ وسين أو بسوف ادّر يا فتى

<sup>1</sup>- شرح ابن عقيل ( بلا تاريخ ) : 343/2.

<sup>2</sup>- النساء من الآية 78.

<sup>3</sup>- يراجع القرآت الشاذة: 166، 227، 246، وشرح الكافية الشافية : 149/2 .

<sup>4</sup>- يراجع حاشية الخضري : 123/2.

كذا اسمية أو كان منفيّ ما و إنْ ولن، من يحدّ عمّا عددنا فقد عتا  
وأضاف الدنوشري بيتا ، ذكر فيه الجملة الشرطية التي تكون بمجموعها جوابا  
للشرط ، كما في قوله تعالى: ﴿فإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ...﴾<sup>1</sup>، فقال :  
كذا إن يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الأنعام قد جاء مثبتا<sup>2</sup>

وهو يعني الآية السابقة ، حيث إن الشاهد فيها جملة ( فإن استطعت ) التي هي جواب  
الشرط ( فإن كان كبر )، والملاحظ في جملة الجواب أنها جملة مكونة من شرط وجزاء ،  
وهي بمجموعها جواب لشرط قبلها .

وفي آخر هذا المبحث لنا مناقشة مع ابن هشام في جملة جواب الشرط الجازم  
المقترن بالفاء ، أو إذا حيث اعتبرها ذات محل من الإعراب ، مع أنها لم تحل محل  
المفرد ، ولا يستطاع وضعها موضعه، ولذلك رد الشيخ الدماميني على من جعلها في  
محل جزم بقوله : " التحقيق أن جملة الشرط لا محل لها مطلقا ، وذلك أن كل جملة لا تقع  
موقع المفرد ، فلا يكون لها محل "3.

لكن شأن ابن هشام في هذه النقطة شأن باقي النحاة الذين لم يتمسكوا بالمبدأ الذي  
وضعه، وهو أن كل جملة لا يمكن أن تحل محل المفرد ، فليس لها محل من الإعراب ،  
ذلك أننا لو عرضنا عليهم هذا المثال : إن جاء زيد فأكرمه ، فلفظ ( فأكرمه ) هو موقع  
إجابة الشرط ، والمعلوم أن الشرط يستدعي جوابا ، و لا يكون جوابه إلا جملة ، فما الذي  
يمنع عند النحاة أن تُعتبر جملة ( أكرمه ) لا محل لها ؟ .

<sup>1</sup> - الأنعام من الآية 35 .

<sup>2</sup> - يراجع نحو الجمل : 78-79 ، في هذا البيت والأبيات الثلاثة التي قبلها.

<sup>3</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 100/2 .

و باعتبار أن المفرد لا يحل محلها ، و لأن المحل محل جواب الشرط ، وقد قلنا :  
 إن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، إذن فما بالهم رفضوا ذلك ، وقالوا عن جملة  
 الجواب تلك ، أو عن مثلها : هي في محل جزم ؛ لأن الشرط جازم ، ولأنها اقترنت  
 بالفاء ، و هو تعليل لا معنى له ، ولا يبرئهم من تهمة الخروج على المبدأ الذي رسموه ،  
 ثم لم يلتزموا به ، ولذلك وقف الدماميني أمامهم بحزم متمسكا بالمبدأ قائلاً بـ : " أن  
 جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا ؛ لأنها واقعة في مواقع الجمل لا في مواقع  
 المفردات " <sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى يرى ابن هشام أن جملة جواب الشرط جزء ، شأنها شأن جملة  
 الشرط تماما ، إذن فيمكننا - على رأي ابن هشام - أن نقول في هذا المثال : زيد إن  
 جاء فأنا أكرمه: إن جملة ( فأنا أكرمه ) هي جملة جواب الشرط لا محل لها من  
 الإعراب ؛ لأنها جزء فقط ، لكن ابن هشام يقبل ان يكون لها محل من الإعراب على  
 الرغم من جزئيتها...

<sup>1</sup> - يراجع المحيط : 343/3-344.

### سادسا : الجملة التابعة لمفرد

وأوردها ابن هشام في المرتبة السادسة؛ لأنه بدا الحديث عن تبعية الجملة، والتابع متأخر ، فكان من اللائق ان يبدأ بالتابعة لمفرد أولاً، ثم يذكر بعدها التابعة للجملة ثانياً. أنواعها: وتتنوع هذه الجملة بحسب ذلك المفرد الذي هي تابعة له، فقد تكون صفة له ، أو معطوفة عليه، أو بدلاً منه.

#### أ- الجملة المنعوت بها (الصفة):

وتتباين هذه الجملة بحسب منعوتها ،فإن كان مرفوعاً فهي محل رفع، وإن كان منصوباً فهي في محل نصب، وإن كان مجروراً فهي في محل جر. - محلية الرفع:

ومما مثل لها قوله تعالى: ﴿... من قبل أن يأتي يومٌ لا بيع فيه﴾<sup>1</sup>، فجملة (لا بيع فيه) المكونة من (لا) وما دخلت عليه في محل رفع صفة ل، (يوم) الاسم المفرد المرفوع قبلها، وهو فاعل<sup>2</sup>. - محلية النصب:

وجعل مثالا لها قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾<sup>3</sup>، والشاهد فيها الجملة الفعلية (ترجعون) من الفعل والفاعل، فهي في محل نصب صفة لـ (يوماً) الاسم المفرد المنصوب قبلها، وهو مفعول به، ولا يصح جعله ظرفاً؛ فليس في ذلك اليوم أمر بتقوى<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - البقرة من الآية 254 .

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الشنواني : 72، و شرح قواعد الاعراب : 127 ، و التبيان: 202/1، و إعراب القرآن :306/2 .

<sup>3</sup> - البقرة من الآية : 280 .

<sup>4</sup> - التبيان :226/1، ويراجع إعراب القرآن :380/2 ، وإعراب القرآن وبيانه : 372/1 .

- محلية الجر :

وجعل مثالا لها قوله عز وجل على لسان الراسخين في العلم: ﴿ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه﴾<sup>1</sup>، وشاهدها الجملة الاسمية (لا ريب فيه) الواقعة في محل جرٍ صفة لـ (يوم) الاسم المفرد قبلها، وهو اسم مجرور باللام<sup>2</sup>.

ثم أعقب ابن هشام بذكر أمثلة قرآنية على الجملة المنصوبة المحل، وفيها احتمال ان تكون الجملة صفة، وأن تكون حالاً، ومنها قوله تعالى: ﴿ربنا أنزل علينا مائدةً من السماء تكون لنا عيداً﴾<sup>3</sup>، فجملة (تكون لنا عيداً) يحتمل أنها صفة لـ (مائدة) في محل نصب، ويحتمل أنها حال، إما من الضمير المستتر في (كائنة) أو (مستقرة) المقدره المتعلق بها الجار والمجرور (من السماء)، ويصير التقدير: مائدة كائنة أو مستقرة من السماء، في حال كونها عيداً، أو حالق من (مائدة)، وإن كانت نكرة؛ لأنها موصوفة بالجار والمجرور (من السماء)، فقد تخصصت به، فيصح مجيء الحال منها حينئذ<sup>4</sup>.

قال ابن مالك في صاحب الحال النكرة:

ولم يُنكَرْ غالباً ذو الحالِ إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين  
من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبيغ امرؤ على امرئٍ مستسهلاً.

<sup>1</sup>- آل عمران من الآية 09 .

<sup>2</sup>- التبيان : 240/1، ويراجع شرح قواعد الإعراب : 128، والجملة النحوية : 149.

<sup>3</sup>- المائدة من الآية 114.

<sup>4</sup>- يراجع المغني : 406-407.

## ب- الجملة المعطوفة عطف النسق:

وهي الجملة المعطوفة بالحرف على مفرد، ومثل لها بنحو: زيد منطلق، وأبوه ذاهب، على تقدير أن الواو عاطفة، وجملة (أبوه ذاهب) معطوفة على الخبر (منطلق)، فالجملة في محل رفع خبر.

وأما على تقدير عطفها على الجملة كلها (زيد منطلق)، فلا محل لها من الإعراب؛ لأن جملة (زيد منطلق) ابتدائية لا محل لها، وعلى تقدير أن (الواو) حالية تصبح في محل نصب، وتنتفي معطوفيتها.

ومما نبه عليه ابن هشام في هذا أن مثل: قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم، لا يقال فيه: إن جملة (عبد الله منطلق) في محل نصب محكية بالقول، وجملة (عمرو مقيم) معطوفة عليها في محل نصب أيضاً، ولكن الصواب أن كلتا الجملتين، و مجموعهما في محل نصب، فكلتاها جزء من القول، ولا يعتبر الجزء ذا محل من الإعراب إلا بجزئه الآخر، ونقل الأمير و الدسوقي عن الدماميني أنه يحتمل أن يكون لجزء القول محل من الإعراب<sup>1</sup>.

## ج- الجملة المبدلة:

وتكون بدلاً من مفرد أيضاً كما تكون بدلاً من جملة، ومن شواهدا قوله تعالى: ﴿ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك: إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم﴾<sup>2</sup>، فجملة (إن ربك لذو مغفرة) في محل رفع بدل من (ما)<sup>3</sup> التي هي نائب فاعل للفعل (يقال)، ولا

<sup>1</sup> - يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 394/2 ، وحاشية الأمير (دار الفكر) : 70/2.

<sup>2</sup> - فصلت الآية 43 .

<sup>3</sup> - ينظر حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 493/2 - 494.

عمل لـ (إلا) إن كان المعنى: ما يقول لك الله إلا ما قاله للرسول من قبلك، وهذا القول هو: إن ربك لذو مغفرةٍ وذو عقابٍ أليم .

وهناك احتمالٌ آخر، وهو ان جملة ( إن ربك ) استئنافيةٌ لا محل لها، إن كان المعنى في الآية تم عند قوله تعالى: إلا ما قد قيل للرسول من قبلك، أي ما يقول لك قومك من الكلام المؤذي إلا ما قاله الكفار من القوم الأولين لأنبيائهم، ثم استأنف بقوله: إن ربك... فأصبح للجملة إعرابان ، على تقدير معنيين في الآية<sup>1</sup>، وهو ما ذهب إليه أيمن الشوّا في الجامع لإعراب جمل القرآن<sup>2</sup>.

ومما مثل به أيضاً قوله تعالى: ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا: هل هذا إلا بشرٌ متلكم ﴾<sup>3</sup>، فجملة (هل هذا إلا بشر متلكم) فيها احتمالان:

الأول: أنها في محل نصب بدل من المفعول به (النجوى)، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في أحد قوليّه ، والقول الآخر له أن الجملة مفعول به بفعل محذوف ، تقديره : قالوا: هل هذا<sup>4</sup>.

الثاني: أن تكون الجملة تفسيريةً ، كما قدم ذلك في الجملة التفسيرية<sup>5</sup> في الجمل التي لا محل لها ، فلا يكون لها حينئذٍ محل من الإعراب .

<sup>1</sup>- يراجع الكشاف : 455/3، ومنار الهدى : 149.

<sup>2</sup>- يراجع الجامع لإعراب جمل القرآن: 415 .

<sup>3</sup>- الأنبياء من الآية 03.

<sup>4</sup>- يراجع الكشاف : 562/2.

<sup>5</sup>- يراجع المغني : 384.



وكذلك قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان<sup>1</sup>

فجملته (كيف يلتقيان) في محل نصب بدل من المفعول به (حاجة) ، والتقدير :

إلى الله أشكو حاجة ، وأخرى تعذر التقائهما ؛ لأن الاستفهام فيها إنكاري<sup>2</sup>، أي لا يمكن أن يلتقيا.

---

<sup>1</sup>- شرح شواهد المغني: 839/2 ، برقم: 667 .

<sup>2</sup>- يراجع حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 494/2.

### سابعاً : الجملة التابعة لجملة لها محل

وختم بها الكلام على الجمل التي لها محلٌ من الإعراب ،حيث ذكرها في المرتبة السابعة؛ لتأخر التابع عن المتبوع،فيصح تبعيتها لكل ما سبق من جمل معربة .  
وتكون محصورةً في بايين فقط،هما النسق والبدل ،والمراد بالنسق العطف بالحرف .  
وهي إما أن تكون معطوفةً بحرف من حروف العطف، أو بدلاً من جملةٍ معربةٍ قبلها.  
أ- المعطوفة:

وهي المعطوفة على جملة لها محل ، ومثل لها بقوله: "زيدٌ قام أبوه ، وقعد أخوه" <sup>1</sup>،  
فهاهنا جملتان: الأولى (قام أبوه)، والثانية (قعد أخوه)، وهذه الثانية هي محل الشاهد؛  
حيث إنها معطوفة على الجملة الأولى، ونلاحظ ان الجملة الأولى (قام أبوه) في محل  
رفع خبر عن (زيد)، والثانية (قعد أخوه) معطوفةٌ عليها بحرف العطف الذي هو الواو.  
وقد لا تكون هذه الجملة الثانية تابعةً للجملة الأولى ، على تقدير أن الواو واو الحال ،  
فتصير الجملة في محل نصبٍ حالاً ، كما قد لا يكون لها محل من الإعراب أصلاً، وذلك  
على تقدير أن تكون معطوفة على الجملة الكبرى ( زيدٌ قام أبوه) ؛ لان هذه الجملة  
الكبرى بمجموعها ابتدائية لا محل لها <sup>2</sup> .

### ب- المبدلة:

وقد اشترط ابن هشام في الجملة المبدلة أن تكون أوضح وأبين من الجملة المبدل  
منها .

<sup>1</sup> - المغني: 408 .

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 105/2 ، وحاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 68/2، وحاشية  
الشنواني: 76، وشرح قواعد الاعراب : 132، و شرح المجراية : 94، و التطبيق النحوي : 348.

ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعم وبنين، وجنت وعيون ﴾<sup>1</sup>، فالشاهد في الآية الكريمة جملة (أمدكم بأنعم وبنين، وجنت وعيون)، فهي جملة فعلية بدل من (أمدكم بما تعلمون)<sup>2</sup>.

هكذا مثل ابن هشام بالرغم من أن هذه الجملة المبدل منها لا محل لها من الإعراب، فكذلك الجملة المعطوفة عليها لا محل لها، وهو ما جعل الدسوقي يسجل ذلك على ابن هشام بقوله: "وهذا بخلاف الموضوع، أعني الجملة التابعة لما لها محل"<sup>3</sup>؛ إذ إننا نلاحظ أن جملة (أمدكم بما تعلمون) المبدل منها صلة الموصول (الذي) فلا محل لها من الإعراب، والمعطوف على ما ليس له محل لا محل له هو أيضا، وقال الأمير أيضا: "لا يخفى أن الجملتين هنا صلتا موصول لا محل لهما، فهذا تمثيل للثاني، بغض النظر عما نحن فيه مما له محل من الإعراب"<sup>4</sup>.

ولعل ابن هشام إنما فعل ذلك بقصد تبين أن الجملة الثانية أوضح وأبين من الجملة الأولى في بيان المعنى<sup>5</sup>، بغض النظر عن المحلية من الإعراب أو عدمها.

<sup>1</sup> - الشعراء الآيات: 132-133-134 .

<sup>2</sup> - يراجع اعراب القرآن وبيانه : 19 / 433، و اعراب المفصل : 226-227/08.

<sup>3</sup> - حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 105/2 .

<sup>4</sup> - حاشية الأمير ( المكتبة الأزهرية ) : 68/2 .

<sup>5</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 105/2 .

ومثل للجملة المبدلة التي لها محل من الإعراب بقول الشاعر:

أقول له : ارحل لا تقيمنّ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً<sup>1</sup>

وفيه أن جملة (لا تقيمن) في محل نصب بدل من جملة (ارحل) المنصوبة المحل؛ لأنها محكية بالقول.

ولم ير الدسوقي أن تكون جملة (لا تقيمن) بدلاً من (ارحل) ؛ لأن (ارحل) جزء من المقول لا محل له من الإعراب وحده، لكن ربما كان غرض ابن هشام توضيح ان الجملة الثانية أبين واظهر، مثلما فعل في التمثيل السابق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- شرح شواهد المغني : 189/2 ، برقم : 668 ، و هو لمجهول .

<sup>2</sup>- يراجع حاشية الدسوقي ( المطبعة المصرية ) : 105/2 .

## ثامنا : ما أضافه ابن هشام إلى الجمل المعربة

أضاف ابن هشام إلى الجمل التي لها محل من الإعراب جملتين أخريين ، على خلاف ما قرر النحاة، حيث قال: " هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع، جارٍ على ما قرروه، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها"<sup>1</sup>.

### أ- الجملة المستثناة:

وهو في عده لها من الجمل المعربة مثل الزمخشري ، وشاهدها قوله تعالى: ﴿ لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾<sup>2</sup>، فجملة (من تولى وكفر فيعذبه الله) جملة اسمية في موضع نصب على الاستثناء المنقطع عند ابن خروف؛ فالمبتدأ (من) وخبره جملة (فيعذبه الله)، فهي جملة فعلية في محل رفع خبر لـ (من)<sup>3</sup>.

وقد أورد قولاً للفراء في قراءة بعضهم: ﴿ فشربوا منه إلا قليل منهم... ﴾<sup>4</sup> ، برفع ( قليل) على أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية منهما في محل نصب على الاستثناء<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المغني: 409 ، وراجع المحيط: 314/3.

<sup>2</sup> - الغاشية: الآيتان 22-23.

<sup>3</sup> - راجع المغني: 409 ، و الكشاف: 248/4 ، و شرح المفصل ( دار الكتب العلمية ) : 2/ 78-79 ، و التبيان : 2/ 1284.

<sup>4</sup> - البقرة من الآية 247.

<sup>5</sup> - راجع القراءات الشاذة: 35-36.

## ب- الجملة المسند إليها:

ومما مثل لها به قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهمُ ءأنذرتهمُ﴾<sup>1</sup>، حيث إن (أنذرتهم) جملة فعلية في محل رفع مبتدأ، خبرها (سواء) مقدماً<sup>2</sup>، إذا لم تكن تلك الجملة في تأويل المصدر المقدر بـ (إنذارك، وعدمه) هذا في المبتدأ. وأما الفاعل ونائبه الذي يكون جملةً فمثل له بقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننهُ﴾<sup>3</sup>، فالجملة الفعلية (ليسجننهُ) في محل رفع فاعل للفعل (بدا)، على قول سيوييه بجواز أن تكون الجملة فاعلاً أو نائباً عنه، بشرط كون الفعل قلبياً، مثل (بدا)، واقتران الجملة بمعلقٍ، مثل السلام في (ليسجننهُ)<sup>4</sup>، وعلى قول هشام\*، وثعلب بالجواز من غير اشتراط ذلك<sup>5</sup>.

وجاء في التبيان ان (ليسجننهُ) قائم مقام الفاعل، أي بدا لهم السجن، فحذف، وأقيمت الجملة مقامه، حيث يرفض أبو البقاء أن تكون الجمل فاعلاً بقوله: "ولست الجملة فاعلاً؛ لأن الجمل لا تكون كذلك"<sup>6</sup>، وهو ما حكاه ابن هشام من قول الأكثرين بمنع كون الجملة مسنداً إليها، وأولوا كل الشواهد التي توهم ورودها كذلك، وأن الأصل أن هناك (أن) محذوفة، والفعل بعدها مؤولٌ بمصدرٍ هو المسندُ إليه في الحقيقة لا الجملة.

<sup>1</sup> - البقرة من الآية 05 .

<sup>2</sup> - يراجع المغني : 395 ، و المحيط : 313/3 .

<sup>3</sup> - يوسف من الآية : 35 .

<sup>4</sup> - يراجع الكتاب : 109/3 - 110 .

\* - هشام هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير (209 هـ) من نحاة الكوفة ، ومن أصحاب الكسائي ، له مختصر النحو

والحدود والقياس ، يراجع البيهقي : 328/2 ، والمدارس النحوية : 188.

<sup>5</sup> - يراجع المغني : 410 .

<sup>6</sup> - التبيان : 732/2 ، و المغني : 395 .

وهكذا نلاحظ أن ابن هشام مرةً يمنع أن يكون المسندُ إليه جملةً، وينقل المنع من ذلك عن جماعةٍ من النحاة، ثم ينقل مرةً أخرى جواز ذلك، بل يقول بأنه الحق، فهو لم يخرج بنتيجة من هذه المسألة؛ بسبب تمسكه بأقوال النحاة بأن المسند إليه لا يكون إلا مفرداً، وعدمه تصوره جملةً، فاضطربت أقواله<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - يراجع المحيط : 313/3 .

### تاسعا : حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات

هذا الحكم من أحكام الجمل يدخل ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب ، لذا كان الأولى أن يتحدث عنه هناك، إلا انه أفرد به باب مستقل حتى يستوفي الكلام فيه؛ لأن فيه حالةً من حالات الجمل، وهي الارتباط بما قبلها؛ ولأن فيه تفاصيل لا ينبغي أن يقمها في باب الجمل الإعرابية خشية التطويل، وهذا مما يُحسب له من حيث المنهج.

وقد استهل الحديث عن ذلك بأن شرط الجملة الآتية بعد المعرفة أو النكرة أمران :

1- أن تكون خبريةً، لا إنشائية<sup>1</sup>.

2- أن تكون غير متعلقة بما قبلها.

وسوف يتحدث عن الشروط بالتفصيل في غير هذا الموضع.

**أقسام النكرة والمعرفة:** قسم ابن هشام الاسم من حيث التعريف والتكثير أربعة

أقسام: نكرة محضة ، ومعرفة محضة ، ثم نكرة غير محضة، ومعرفة غير محضة.

- النكرة المحضة: وهي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات، كالوصف وغيره<sup>2</sup>.

- المعرفة المحضة: وهي التي لم تختلط بها شائبة من التكثير، كدخول (ال)الجنسية عليها<sup>3</sup>.

- النكرة غير المحضة: وهي التي خصت بمخصص ما، كالوصف أو العموم وغيرهما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع الايضاح في علوم البلاغة : 16 ، و شرح عقود الجمان : 09 ، و علم المعاني : 43 .

<sup>2</sup> - يراجع شرح قواعد الاعراب : 206 ، و حاشية الامير ( دار الفكر ) : 72/2 .

<sup>3</sup> - يراجع المرجع نفسه و الصفحة نفسها ، و حاشية الدسوقي (دار الكتب العلمية) : 501/2 .

<sup>4</sup> - يراجع المرجعان انفسهما و الصفحتان انفسهما .



- المعرفة غير المحضة: وهي التي اعترافاً بشيء من التاكيد، كاقترانها بـ (ال) الجنسية غير المقتضية للتعريف<sup>1</sup>.
- فالأمثلة إذن أربعة، تبعاً لتقسيم الأسماء من حيث التاكيد والتعريف.
- فمن أمثلة الجملة الواقعة بعد النكرة المحضة قوله تعالى: ﴿... حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه﴾<sup>2</sup>، فجملة (نقرؤه) جملة فعلية في محل نصب صفةً للنكرة المحضة (كتاباً) قبلها<sup>3</sup>.
- ثم عدد ابن هشام أمثلة من آيات أخرى، جاءت فيها النكرة منصوبة، ومرفوعة ومجرورة، والحكم نفسه من جهة الإعراب<sup>4</sup>.
- ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾<sup>5</sup>، فجملة (تستكثر) فعلية في محل نصب حال من الضمير المستتر في الفعل (تمنن)<sup>6</sup>.
- ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد النكرة غير المحضة قوله تعالى: ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾<sup>7</sup>، فجملة (أنزلناه) فيها وجهان :
- أن تكون في محل رفع صفة لـ (ذكر).
- أن تكون في محل نصب حالاً منها، أي (ذكر)؛ لأن النكرة (ذكر) خصت بالصفة (مبارك) بعدها، فلما وصفت صارت نكرة غير محضة، ولا خالصة في التاكيد<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع المرجعان أنفسهما و الصفحتان أنفسهما ، و النحو الوافي : 213/1 .

<sup>2</sup> - الإسراء من الآتية 93 .

<sup>3</sup> - يراجع الإعراب المفصل : 324/6 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 29 .

<sup>4</sup> - يراجع المغني : 411 .

<sup>5</sup> - المدثر الآية 06 .

<sup>6</sup> - يراجع الإعراب المفصل : 235/12 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 507 .

<sup>7</sup> - الأنبياء من الآية 50 .

<sup>8</sup> - يراجع المغني : 411 ، و الإعراب المفصل : 225/7 - 226 .

ومن أمثلة الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>1</sup>، فجملة ( يحمل ) إما أن تكون حالاً من ( الحمار )، وإما صفة له؛ لأن ( الحمار ) معرفة غير محضة؛ بسبب اقترانها بـ(أل) الجنسية التي تفيد العموم<sup>2</sup>.  
شروطها: ثم ذهب ابن هشام يتكلم على شروط الجملة الواقعة بعد المعارف، وبعد النكرات، وهي أربعة:

الشرط الأول: أن تكون الجملة خبرية :

وقد سبق الكلام عليها، واحترز بها من الجملة الخبرية التي يراد بها الإنشاء، مثل : هذا عبدي بعتك، فجملة (بعتك) جملة خبرية في ظاهرها، لكن يراد بها الإنشاء كان فيها معنى الطلب من نحو : اشتره، أو خذه مني<sup>3</sup>، وعلى هذا فلا يصلح ان تكون حالاً، بل هي مستأنفة<sup>4</sup>.

وهناك جملٌ تتردد بين كونها خبريةً أو إنشائية، ومن أمثلتها:

- قوله تعالى: ﴿قال رجلن من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾<sup>5</sup>، فجملة (أنعم الله عليهما) إما أنها إنشائية، ومعناها الدعاء، ومن المعلوم أن الفعل الماضي يستعمل للدعاء، فيقال مثلاً: غفر الله لك، وسلمت، وغيرهما، وحينئذٍ فلا محل لها من الإعراب، وإما أن

<sup>1</sup> - الجمعة من الآية 05 .

<sup>2</sup> - يراجع الجامع لإعراب جمل القرآن : 480 ، و الإعراب المفصل : 09-08/12 .

<sup>3</sup> - يراجع شرح ابن عقيل ( 1998 ) : 186-184/2 ، و شرح المفصل ( دار الكتب العلمية ) : 242/2 ، و حاشية

الصبان : 1040/3 ، و النحو الوافي : 472/3-475 ، و الإرشاد إلى علم الإعراب : 367 .

<sup>4</sup> - يراجع المغني : 412 .

<sup>5</sup> - المائدة من الآية 23 .

تكون خبريةً ، فتكون في محل رفعٍ صفةً ثانيةً لـ ( رجلان )، والصفة الأولى هي (من الذين يخافون) <sup>1</sup>.

- قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ <sup>2</sup> ، فجملة ( لا تصيبن ) يحتمل أن تكون إنشائيةً، ووده الاستدلال بذلك ان ( لا ) ناهية <sup>3</sup> ، و النهي إنشاءً، و عليه فالجملة إنشائيةً ، فليست صفةً لـ (فتنة) ، بل هي مقولةٌ لقولٍ محذوف هو الصفة، والتقدير كما قال ابن هشام: " أي فتنةً مقولاً فيها ذلك " <sup>4</sup> ، وأن تكون خبريةً ، ووجه الاستدلال بذلك أن (لا) نافيةٌ ، والنفي خبر ، فالجملة خبرية ، فتصلح أن تكون صفةً لـ (فتنة) <sup>5</sup>.

الشرط الثاني: أن تكون الجملة صالحةً للاستغناء عنها:

ومعناه ألا يُحتاج إليها ، مثل: جملة الصلة؛ فإنه لا بد منها ؛ لاحتياج الموصول إليها، وعدم استغنائه عنها، ومثل: جملة الخبر ؛ لأنها عمدةٌ في الإسناد، ومثل: الجملة المحكية بالقول؛ لأن القول يتوقف عليها ، وكل من هذه الجمل لا يصلح أن يكون صفةً للنكرة ، ولا حالاً من المعرفة <sup>6</sup>.

الشرط الثالث: أن يكون للجملة مقتضى لجعلها حالاً.

وقد فسر الدسوقي هذا المقتضي بما معناه : أن العامل في صاحب الحال يصح أن يعمل فيها، وبتعبير آخر: أي أن العامل في الحال وفي صاحبها واحدٌ؛ فلا بد من صحة

<sup>1</sup> - يراجع المغني : 412 ، و الإعراب المفصل : 43/3 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 159 .

<sup>2</sup> - الأنفال من الآية 25 ،

<sup>3</sup> - يراجع معاني القرآن للأخفش : 543/2 .

<sup>4</sup> - المغني : 412 .

<sup>5</sup> - يراجع الكشاف : 152/2 ، و الإعراب المفصل : 186/4 .

<sup>6</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 506/2 ، و النحو الوافي : 373/1 ، في صلة الموصول .

عمله في الحال ، كما صح عمله في صاحبها <sup>1</sup> ، وذلك مثل الفعل وما أشبهه ، وهناك عوامل لا يصح أن تعمل النصب في الحال، مثل: الابتداء الذي هو ضعيف بسبب أن عامله معنوي <sup>2</sup> ، فإن كان في الجملة ما يقتضي جعلها حالاً، وإلا فلا.

وقد احترز ابن هشام من الجمل التي ليس فيها المقتضي بأمثلة، منها:

- قوله تعالى: ﴿ وكل شيء فعلوه في الزبر ﴾ <sup>3</sup>، فجملة (فعلوه) صفة لـ (شيء)،

ولا يصح أن تكون حالاً منه؛ لأن عاملها (كل) الذي عمل الجر في (شيء) بإضافته إلى هذا العامل (كل) لا يصح أن يعمل النصب في جملة (فعلوه)؛ بسبب أنه مبتدأ ضعيف العامل، وعليه فليس في الجملة مقتضى لإعرابها حالاً <sup>4</sup>.

الشرط الرابع: ألا يكون في الجملة مانع، وهو أربعة أنواع:

أ- ما يمنعها أن تكون حالاً، مثل: زارني زيدٌ سأكافئه، فجملة (سأكافئه) يمتنع أن تكون حالاً؛ لوجود المانع، وهو (السين) في أولها، وكذلك نحو: زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك، فجملة (لن أنسى) ليست حالاً أيضاً؛ لوجود المانع، وهو (لن)؛ وذلك لأن الفعل بعد دخول (السين) و (لن) عليه صار مستقبلاً، والمستقبل لا يصح جعله حالاً، قال ابن يعيش: "ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة... ولا يجوز أن يقع حالاً" <sup>5</sup>، وعليه فالجملة استثنائية لا محل لها <sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - يراجع حاشية الصبان : 730/2 ، و شرح المفصل ( دار الكتب العلمية ) : 09-06/2 .

<sup>2</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 507/2 .:

<sup>3</sup> - القمر الآية 52 .

<sup>4</sup> - يراجع شرح ابن عقيل ( 1998 ) : 584/1-585 .

<sup>5</sup> - شرح المفصل ( دار الكتب العلمية ) : 29/2 .

<sup>6</sup> - يراجع المغني : 413 .

ب- ما يمنعها أن تكون صفة ، مثل قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم﴾<sup>1</sup> ، فجملة (وهو خيرٌ لكم) يمتنع أن تكون صفةً؛ لوجود المانع، وهو (الواو) التي لا يصح أن يفصل بها بين الموصوف وصفته ، كما في الآية ، فإن (شيئاً) هو الموصوف ، و (هو خيرٌ لكم) هي الصفة لولا وجود (الواو)، وحينئذٍ فلا تكون الجملة إلا في محل نصبٍ حالاً، على حسب قول سائر النحويين غير أبي البقاء، و الزمخشري<sup>2</sup> .  
ومثله قول قيس ابن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي إلى لبني الغداة شفيحٌ<sup>3</sup>  
حيث إن (الواو) منعت جملة (الناس يستشفعون بي) أن تكون صفةً لـ (زمن).  
ج- ما يمنعها ان تكون حالاً وصفةً معاً:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وحفظاً من كل شيطانٍ ماردٍ لا يسمعون﴾<sup>4</sup> ، فجملة (لا يسمعون) لا يصح ان تكون حالاً؛ لأنه لو كانت كذلك فإن المعنى يصبح: أن الله يحفظ السماء من كل شيطانٍ في حالة عدم سماعه، ولا معنى لحفظ السماء من الشيطان وهو لا يسمع؛ إذ لا داعي له، كما لا يصح أن تكون صفةً أيضاً؛ لأن المعنى يصبح: أن الله يحفظ السماء من كل شيطانٍ موصوف بعدم السماع، وهو غيرٌ متقبَّل عقلاً؛ لأن الشيطان الذي لا يسمع لا داعي للحفظ من سماعه غير الموجود أصلاً<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> - البقرة من الآية 214 .

<sup>2</sup> - يراجع التبيان : 173/1 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 79 ، و حاشية الصبان : 1041/3 ، و حاشية الخضري : 53/2 .

<sup>3</sup> - ديوانه : 130 .

<sup>4</sup> - الصافات الآية 07 ، و من الآية 08 .

<sup>5</sup> - يراجع حاشية الدسوقي ( دار الكتب العلمية ) : 509/2 ، و الكشاف : 335/3 - 336 ، و الجامع لإعراب جمل القرآن : 396 .

د- ما يمنعها ان تكون صفةً ، فيتعين أن تكون حالاً:

فالمانع من كونها صفة في مثل قوله تعالى : ﴿ وما أهلكتنا من قرية الا لها منذرون ﴾<sup>1</sup> ، المانع هو (إلا) ، فجملة (لها منذرون) ليست صفةً لـ (قرية) ؛ لوجود (إلا) ، ولولا هي لكانت كذلك<sup>2</sup> ، وعليه فيتعين أن تكون الجملة حالية. لكن الزمخشري قال بجواز أن تكون صفة<sup>3</sup> ، إلا أن ابن هشام رد قوله ، وقول أبي البقاء ، فقال: " وكلام النحويين بخلاف ذلك ، وقال الأخفش: لا تفصل (إلا) بين الموصوف وصفته "<sup>4</sup> .

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

وقائلةٌ -تخشى عليّ- أظنه سيؤدي به ترحاله وجعائله<sup>5</sup>

فجملة (تخشى عليّ) لا يصح أن تكون صفةً لـ (قائلة)؛ لوجود مانع ، وهو أن اسم الفاعل (قائلة) لا يجوز ان تتبعه صفة قبل ان يعمل، ولو لاحظنا لوجدنا اسم الفاعل (قائلة) قد عمل النصب في جملة (أظنه) ، فهذه الجملة هي مقول القول ، فهي في محل نصب مفعول به، لكن جملة (تخشى عليّ) على فرض أنها صفة فالملاحظ أنها وصفت اسم الفاعل (قائلة) قبل أن يعمل النصب في جملة مقول القول (أظنه) كما هو واضح، قال ابن عصفور: " ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط: وهي ألا يوصف ... أعني : قبل العمل " <sup>6</sup>، إذن فجملة (تخشى عليّ) في محل نصب حال من الضمير المستتر في اسم الفاعل (قائلة) .

<sup>1</sup> - الشعراء الآية 208 .

<sup>2</sup> - يراجع الجامع لأعراب جمل القرآن : 351 .

<sup>3</sup> - يراجع الكشاف : 130/3 .

<sup>4</sup> - المغني : 414 ، و يراجع التبيان : 777/2 .

<sup>5</sup> - شرح شواهد المغني : 842/2 ، برقم : 674 .

<sup>6</sup> - المقرب : 188 ، و يراجع شرح جمل الزجاجي : 07/2 .

الخطاتمة

و هكذا نصل بهذا البحث إلى تمامه ، بعد أن عشنا من خلاله مع ابن هشام ، و دراسته للجملة الدراسة التي تستحق التنويه بها ؛ باعتبار أنه أول من افرد لها بابا مستقلا ، في أجلّ كتاب من كتبه و أعظمها ألا و هو مغني اللبيب ، و حق له أن يدرسها في مثل هذا الكتاب ؛ لإتيانه على كل صغيرة و كبيرة بالبحث و الاستقصاء ، و الجملة من أعظم المسائل التي تستحق ذلك ، و الدليل أنه لم يفصل فيها في كتاب قواعد الإعراب مثلا لصغر حجمه ، و عدم سعته لموضوع كموضوع الجملة ، فكتاب المغني لما يحمله اسمه من دلالة أولى بموضوع كهذا من غيره ، فعالج موضوعاتها المعالجة المستفيضة التي لا يجد القارئ أو المتأمل بدا من أن يقتنع بما قدمه فيها ، و ما حوته أبوابها من تفاصيل و تحليلات لا توجد عند غيره ممن تناولوا الجملة ، الذين هم - على قلتهم - لم يفرّدوا لها فصلا ، ولا بابا خاصا ، و ذلك راجع إلى ما يلي :

- انشغالهم بإعراب المفردات .
- تأثرهم بفكرة العامل ؛ لظهور أثره في المفرد دون الجملة ، فأعرابها محلي .
- أنهم لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية .
- اكتفاؤهم بتناول المفردات ، ربما لاعتقادهم أنها تمثل نظام الجملة ، فشغلوا بالجزء عن الكل .

و استنتجنا من خلال البحث أن ابن هشام في تناوله لموضوع الجملة و الطريقة التي اتبعها في ذلك هي ما يفهم الآن من علم التراكيب الذي يدرس فن التعبير ، و العلاقات بين أجزاء الجملة بعضها ببعض ، ثم علاقة الجمل فيما بينها ، فمنهج في ذلك أنه قام بعمليتين :

- عملية تحليلية : حيث تحدث عن أجزاء الجملة ، من مفردات و أدوات .
- عملية تركيبية : و عرض فيها للجملة من حيث هي كل مركب .



فبعد أن عرض لقضايا المفرد بالتحليل و التفصيل ، انتقل يتحدث عن التركيب الجملي الإسنادي ؛ لأنه رأى أن الألفاظ المفردة المجردة لا يتوصل بها إلا إلى معان مفردة مجردة ، لا تخدم الغاية من اللغة ، و هي التفاهم و التخاطب ، بل الذي يتحقق به ذلك هو الجمل و التراكيب و بها يستطيع المتكلم أن ينقل ما يدور من أفكار في خلدته إلى من حوله .

فجعل ابن هشام من تلك الظاهرة الإسنادية قاعدة عامة شمولية ، أخضع لها كل ما ورد بخلافها من الشواهد و النصوص ، و يتمثل هذا الإخضاع باللجوء إلى تقدير المحذوف ، و تأويل المذكور ، مثل ما فعل في جملة النداء و جملة القسم ، من تقديره لحذف فعلهما ، و اعتباره للعبارات : هيهات ، و شتان ، و نحوهما أسماءً مع عدم قبولها علامة الاسم ، إلا الإسناد الذي يدندن حوله .

كما تعرض البحث إلى تعريف الجملة اللغوية ، وهو ما مرده إلى الجمع و التأليف بين أشياء متفرقة ، و إلى تعريفها الاصطلاحي من لدن الخليل إلى ابن هشام ، إلى من بعده ، و أنهم ذهبوا في ذلك مذهبين :

- فريق يرى أن الجملة مرادفة للكلام في التمام و الإفادة التي يحسن السكوت عليها .  
- فريق يفرق بينهما بأن الجملة أعم من الكلام ، و لا تشترط فيها الإفادة ، و هذا ما ارتضاه ابن هشام ، و يبدو لنا أن هذا هو المقارب للصواب ؛ إذا وضعنا في أذهاننا التعريف اللغوي في أن معنى الجملة الجمع و التأليف المجرد من الإفادة و عدمها ، و أنه هو الذي تنصره الأدلة العقلية ، و تدعمه الشواهد التي قدمها ابن هشام من نصوص قرآنية ، و غيرها .

و كذلك كان المحدثون من النحاة في تحديدهم لمفهوم الجملة ، إلا أن هناك من لم يشترط الإسناد أصلا ، ولا التركيب ، و اعتبر أن الجملة قد تكون من كلمة واحدة إذا أدت معنى .

و إننا استنتجنا من ذلك أن كل فريق من الفريقين انطلق من منطلق في تحديده أبعاد الجملة ، ففريق ربط بين الشكل و المعنى ، و هم القائلون بالترادف ، و آخر نظر إلى الشكل فقط، و هم القائلون بعدم الترادف .

كما توصلنا إلى أن ابن هشام من بين الذين جعلوا الركيزة الأساس في الجملة هي الإسناد ، و العلاقة الإسنادية ، فهو حدد نظام الجملة بالمسند و المسند إليه ، اللذين بينهما تلازم ، بحيث لا يستغني أحدهما على الآخر ، و من هنا انطلق إلى أن تركيب الجملة إنما هو اسم مع اسم في الجملة الاسمية ، و فعل مع اسم في الجملة الفعلية ، و ظرف مع اسم في الجملة الظرفية ، و لتركيزه على المسند و المسند إليه أوضح أن المراد بصدر الجملة أحدهما ، و أن الجملة تنسب إليه ، في تسميتها بالاسمية أو الفعلية أو الظرفية ، أو الشرطية عند من قال بها ، و بأن المراد ما هو صدر في الأصل ، إلى غير ذلك مما تناوله من مشاكل التركيب الجملي ، من تقديم و تأخير ، و حذف ، و غيرها مما يخرج في الظاهر عن الأصل الذي قرره ابن هشام و النحاة ، فهو يفصل في العلاقة الإسنادية حتى من حيث إرادة المتكلم ، و مقصده من التركيب الذي يتكلم به .

و رأينا أنه حين عرض لتقسيم الجملة باعتبار الصدر جعل القسمة في ذلك ثلاثية : اسمية و فعلية و ظرفية ، و اشترط أن يكون الظرف أو الجار و المجرور أحد طرفي الإسناد ، حتى لا يهدم قاعدته التي بناها على المسند و المسند إليه ، و أنه لم يعد الجملة الشرطية ، و إنما اعتبرها في قسم الفعلية ، و كان من حقه أن يعتبر الظرفية كذلك ، كما قال ابن يعيش ، أضف إلى ذلك أنه لاحظ التركيب الداخلي للجملة ، فقسما إلى كبرى و صغرى ، و ذات و جه و ذات و جهين .

و عند تطرقه إلى الجمل المعربة و غير المعربة فضل تقديم الكلام على الجمل غير المعربة ؛ باعتبارها لا تحل محل المفرد ، و هو الأصل في الجمل كما قال ، و عد الجمل المعربة تسعا بإضافته إلى الجملة المسند إليها ، و الجملة المستثناة ، و أخذ عليه في ذلك أنه أنكر أن يُسند إلى الجملة ، فلا تكون مبتدأ إلا مع حرف مصدري مقدر ، و لا تكون فاعلا ، و أن ذلك هو الصواب عنده ، ثم بعد هذا كله يعدها من بين الجمل التي لها محل من الإعراب ، كما سُجلت عليه عدة مآخذ غير هذه ، و منها اضطرابه في عد الجملة التفسيرية من الجمل المعربة ، أو غير المعربة ، و في جملة البديل أيضا حيث أنكرها ثم أثبتها في الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب ، إلى غير ذلك مما لوحظ عليه في تناوله لإعراب الجمل ، هذا التناول الذي هو في نظر بعض المحدثين لا يخص الجمل من حيث وظيفتها اللغوية ، و لا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها و ما بعدها ، و إنما هو تناول لا يخرج عن فكرة العامل المهيمنة على أذهان النحاة ، و التي تحت سلطانها تصوروا الجمل التي لها محل ، و التي لا محل لها ، و منهم ابن هشام ، و كان ينبغي له و لهم أن يدرسوا الجملة من حيث وظيفتان لغويتان :

-الوظيفة العامة : و هي القاسم المشترك بن الجمل جميعا ، و هي نقل المتكلم ما يدور في ذهنه من أفكار إلى السامع .

-الوظيفة الخاصة : و هي عبارة عن كون الجمل لها محل من الإعراب ، أو ليس لها محل منه ، فيخبر عنها ، أو تكون نعتا أو بدلا أو حالا توضح ما قبلها ، أو تفسره . و أما عن المنهج الذي اتخذه في موضوع الجملة فكان وصفيًا تحليليًا ، و من أبرز سماته في ذلك أنه :

-يصور جهود النحاة الذين سبقوه ، فيورد آراءهم و اختلافاتهم في الموضوع .

-حذقه في بسط تلك الآراء المختلفة ، و مقارنته بالحجة بالحجة حتى يهتدي إلى الصواب في نظره ، من بعد استفاضة و إسهاب في النقاش ، و إيراد الشواهد و الأمثلة .

- يكثر من ظاهرة الاستطراد في موضوع الجملة ؛ فهو يشعب المسألة الواحدة إلى مسائل عدة ، تدخل تحتها تفريعات كثيرة ، حتى يُظن أنه قد خرج عن الموضوع ، وهذا نموذج الدراسة عند القدماء عموماً .

- كثيراً ما يلجأ إلى القياس و التعليل ، متأثراً في ذلك بالمنطق الأرسطي ، و مائلاً إلى الاتجاه البصري ، من خلال استعماله لمصطلحاتهم ، و تماشيه مع قواعدهم في أغلب الأحيان .

- عدم تعصبه لأي من المذاهب النحوية إذا ظهر له الحق ، أو اتضح له الصواب ، و عدم تقليده التقليد الأعمى بلا حجة بالغة ، ولا برهان ساطع .

- يكثر من الأمثلة و الشواهد ، لاسيما القرآنية منها ، و الشعرية ، و هو من القلائل كابن مالك الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن ، سواء في ذلك القراءات المتواترة و الشاذة ، ووازوا بينه و بين الشعر في الاحتجاج ، و أما غيرهما فالكثير منهم إنما جعلوا للاستدلال بأشعار العرب النصيب الأوفر في تصانيفهم و مؤلفاتهم .

- ينتمي إلى القائلين بالاحتجاج بالحديث النبوي الثابت ، و منهم ابن مالك أيضاً ، كيف لا و هو قد درس الحديث ، و حدث عن جماعة ، منهم بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني ( 733 هـ ) ، و عز الدين ابنه ( 767 هـ ) الذي بلغت شيوخه ألفاً و ثلاثمائة ، و حفيده برهان الدين ( 790 هـ ) .

- في إكثاره من الاحتجاج بالقرآن و الحديث النبوي دافع الغيرة على النصوص المقدسة في الكتاب و السنة أن تنالهما السنة المشككين المعترضين ، و صوناً لهما من قدح الكائدين المغرضين .

- إيراده لقضايا غير نحوية ، من لغة و صرف و أصوات ، و تفسير آيات تعين على فهم المعنى ، و أحكام بلاغية ، و أحكام تلاوة ، و عروض في أثناء تناوله لموضوع

الجملة ، مما يدل على وفرة مخزونه العلمي ، و سعة اطلاعه ، و إن كان هو أقرب إلى النحو منه إلى أي فن آخر .

- تأصيله لنقولاته ، و توثيقه إياها باحتجائه بأقوال من سبقه من العلماء ، وأن له سلفا في كل المسائل التي يوردها ، لكن هذا لم يمنعه من وضع أقوال هؤلاء الشيوخ و العلماء تحت الفحص و الملاحظة ، و النقد المتبصر ، فما كان من حق قبل ، و إلا ردّ ، و من أبرز أولئك الذين كان يذكر أقوالهم : الزمخشري خصوصا في تفسيره الكشاف ، و في ذلك دلالة على شغف ابن هشام بالاحتجاج بالنصوص القرآنية ، ثم ابن مالك الذي كان يوافقه في أغلب منهجه النحوي ، و لا يكاد الباحث يفرق بينهما إلا في القليل .

هذا و يمكن القول : أن ابن هشام قد أتى على موضوع الجملة ، مما يتعلق بهذا البحث من تقسيمها التركيبي ، و الإعرابي ، شرحا و تحليلا و افيين شافيين في الأغلب ، لا يوجد ما ينتقد فيه إلا النزر القليل، و لا ما يؤخذ عليه من سلبيات إلا ما لوقورن بالإيجابيات لما اعتبر أمرا ذا شأن ، حتى إنه أعلن في مقدمة كتابه المغني أنه يخالف غيره من المؤلفين السابقين ، و يحاول أن يغير الطريقة التي يسلكونها في التأليف في النحو ، فهي محاولة منه لتجديد منهج ، و ثورة على نمط قديم ، رأى أنه لا يأتي بكبير فائدة ، و إنما قلنا هذا لئلا يشنع عليه أنه على منهجية أكل الدهر عليها و شرب ، كغيره من النحاة القدماء ، لا تتلاءم مع المنهج العلمي الحديث ، فهو على الأقل قد حاول ، و كانت له نية التبديل و التغيير ، و لكل رأيه في الحكم عليه ، و على ما أسداه في المجال اللغوي النحوي خاصة .

و قد كان أملي - و أنا اطرق هذا الموضوع بالبحث - أن تكون محاولتي نموذجا للفت الأنظار إلى علمائنا السابقين ، و إلى ما خلفوه من موروث لغوي هو جدير بالعناية و الاهتمام ؛ حتى لا يذهب سدى ، و تذهب معه أصالتنا و أحد أهم مقوماتنا ، ألا و هو اللغة ، و إن أمة أو جيلا بلا لغة و لا أصل لعرضة للضياع و الاضمحلال .

كما أنه ليس هناك ما يمنع من طروق كتب تراثنا الجليل ، ولا ما يثني الباحث أيًا كان عصره ، و أيًا كانت درجته العلمية عن تناول موضوعات أئمتنا الأقدمين ، فهي سهلة ميسورة على من شمر عن ساعد الجد و الكد ، و تمتع بالروح العلمية العالية ، و أحس بالانتماء العربي الأصيل ، و الخطأ كل الخطأ أن يكون وراء الحمل على سلفنا بالنقد و ذكر المثالب ، و السخرية من مناهجهم عجز الأفهام ، و قصور الهمم .

كما أمل أن أكون ممن أسهموا - و لو بالقليل المتواضع - في إحياء موضوع الجملة ، و التحسيس به ، و بجدارته ، و أن يجد له المكانة اللائقة في الدرس اللغوي الحديث ، و أن يكشف الباحثون الأصلاء عن أسرارهِ و خفاياه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

ولا أدعي أنني أتيت على كل صغيرة و كبيرة ، و أنى لمثلي ذلك ، و النقص متأصل في الإنسان ، فما كان فيه من صواب فذلك ما أرجو و أبتغي أن يصل إلى مستوى حسن الظن ، و ما كان من خطأ فذلك من شأن البشر إلا من عصم الله ، و ما توفيقني إلا بالله وحده .